الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 1 حزيران 2011
العدد 1425 السنة الخامسة
mercredi 1 juin 2011 no 1425 5ème année

32 صفحة
1000 ليرة

www.al-akhbar.com

الأسد يعفو عن «الإخوان» [20]

ثورة البحرين ولعنتها

[22 ـ 23]

لبنانية ترفع علم البحرين أمام مبنى الأمم المتّحدة في بيروت في ٢١ أيّار الفائت (جمال الصعيدي ـ رويترز)

04
نكسة 5 حزيران: الجيش يتعرّض لضغوط دوليّة والمسيرة قد تُلغى

10
زبائن «نور» في نفق مظلم: مجمّعات سكنيّة وهميّة أم نهاية الفورة العقاريّة؟

14

«جمهوريّة الموسيقى الديموقراطية» تعلن الليلة في الحمرا: مواعيد ثابتة مع الفن البديل

24
فصول من الجنون التركي قبل الانتخابات: جنس وأعداء وأشقّاء

26

مصر: شباب الثورة يتحفّظون على الحوار والعسكر يقرّون بفضيحة «كشف العذريّة»

28
انتخابات الاتحاد الدولي لكرة القدم: العاصفة لن تضرب لبنان

www.volkswagen-lebanon.com

Redesigned car. At a redesigned price.
The All-New Jetta. Surprisingly priced at US$ 22,900.

Change is good. Especially, if it's for the better. That's why our engineers decided to completely redesign the new Jetta. So what you get is a car with sporty look and more legroom to give you that extra bit of space and comfort. What's more, they didn't just stop at redesigning the car, they redesigned the price too.

Visit our Dora or Hazmieh VW showrooms and test drive the all-new Jetta.
*VAT not included

Das Auto.

KETTANEH Auto Motivated since 1922
ETS. F.A. KETTANEH (KETTANEH FRÈRES) S.A.
DORA: Tel (01)-255 866 Ext: 210. - HAZMIEH: Tel (05)-959 298/398

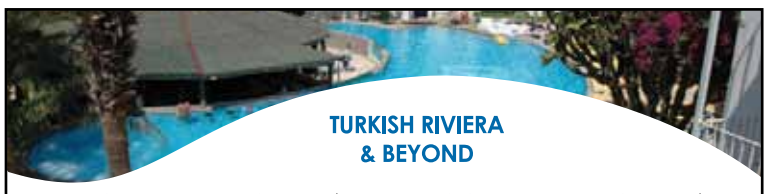

المشهد السياسي

يوسف في اليرزة اليوم وريفي ينتظر

عاد المدير العام لأوجيرو إلى بيروت مساء أمس، وينتظره ابتداءً من اليوم فنجان القهوة الذي دعته إليه قيادة الجيش، في محاولة منها لإنهاء أزمة «الاتصالات». أما إحالة اللواء أشرف ريفي على النيابة العامة، فلا تزال في درج مكتب وزير العدل، وسط الحديث عن التوجه نحو تسوية

كان من المنتظر أن يحضر المدير العام لهيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف، أمس، لتسليم المفاتيح اللازمة لتقوم الفرق التقنية التابعة لوزارة الاتصالات بمهماتها في الطبقة الثانية من مبنى الوزارة في العدلية. لكن يوسف وصل متأخراً إلى مطار رفيق الحريري الدولي. فعند الساعة التاسعة والنصف من مساء أمس، خرج يوسف بطريقة عادية مع المسافرين. تناول حقائبه ومرّ على حواجز الأمن العام، ليقلّه سائقه الشخصي من المطار بلا جلبة. وعن الدعوة الموجهة إليه من قيادة الجيش «لتناول فنجان قهوة في وزارة الدفاع في اليرزة»، نقل مقرّبون من يوسف عنه قوله إن الاجتماعات بين الإدارات الرسمية تجري بطريقة عادية، وأنه لا يرى أي مانع يحول دون لقائه قيادة الجيش. وفي السياق نفسه، لفتت مصادر معنية بملف الاتصالات أنّ المؤسسة العسكرية غير معنية بمنع أي موظف من أداء وظيفته في الطبقة الثانية من مبنى العدلية. ورأت مصادر في وزارة الاتصالات أن تعقيد الأزمة أو حلّها بات في عهدة المدير العام لأوجيرو والفريق السياسي الذي ينتمي إليه.

أما في الشق الثاني من القضية، أي الخلاف بين المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي ووزير الداخلية زياد بارود، وما نتج منه من اعتكاف بارود وطلب رئيس الجمهورية ميشال سليمان من وزارة العدل إحالة ريفي على النيابة العامة، فقد ذكرت مصادر مطّلعة أن وزير العدل إبراهيم نجار لم يُحل طلب رئيس الجمهورية على النيابة العامة التمييزية. وفيما رفضت مصادر الوزير التعليق على هذه القضية، توقعت مصادر معنية بالملف أن تشهد قضية ريفي تسوية سياسية، تماماً كما جرى في ملفات سابقة، «إذ لم يسبق أن جرت محاكمة مدير عام يحظى بدعم سياسي كالذي يحظى به ريفي». ورأت المصادر ذاتها أن إبراز دوائر بعبدا لطلب ملاحقة ريفي في الإعلام هو بداية الترضية المعنوية من الرئيس لبارود.

وفي هذا السياق، رأى رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، أمس، أنّ موضوع ريفي أخذ مجراه الطبيعي عبر القانون، «وبهذا تكون الأمور قد وضعت على سكّة القوانين والعلاقات التراتبيّة السليمة ضمن المؤسّسات. نأمل ألا يأخذ هذا الموضوع مدة طويلة، لأن ما حصل كان مشهوداً». أضاف عون أنّ في السلوك الذي اتّبعه ريفي «مخالفات قانونية تجاه علاقته بوزير الداخلية. أنا أيضاً خلال حياتي العسكرية كان لدي مخالفات مسلكية ودفعتُ ثمنها، لأنه كان هناك خلل بيني وبين رؤسائي. لذا أتكلم عن موضوع عشته وأعرفه، وفُرض عليّ وأنا فرضتُه على غيري أيضاً».

وتناول عون ملف أوجيرو، فأشار إلى أنّ هذه الهيئة «هي في الأساس لإدارة radio orient وأقاموا لها نظاماً خاصاً بها، وأوكلوا إليها بعد ذلك، بتكليف من وزير الاتصالات، تنفيذ أشغال لوزارة الاتصالات، أي كمتعهّد لدى الوزارة». وأضاف عون أنه في السابق كانت تحوّل الأموال إلى أوجيرو من خلال الوزارة «لذلك أراد الوزير أن يراقب تنفيذ الأشغال، فيطلب منهم القيام بعملٍ ما، وإذا بهم يتهرّبون متذرّعين بعدم وجود المعدات أو بقلة الأموال، ما اضطر الوزير إلى ملاحقة الموضوع، واكتشف أنه كانت تصله إفادات كاذبة عن العتاد». ورأى عون أن هذه المراقبة المالية تؤدي إلى حسن التنفيذ بعيداً عن هدر الأموال والغش، مضيفاً أنه «منذ شهر تقريباً، بدأ عبد المنعم يوسف بالتلكّؤ وعدم تنفيذ الأشغال. كذلك وقعت المشاكل، ومنها رفض وزيرة تحويل الأموال إلى أوجيرو دون خضوعها لمراقبة الوزير». وفسّر عون أن نحاس أرسل حوالة برواتب موظفي أوجيرو إلى البنك المركزي لمصلحة أوجيرو لدفع بدل أتعاب موظّفي أوجيرو عن هذا الشهر، التي لم تُدفع حتى الآن، عارضاً مجموعة من القوانين والمراسيم التي تؤكد مسؤولية وزيرة المال عن «أخذ أربعة آلاف وخمسمئة عائلة رهائن كي يضغطوا سياسياً على وزير الاتصالات».

جعجع: ريفي الضابط الأكثر أخلاقية

ولفت عون إلى وجود أربع قضايا جزائيّة بحق عبد المنعم يوسف، متسائلاً: «أين النيابات العامة من هذه القضايا؟ ومن الذي ينظر فيها؟»، مشدداً على أنّ الدعاوى الأربع تتضمّن تزويراً للمستندات أو مستندات كاذبة أو غير ذلك.

حملة الدفاع عن ريفي استهلّها أمس رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي خرج عن صمته حيال أزمة الاتصالات وغيرها من الأزمات، فدعا إلى سحب موضوع اللواء ريفي من التداول، «لأنه لن يؤدي إلى أي مكان، بل في حال استمراره سيهدم آخر موقع حر في لبنان». وخلال مؤتمر صحافي عقده في معراب، استغرب جعجع الحديث عن محاكمة ريفي، وتساءل: «هل يُحاكم الضابط الأكثر أخلاقية ومسلكية لأنه لا يرسل بريده إلى الخارج، وجهازه لا يأتمر بأوامر أحد خارج الدولة؟ أم لأن قوى الأمن الداخلي هي الجهاز الأمني الوحيد العصيّ على الاختراقات من

فجّرها ريفي فهل يطفئها قهوجي؟ (أرشيف ــ هيثم الموسوي)

المشاورات: عودة الروح بلا نتائج

عادت الدماء لتجري في عروق مشاورات تأليف الحكومة، من دون أن يؤدي ذلك إلى تحركها جدياً. فخلال اليومين الماضيين، عُقِد أكثر من لقاء لمحاولة بثّ الروح في المشاورات، فعجز ممثّلو قوى الأكثرية الجديدة إلا عن إبقاء تواصلهم على قيد الحياة. ويتجنّب المعنيون بالمشاورات الحديث عن تفاؤل بشأن النتائج التي ستؤدي إليها عودة الاتصالات. وقال أحد المعنيين: «تخيّلوا أن النائب علي حسن خليل، المعروف بهواية تسجيل المحاضر، تخلّى عن هوايته لأن الجلسات تستعيد أحاديث سابقة من دون أي جديد». وأقصى ما تحقق خلال اليومين الماضيين هو الاتفاق على تحديد النقاط المختلف عليها، وتأكيد الالتزام بالتواصل. وكان الرئيس نجيب ميقاتي قد التقى النائب خليل والحاج حسين الخليل كلّاً على حدة، قبل أن يضمّهم لقاء إلى الرئيس نبيه بري. وبحسب متابعين للقاءين، فإنّ ميقاتي قد عرض فكرة صيغة جديدة لتشكيلة حكومية مصغّرة، إلّا أنّ اقتراحه سقط، ليُعاد تثبيت الصيغة السابقة، أي حكومة من ثلاثين وزيراً. تضيف المصادر ذاتها أن الخلاف بات متركزاً على الحقائب التي سيحصل عليها تكتل التغيير والإصلاح، إضافة إلى أسماء مرشّحي كل فريق سياسي. كذلك لفتت مصادر أخرى معنية بتأليف الحكومة إلى أن الرئيس المكلف تراجع عن طلبه من الكتل النيابية تسليم لوائح بثلاثة أسماء لكل وزارة. وبالنسبة إلى استئناف التشاور، قالت مصادر في قوى الأكثرية الجديدة إنها المرة الأولى التي يعاود فيها ميقاتي النقاش من المكان الذي توقف فيه، من دون إرجاع مناقشيه إلى نقطة الصفر!

ريفي يفتقد دعم طرابـ

طرابلس ــ **عبد الكافي الصمد**

مشهدان بارزان غابا جزئياً أو كلياً عن المسرح السياسي في طرابلس والبلد، بالتزامن مع انطلاق شرارة الخلاف القديم ـ الجديد في وزارتي الداخلية والاتصالات الأسبوع الماضي.

في المشهد الأول الغائب، وإنْ جزئياً، لوحظ أنّ حملة التضامن مع المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي في طرابلس، وهي مسقط رأسه، لم تكن بالزخم نفسه الذي كانت عليه في المرات السابقة عندما كان يتعرّض فيها لاتهامات وانتقادات لا تقلّ عمّا يواجهه حالياً. فاللافتات التي رفعت في المدينة إلى جانب صوره (أغلبها بتوقيع واحد) هذه المرة كانت قليلة، قبل أن ترتفع نسبياً أمس، مقارنة بما كان يفعله أنصاره في المدينة وفي مناطق لبنانية أخرى سابقاً حيث كانوا يملأون الشوارع والساحات باللافتات والصور، إلى حدّ لم يجعل أحداً ينازعه أو يسبقه في هذا المضمار سوى الرئيس سعد الحريري.

أما المشهد الثاني الغائب، وهذه المرّة كلياً، فكان تصريحات الساسة بهذا الشأن، إذ خيّم الصمت تماماً على القوى السياسية في المدينة. وباستثناء تيار المستقبل الذي يعدّ معنياً مباشرة بدعم كل من ريفي وعبد الرحمن يوسف، لم يصدر عن رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي أي موقف بهذا الخصوص في زحمة المواقف المتتابعة. كذلك فإن الرئيس عمر كرامي لا يزال يمارس سياسة مراقبة الأمور من بعيد بهدوء وصمت، منذ الانتخابات النيابية عام 2009 التي أعلن بعدها أنها ستكون آخر استحقاق انتخابي يخوضه، مفسحاً في المجال بذلك أمام نجله فيصل. أما الوزير محمد الصفدي، فقارب الأزمة على نحو جانبي من غير أن يدخل في تفاصيلها، عندما أشار إلى أننا «يوماً بعد يوم نشهد محاولات لتفكيك مؤسسات الدولة، وكأننا، تدريجاً، أمام انتحار وطني». في ما يتعلق بالمشهد الأول، يدرك ريفي أنّ تراجع حملات التضامن معه في طرابلس يعود لسببين: الأول أن أي حراك تضامني في لبنان مع أي شخص أو فريق سياسي هو عرضة للانحسار، إذا لم يترافق مع خطوات ومبادرات عملية يقدم عليها صاحبه كي تبعده عن دائرة المراوحة والجمود، عدا تعرّضه لنكسات وتراجع، ما يضع انفضاض المناصرين من حوله، وإن تدريجاً، في خانة سُنن الحياة السياسية في لبنان.

تسوية

عون: أربع قضايا جزائية بحق عبد المنعم يوسف، فأين النيابات العامة؟

جعجع: عام 2005 كانت نسبة المسيحيين في قوى الأمن أقل من 30% بينما اليوم تفوق 40%

حزب الله في الداخل أم لأنه ليس تحت تأثير الشقيقة الكبرى سوريا؟». وانتقد جعجع أداء الوزير شربل نحاس مشيراً إلى أنّ «البعض نسي أن هذه الحكومة هي حكومة تصريف أعمال، وبالتالي الوزراء فيها هم وزراء تصريف أعمال، وفجأة رأيناهم ينفذون أعمالاً لم يقوموا بها في فترة الحكم العادية. فلَيتهم تحركوا وهبّوا في وقت الأزمات». وتابع جعجع لافتاً إلى مجموعة من العناوين التي لم يتحرّك أحد على أثرها، كخطف الأستونيين واشتباكات حي الشراونة ومسيرات ذكرى النكبة والبناء العشوائي، منوّهاً بأعمال قوى الأمن الداخلي «التي أسهمت في التحقيقات الدولية والنتائج التي ستصل إليها المحكمة الدولية، إضافة إلى إلقاء القبض على عشرات شبكات التجسّس الإسرائيلية».

وسرعان ما تناول جعجع ملف ريفي طائفياً، إذ أكد أنه حين تسلّم ريفي مهماته عام 2005 «كانت نسبة المسيحيين في قوى الأمن أقل من 30%، بينما هي اليوم تفوق 40%»، مضيفاً أنّ رئيس جهاز أمن السفارات «وهو أقل رتبة من ريفي، لا بل هو بتصرّف ريفي، تحرك بمفرده لتنفيذ مهمة معينة لا نعرف إلى الآن من أوكله بها». وعاد جعجع إلى الوراء مشيراً إلى «العراضة المسلحة داخل المطار عندما عاد اللواء جميل السيّد وكان في حقّه حينها استنابة قضائية»، منتقداً ما حدث وعدم تدخّل القضاء، ومشيراً إلى أن قوى الأمن الداخلي هي «القلعة الأمنية العسكرية الوحيدة الباقية التي لا تتأثر بأحد من الخارج أو الداخل، وتتعرض لتقويض دعائمها بدل دعمها».

وعن اتهام رئيس مجلس النواب نبيه بري ثورة الأرز بإعادة البلد 60 عاماً إلى الوراء، قال: «صحيح، ولكن ليس البلد، بل إن هذه الثورة أعادت الرئيس بري وحلفاءه ومن يهتف وراءهم 60 سنة إلى الوراء، وتقدمت بلبنان 60 عاماً إلى الأمام، ولا سيما على صعيد الحريات العامة ومنطق الدولة وقيامها كما يجب».

من جهتها، استنكرت كتلة المستقبل «لجوء قوى 8 آذار إلى إثارة الغبار وتفجير قنابل دخانية للتغطية على الانقلاب الذي قامت به وعجزها عن تأليف الحكومة، ولحجب الرؤية عن مأزق قياداتها بسبب تغليبها المصالح الشخصية الضيقة على مصلحة الوطن». وتطرّقت الكتلة برئاسة النائب فؤاد السنيورة إلى «الحادثة التي افتعلها وزير الاتصالات»، مشيرة إلى أنّ الوزير كرر «ممارسات لا تنمّ إلا عن توجه مستمر لتجاوز سلطة مجلس الوزراء، وجموح شخصي للاستعراض الإعلامي وممارسات استنسابية وكيدية مستهجنة لا تتفق مع أصول عمل المؤسسات وتخالف القانون والأعراف». أضافت الكتلة أنّ نحاس حاول الاستيلاء على معدات وضعها مجلس الوزراء مجتمعاً تحت مسؤولية إدارة هيئة أوجيرو، «وقد أراد الوزير أن يتصرف بها منفرداً ومن دون العودة إلى مجلس الوزراء»، فأكدت ضرورة الاحتكام إلى نص الدستور والقوانين، وأنّ قرارات مجلس الوزراء لا تلغيها إلا قرارات من المؤسسة ذاتها، لافتةً إلى أنّ «محاولة القفز على سلطة مجلس الوزراء ستواجه بالتصدّي الحازم وبتأكيد التمسّك بأحكام الدستور والقوانين المرعية الإجراء».

واستنكرت الكتلة «افتعال الفريق الآخر لمشكلات جانبية، آخرها الكلام الذي صدر عن الرئيس نبيه بري»، مؤكدةً «أنّ البلاد بحاجة خلال الأوقات الحساسة والعصيبة إلى الحكمة والاعتدال والرصانة»، مكررة تأكيد «مرتكزات العيش المشترك والميثاق الوطني واتفاق الطائف».

ذكرى استشهاد كرامي

إلى ذلك، ولمناسبة الذكرى الـ24 لاستشهاد الرئيس رشيد كرامي، أصدر الرئيس عمر كرامي بياناً دعا فيه إلى الإسراع في تأليف الحكومة، مشيراً إلى أن «لبنان انهار بدءاً من عام 1975 بفعل الحروب الطائفية المريعة، ومن ثم التطبيق الغريب لاتفاق الطائف الذي أنجز السلم الأهلي، ولكن هذا التطبيق الخاطئ كرّس الانهيار الفعلي للدولة والمؤسسات». ولفت كرامي إلى «أننا نتفق اليوم على أن هذا النظام الطائفي المذهبي يجب التخلص منه، لبناء دولة جديدة يشعر فيها أبناؤنا وأحفادنا بالأمن والعدل والمساواة»، مشدداً على ضرورة التنبّه للهجمة الأميركية التي تستهدف العالم العربي.

...لس ويعاني أزمة... طائفة

أما السبب الثاني لتراجع التأييد الظاهري لريفي في طرابلس، فيعود إلى خروج الفريق السياسي (تيار المستقبل) الذي يدعمه من السلطة. وهذا أمر له تأثيره المعنوي والنفسي على من يتضامنون عادة مع أي طرف، إذ يرون أن ريفي بات تقريباً بلا غطاء سياسي يحميه، وأن الفريق الآخر المقبل على السلطة (ميقاتي وفريق 8 آذار) ليس بوارد الدفاع عنه بنحو مستميت. لا بل إن ريفي يبدو واقعياً ومتواضعاً، إذ إن أحسن ما يتوقعه من هذا الفريق مستقبلاً هو عدم استهدافه بعد سعيه جدياً إلى تحجيمه.

يعرف ريفي جيداً، وهذا ما كان يصل إليه بالتواتر منذ فترة طويلة، أن لا أحد من الشخصيات السياسية في طرابلس يرغب في أن يراه مرشحاً لانتخابات 2013 التي لمّح مقربون منه إلى أنه سيخوضها، ولا تصوير المدير العام لقوى الأمن الداخلي وكأنه زعيم مقبل لعاصمة الشمال التي باتت تضيق بالزعماء. فداخل تيار المستقبل ثمة من ينظر إلى ريفي على أنه سيحل مكانه في الاستحقاق المقبل، وبالتالي فهو لا يهضم تكبير الحجم السياسي لريفي أكثر من اللزوم.

أما خارج تيار المستقبل، فيدرك ريفي أن ميقاتي وكرامي والصفدي قبل غيرهم، لا يبدون كبير أسف على «حشرته» السياسية، بعدما آثر منذ تسلمه مهماته قبل نحو ست سنوات على الاصطفاف وراء تيار المستقبل وآل الحريري حصراً، رغم حفاظه على شعرة معاوية بينه وبين الرئيس نجيب ميقاتي، لكنها ليست من النوع الذي يجعل الرئيس المكلف ينبري للدفاع عن ابن مدينته.

غير أن أزمة ريفي الحالية، كما يعلم هو وغيره، ليست سوى جزء من أزمة أكبر وأعمق تعانيها الطبقة السياسية السّنية على اختلافها، ذلك أن تصوير الأزمة على أنها استهداف للطائفة السّنية لا يستقيم، لأنه خارج الواقع والتاريخ معاً. ففي السنوات الأخيرة كانت تصل إلى مسامع ريفي، كما إلى الحريري ومسؤولي تيار المستقبل والآخرين، وجهات نظر لم تجد آذاناً صاغية بالقدر الكافي، كانت تقول إن السّنة في لبنان حققوا مكاسبهم ومواقعهم في النظام اللبناني من خلال أدائهم السياسي الجامع، وليس من خلال موقع أمني هنا أو هناك، أو تشكيلهم ميليشيا مسلحة. لكن الفارق بين الأمس واليوم، أنه كانت هناك طبقة سياسية سّنية تضم أمثال رياض الصلح وتقي الدين الصلح وصائب سلام ورشيد كرامي وصولاً إلى رفيق الحريري، بينما يكفي النظر اليوم في أسماء ووجوه الطبقة السياسية السّنية الحالية، لمعرفة المصير الذي تقود إليه هذه الطبقة الطائفة والبلاد معاً، وأيّ مستقبل ينتظرهما.

ابراهيم الأمين

سوريا تحتاج إلى جسر بين النظام والمعارضة

ها هي سوريا تقف مرّة جديدة في مواجهة نفسها. ليس هناك من يريد أن يستمع إلى الآخر. المحتجّون ليسوا في واقع يمكن فيه الحديث عن قيادة موحّدة أو واضحة لهم. والحكم يحصر الكلام ضمن دائرة ضيقة، فيما الخطوات على الأرض لا توحي بأن الطرفين يستمع أحدهما إلى الآخر. المحتجّون ومَن يحاول قيادتهم قرّروا المضيّ في التحرّكات، ولو بالوتيرة نفسها التي شهدناها منذ اندلاع الاحتجاجات. والحكم لا يريد تعديل وجهة التعامل في سياق المواجهات الدموية، الآخذة في التصاعد، بعدما قرّرت جماعات معارضة اللجوء علناً إلى السلاح. وربما هي تفعل ما تعتقد أنه خطوة ضرورية لجذب العالم إلى تدخل مباشر أكبر في سوريا، أو تعتقد أنها محقّة أو حرة في مواجهة الحكم السوري بهذه الوسيلة. وفي ظل غياب مرجعية محايدة نسبياً، لتقدير حقيقة الأمر أو القيام بمبادرة لاحتواء الموقف، تبقى الصورة رهن من يقدمها إلى الجمهور.

في هذه الحالة، يقول المحتجون إن المسلحين ليسوا ظاهرة مستجدة، وإن التسلح أمر عادي في سوريا. كذلك فإن وجود مجموعات سلفية أمر يعرفه السوريون جيداً منذ أقلّ من عشرة أعوام. وبين المواطنين من يحمّل النظام مسؤولية تكاثر هذه المجموعات أو عدم التصدي لها في الوقت المناسب. ويقول المحتجّون أيضاً، إن العنف الذي تمارسه أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية يتحول يوماً بعد يوم إلى حالة عادية، وهي تفقد مقصدها الردعي، وإن الذين ينظّمون التظاهرات هنا وهناك، يفعلون ذلك رغم حصول عمليات قمع دموية أو اعتقالات واسعة، وإن لجوء بعض النسوة إلى التظاهر في بعض الأمكنة إنما كان المقصود منه إشعار النظام بأن اعتقال الرجال أو إبعادهم لن يغيّر في الأمر شيئاً. ويرى المحتجون أن النظام يقدم تنازلات لكنه يفعل ذلك تحت الضغط، وأن في هذا ما يدفع إلى رفع مستوى الضغط وصولاً إلى مستويات جديدة من التنازل. لكن الانقسام يعود ليبرز بين المحتجين عند السؤال عن السقف الأعلى للمطالب، وهل هناك فعلاً استعداد لخوض معركة تحت عنوان إسقاط النظام أو إسقاط الرئيس؟

في المقابل، يتصرّف أهل الحكم بطريقة لا تعكس قلقاً استثنائياً. البعض من المسؤولين في دمشق لا يخفون قلقهم من احتمال تدهور الأمور. لكنهم يحصرون المواجهة مع مجموعات مرتبطة بجهات معادية في الخارج. وصار النظام يقدم أمثلة كثيرة على هذا الارتباط، وأهم ما بين يديه الآن التحرك الدولي والعربي في سياق دعم مجموعات معارضة ليست موجودة داخل سوريا. ويعتقد أهل النظام أن ارتفاع منسوب الضغوط الخارجية هو تعبير عن تراجع قدرة المعارضة الداخلية على تحقيق نتائج كان كثيرون يتوقعون حصولها في فترة وجيزة.

تضارب في التشخيص وفي التقدير وفي التنفيذ والنتيجة مزيد من المواجهات الدامية

إضافة إلى ذلك، يردد أركان في النظام أن الانتظار السوري العام لم يشهد تقلبات كبيرة، وأن الاحتجاجات لا تزال محصورة في مناطق بعيدة عن مركز القرار السياسي والاقتصادي وحتى الطائفي. وهم يعتقدون أن الأمر سببه ليس فقط خوف أهل المدن من المشاركة في أعمال قد تودي بالاستقرار القائم أو ببعض مصالحهم، بل لأن هناك فئة كبيرة من السوريين باتت على اقتناع بوجود أطراف خارجية غير مهتمة إلا بإسقاط النظام، إما لأسباب سياسية متصلة بالمشروع الأميركي في المنطقة، وإما لأسباب طائفية متصلة بحالة الاستنفار الطائفي والمذهبي التي تعيشها المنطقة. ويسأل أهل النظام خصومهم: لماذا لم يتحرك أهل دمشق وحلب ونحو ثلاثين مدينة مركزية في سوريا يمثّل عدد سكانها أكثر من ثلثي الشعب السوري؟ ولماذا لم يبادر أي كادر أو قيادي أو موظف بارز في الدولة أو في الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى إعلان تمرّده أو انشقاقه كما حصل في مناطق أخرى من العالم العربي؟

ويضيف أصحاب هذا الرأي أنّ الأمر ليس عائداً إلى ضغوط غير مرئية كما يقول المعارضون، بل إلى أن هناك فئة كبيرة من الشعب السوري باتت تخشى أكثر من ذي قبل على الاستقرار، وتخاف الحرب الأهلية، وأن الحكم يقدم تنازلات ذات طابع إصلاحي يمكن البناء عليها لتطوير النظام بكل أوجهه.

لكن بين أهل النظام من صار يقرّ بوجود عقبات أمام عملية إصلاحية شاملة وجريئة. ويشير هؤلاء إلى البنية القيادية في حزب البعث الذي لا يقدر على أداء دور توفيقي في هذه المرحلة، بل إن ابتعاده عن المواجهات ـ بحسب أحد أركان النظام ـ قد يمثّل عنصراً إيجابياً لئلّا تتجه الأمور مباشرة صوب مواجهات دموية في مناطق كثيرة من البلاد. كذلك يشير هؤلاء إلى أن الأمور ليست سهلة كما يعتقد كثيرون، وأن عملية التغيير تحتاج إلى وقت للتنفيذ، حتى لو تحقق الاستقرار الكامل الآن.

أما في المحصلة، فإن سياق المواجهات مستمر في سوريا. والأخطر في المسألة هو انقطاع التواصل بين الجانبين. ويبدو أن تجربة «الدردشة» بين مسؤولين ومعارضين، لم تكن كافية للحديث عن حوار أو عن وساطة أو عن مشروع توفيقي. وكل ذلك يزيد الخشية من احتمالات التفجّر الأمني يوماً بعد يوم. فكيف ستكون الحال في ظل تعبئة طائفية ومذهبية مقيتة جارية على قدم وساق؟

سوريا تحتاج إلى شخص، جهة، دولة، أو أي شيء يمكنه جسر الهوة القائمة، لعدم إلقاء استعداد النظام للإصلاح في الهواء، ولعدم دفع المحتجين إلى نقطة تنطلق منها البلاد نحو حرب أهلية طاحنة.

رسائل إلى المحرر

اتصالات المرّ

وردت في مقالة الأستاذ نقولا ناصيف تاريخ الثلاثاء 31 أيار 2011 معلومات غير دقيقة وجب توضيحها مع احترامنا وصداقتنا القديمة للأستاذ ناصيف، الذي عوّدنا الصدقية.
أولاً: ورد في المقال «ما إن أعلن بارود اعتكافه، حتى بادر وزير الدفاع بالاتصال برئيس الجمهورية لأول مرة». والحقيقة أن قائد الجيش العماد جان قهوجي هو الذي بادر إلى الاتصال بالوزير المر، وأبلغه أنّ الوضع في أزمة الاتصالات قد يؤدي إلى كارثة، وتمنى عليه الاتصال بفخامة رئيس الجمهورية، ودولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، بهدف إيجاد حل لهذا الموضوع، وهكذا كان.
ثانياً: ورد في المقال «إن المكالمة الهاتفية بالرئيس الخميس استمرت أقل من دقيقة ببرودة لم يُخفها الأخير». والصحيح أنه أجريت عدة اتصالات هاتفية متبادلة يوم الجمعة لا الخميس، وبعدما اتصل الوزير المر بالرئيس سليمان، عاود فخامة الرئيس الاتصال به بهدف معالجة أزمة الاتصالات ميدانياً.
ثالثاً: ورد في المقال «إن فخامة الرئيس كان قد حظر زيارة المر قصر بعبدا بلا موعد سابق، ولم يحدد له منذ أشهر موعداً لاستقباله». والواقع أنه لا تجري العادة أن يزور الوزير المر قصر بعبدا بلا موعد سابق منذ 11 سنة، لا في عهد الرئيس إميل لحود، ولا في أيام الرئيس سليمان. كما أنه لم يطلب موعداً حتى يقال إنه «لم يحدّد موعداً لاستقباله».
رابعاً: ورد في المقال «إن رئيس الجمهورية تبلّغ من رئيس المجلس نبيه بري ما نقله النائب ميشال المر إلى بري، وهو أن ابنه ـ الوزير السابق للداخلية ـ قادر على معالجة مشكلة ريفي بسطر ونصف سطر،... لكن المفاجأة أنه سافر بحجة وعكة ألمّت بوالده...». والحقيقة أن دولة الرئيس ميشال المر لم يتّصل بدولة الرئيس برّي، كما أنّ سفر الوزير المر ووالده كان مبرمجاً قبل أسبوعين في زيارة خاصة لا علاقة لها بوزارة الداخلية ولا بالرئيس المر، الذي يتمتع والحمد لله بصحة جيدة جداً، خلافاً للشائعات التي أُطلقت في الفترات السابقة.
خامساً: بما أن الشيء بالشيء يذكر، فقد اتصل الوزير المر بمعالي الوزير زياد بارود أكثر من مرة يوم الجمعة الماضي، متمنياً عليه البقاء في موقعه.
المكتب الإعلامي للوزير
الياس المر

من المحرر

تستقبل "الأخبار" رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في "الأخبار"، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

نكسة 5 حزيران: الجيش يتعرّض لضغ

انتهت «مسيرة العودة الأولى» في مارون الراس بسقوط ستّة شهداء. في 26 أيّار بدأ المنظمون الإعداد لـ«مسيرة العودة 2». الخطّة التي وُضعت كانت طموحة جداً، وهدفت الى إرباك العدو، لكنّ التفجير الذي استهدف اليونيفيل غيّر كلّ شيء، حتى إنه قد «يطيّر» النشاط

قاسم س. قاسم

«الطاسة ضايعة». كلمتان تجسّدان الواقع الذي يعيشه منظّمو «مسيرة العودة - 2». فحتى مساء أمس، كان لم يكن هؤلاء يعلمون ما إذا كانت «مسيرة العودة» في 5 حزيران الجاري ستقام أصلاً أو لا. لكنّ الاجتماعات التنسيقيّة بين منظّمي المسيرة والفصائل الفلسطينيّة كانت قائمة على قاعدة أنّ نهار الأحد المقبل سيشهد تحركاً باتجاه الحدود مع فلسطين المحتلة لا محالة. المنظّمون، نتيجة ضيق الوقت، عقدوا أكثر من اجتماع تنسيقي، لعدم تكرار الأخطاء التي حصلت في ذكرى النكبة. أكدوا عدم رفع الشعارات الحزبية وتوحيد الرايات من خلال رفع العلم الفلسطيني فقط، بالإضافة الى زيادة عدد عناصر الانضباط لعدم منع التظاهرة من تغيير مسارها، ما سيؤدي إلى تكرار ما جرى في مارون الراس. اما بالنسبة إلى الاستعدادات اللوجستية، فقد جهّز المنظّمون ما يقارب 500 حافلة لنقل اللاجئين من مخيماتهم. وعدد تلك الحافلات غير مرجّح للارتفاع مثلما حصل في 15 أيار. ففي ذكرى النكبة، أجبرت الأعداد الهائلة للمشاركين المنظمين الى استقدام 500 حافلة إضافية. هذه المرة، من المستبعد تكرار ذلك السيناريو، لضيق الوقت المتاح لتوفير تلك الحافلات، وخصوصاً أنه لم يبق للنشاط، بعد المهلة التي طلبتها القوى الميدانية، سوى ثلاثة أيام. لكن بالنسبة إلى منظمي «مسيرة العودة 2»، فإنّ هذه المعوّقات أمرها محلول، والعمل جارٍ على قدم وساق، كأنّ التحرّك سيحصل «اليوم اليوم وليس غداً».
هكذا، ورغم تكثيفهم لنشاطاتهم، كان الجميع امس يعيشون حالة انتظار. انتظار للرد الموعود الذي ستحمله لهم اللجنة المكلفة بالتواصل مع حزب الله في الجنوب ومع الجيش اللبناني. الجهات المعنية بالوضع التنظيمي على الارض هناك، أي في الجنوب، لم تكن، حتى مساء أمس، قد أعطت جوابها النهائي بما يتعلق بقدرتها على توفير الغطاء السياسي لمثل هذه المسيرة جنوبي نهر الليطاني، خصوصاً بعد الانفجار الأخير الذي تعرضت له قوات اليونيفيل على نهر الأولي. «الضغوط كبيرة على حزب الله»، يقول احد المسؤولين الفلسطينيين المتابعين للمسيرة. يضيف «حزب الله مخنوق ومحرج أمام حلفائه الفلسطينيين. فهو يريد ايصالهم الى الحدود، لكن الانفجار الذي وقع الأسبوع الماضي دفعه إلى مراجعة حساباته على الصعيدين الأمني والسياسي». لكن في الأيام التي سبقت استهداف الكتيبة الإيطالية، كان حزب الله قد اعطى الضوء الأخضر لـ«تحرك ما» لم تُكشف طبيعته حينها باتجاه الحدود. الخطة التي «سربت» لاحقاً كانت تهدف الى «القيام بمسيرة للحافلات من منطقة الناقورة غرباً، مع وقفة صغيرة أمام بوابة فاطمة، وإكمال الطريق الى معتقل الخيام شرقاً، حيث ستلقى الكلمات»، كما يقول أحد المنظمين. ففي 27 أيار الماضي، كان بإمكانك أن تشعر بحماسة محدثيك عند تناولهم لتحرك ذكرى النكسة، واعدين بانتظار «شيء كبير» كما وصفوه. فبدأوا بالتحرك داخل المخيمات للعمل على الحشد من أجل مسيرة 5 حزيران. لكن، بعد تعرض الكتيبة الايطالية عصر ذلك اليوم للاستهداف، تغيّر كل شيء.
طلب حزب الله نهار الاثنين من حلفائه الفلسطينيين تجميد التحركات نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية المستجدة، وإمهاله بعض الوقت للتواصل مع الجيش اللبناني والتأكد من القدرة على تأمين مرور المسيرة باتجاه الحدود، على حدّ قول مصدر فلسطيني. أما الجيش اللبناني الذي يتعرّض

مواجهة بين جندي لبناني ومتظاهرين في مارون الراس يوم 15 أيار الماضي (حسن بحسون)

تقرير

في الجنوب «الحق مش عالطليان»

منذ أن وصلت الكتيبة الإيطالية للمشاركة في قوات اليونيفيل المعززة عام 2006، تمكّنت قيادتها من نسج علاقات جيّدة مع سكان منطقة انتشارها. فـ«الطليان» تأقلموا سريعاً مع عادات الجنوبيين. ربما يفسر ذلك التعاطف الذي لقيه الإيطاليون من السكان

آمال خليل

«ما بيستاهلوا الطليان». شعور اكتنف نفوس الكثيرين من لبنانيي منطقة القرار 1701 إثر استهداف آلية تابعة للوحدة الإيطالية العاملة ضمن اليونيفيل مساء الجمعة الفائت عند المدخل الشمالي لمدينة صيدا. في جنوبي الليطاني، يميز السكان بين دولة وأخرى من المشاركين في قوات اليونيفيل تبعاً لعوامل مختلفة، بدءاً بأدائها الميداني وحجم خدماتها وأشكال دعمها وصولاً الى سياسة بلادها تجاه القضايا الوطنية والإقليمية. من هنا، يحظى الإيطاليون بـ«معزة» خاصة في منطقة انتشارهم في القطاع الغربي، أي بلدات قضاء صور وبلديات قضاء بنت جبيل المحاذية لها.
هنا، يسود نوع من الحرج لتزامن الاستهداف مع اليوم العالمي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومنهم جنود وحدات اليونيفيل الخمس والثلاثين، التي تعد أكبرها الوحدة الايطالية التي التحقت بجنوب لبنان بموجب القرار 1701 في عام 2006، فيما كانت إيطاليا منذ عام 1978 مسؤولة عن النقل الجوي في قوات الطوارئ. وقبل ساعات قليلة من الحادث، وقف القائم بأعمال القائد العام لليونيفيل العميد سانتي بونفانتي الى جانب ممثل الجيش اللبناني، ليشيد «بقوات حفظ السلام، رجالاً ونساءً، مدنيين وعسكريين، أنتم من تعملون بتفانٍ، بلا كلل وبشجاعة في كل يوم».
ومنذ وقوع الانفجار، تلقّى مكتب قائد اليونيفيل الجنرال ألبرتو أسارتا عشرات الاتصالات المستنكرة والمتضامنة من رؤساء البلديات والفعاليات والجمعيات. كذلك الأمر بالنسبة إلى الوحدة الايطالية التي تلقّت اتصالات وزيارات بمكاتبها المختلفة وفروعها في مواقع شمع ومعركة والمنصوري. وتوالت الوفود إلى مستشفى حمود الجامعي في صيدا حيث لا يزال الجنود الستة الإيطاليون الذين أصيبوا في التفجير، يتلقّون علاجهم. واللافت، أن الجندي الذي ترواح حالته في مرحلة الخطر، يحظى باهتمام تفصيلي من الكثيرين في المنطقة الذين نسجوا علاقات صداقة مع الكتيبة الإيطالية، حتى إن بعضهم عرض التبرع بالدم له ولسائر رفاقه إذا استدعت الحاجة.
تخطّى الإيطاليون بالذات الحالة العدائية مع الجنوبيين. فقد قلّت الى حدّ كبير الإشكالات التي كانت تحصل بعد عام 2006 مع الأهالي على خلفية تصوير جنود لمنشآت ومنازل وأنحاء مختلفة من البلدات الواقعة في نطاقهم، أو تسيير دوريات مكثفة في الشوارع الفرعية والضيّقة فيها، ما كان يثير امتعاض السكان. ومن الأسباب التي أدّت الى التوتّر بين الطرفين تعقب الجنود لصيادي الطيور الذين ينتشرون في الأودية وخراج البلدات، وإصرار الجنود على توقيفهم وتسليمهم الى الجيش اللبناني تنفيذاً للقرار 1701 الذي يمنع الصيد في منطقة جنوبي الليطاني.
العلاقة تحسنت كثيراً، لا سيما مع البلديات التابعة لحزب الله، ليس لأن الجنوبيين تغيّروا، بل لأن الايطاليين استوعبوا التقاليد والعادات الخاصة بالمنطقة من جهة، ولأنهم يبدون تساهلاً في تطبيق القرار 1701 وأوامر قيادة اليونيفيل، بحسب البعض. ويبقى لزواج عدد من الجنود الإيطاليين بفتيات لبنانيات وقع آخر حيث سجل زواج ايطالي ـ لبناني في بلدات مثل معركة ورميش ودبل.
إضافة إلى ذلك، تخصص الحكومة الإيطالية لكتيبة بلادها العاملة في جنوب لبنان مبلغ ستة ملايين يورو سنوياً، يُستَخدَم في مشاريع تنموية صغيرة، كتعبيد طرق وتجهيز مستوصفات ومراكز للدفاع المدني ومدارس، والترويج للأنشطة الرياضية وصيانة بعض شبكات الصرف الصحي ودعم المواقع الأثرية الرومانية في مدينة صور.
على صعيد التحقيقات بشأن عملية التفجير، نفت مصادر مقربة من اليونيفيل والقوى الأمنية اللبنانية أن «تكون قد وصلت الى شيء ملموس أو إلى توقيف مشتبه فيهم متورطين في التفجير»، واصفة ما يجري من تكتمات وتحاليل حول الجهة الفاعلة ودوافعها بـ«الخبصة المؤقتة التي ستهدأ بعد فترة». إلى ذلك، أكد الناطق الرسمي باسم اليونيفيل نيراج سينغ في تصريح إعلامي أمس أن «التحقيقات تسير بنحو جيّد، وأن اختصاصيي

وط دوليّة

لضغوط هائلة لمنع هذه المسيرة، فقد أكدت مصادر في قيادته لـ«الأخبار» أن المؤسسة العسكرية «ستلتزم بما ستقرره السلطة السياسية بشأن المسيرة».

عُقد، أوّل من أمس، اجتماع بين مسؤول من حزب الله واللجنة التنظيمية التابعة للمنظمات الفلسطينية. وكان من المنتظر أن تحصل اللجنة على جواب من الحزب بشأن نتيجة اتصالاته مع الجيش، الهادفة إلى نيل موافقة الأخير على السماح بعبور اللاجئين الفلسطنيين إلى ما بعد نهر الليطاني جنوباً. وبينما كان من المفترض إعلان خط التحرك وأماكن التجمع والانطلاق ليل الاثنين، اضطر منظمو «مسيرة العودة 2» الى انتظار يوم آخر، وهو ليل أمس الثلاثاء للحصول على نتيجة ما توصلوا اليه من مفاوضات بشأن شكل التحرك وطبيعته. «طموحنا هو أن نصل الى الحدود»، يقول أحد المنظمين للمسيرة، «لكن هناك عوائق تحول دون ذلك ونحن نتفهّمها»، يضيف. هكذا، كان بإمكانك امس بكل سهولة أن تستشعر أن نبرة الصوت اختلفت، وأن الخيبة حلّت مكان الحماسة التي كانت موجودة لدى محدثيك، إذ إنهم يرون أن ثمّة «شدّ حبال بيننا وبين الإسرائيليين، فهم لا يعلمون مكان تحركنا، وكنا سنفاجئهم ونجبرهم على الاستنفار على طول الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية». ينتهي الاجتماع ليل أمس بطلب مندوب حزب الله مهلة 48 ساعة «لمعاودة المحاولة مع الجيش، على أن تبقى كافة اللجان تعمل وكأن المسيرة قائمة في موعدها»، يقول أحد منظمي المسيرة، مضيفاً: «أما رفض الجيش المتكرّر، فسببه الموقف الأميركي الأخير والضغوط الخارجية التي تعرّض لها بعد ما جرى في مارون الراس». الضغوط على الجيش لا تنتهي هنا، إذ إن «قيادة اليونيفيل طلبت من الجيش الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي 1701 واتفاقية الهدنة لعام 1949، اللذين يمنعان دخول الفلسطينيين الى جنوبي نهر الليطاني». أما الحلول المقترحة لإنجاح مسيرة نهار الأحد، فهي «خفض عدد الباصات الى 300 باص، بالإضافة الى زيادة عناصر الانضباط مما يمنع وقوع أي احداث على الحدود».

> تخصص الحكومة الإيطالية لكتيبة بلادها ستة ملايين يورو سنوياً تستخدم في مشاريع تنموية
>
> ما استجد أن الإجراءات الأمنية تشددت وأهمها تقوية جهاز التشويش على اجهزة الاتصالات والراديو

الطب الشرعي وفرق التحقيق في اليونيفيل يعملون في تعاون وثيق مع نظرائهم في الجيش اللبناني لتحديد كل الحقائق والظروف المحيطة بالحادث».

لكن ما اهتم به الكثيرون أكثر، هو اللقاءات التي عقدها أسارتا مع المسؤولين اللبنانيين والفاعليات الجنوبية لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحادث. وقد بدأت منذ صباح أمس، بوادر الأوامر الجديدة التي أعطاها لقواته بالعودة الى الوضع الطبيعي من خلال الدوريات الاعتيادية التي استؤنفت في مناطق انتشار الوحدات المختلفة. لكن ما استجد هو الإجراءات الأمنية الأكثر تشدداً من السابق، والتي تمثلت بتقوية جهاز التشويش على اجهزة الاتصالات والراديو وبمواكبة من الجيش اللبناني.

التفجير الرابع من نوعه ضد اليونيفيل، أثار تساؤلات لدى البعض حول مسؤولية ومهمات مكتب الامن في قيادة اليونيفيل وسائر الوحدات الامنية التابعة لكل وحدة، وعمّا إذا كان يُعدّ مقصراً في اكتشاف الخطر المحدق باليونيفيل في ظل الحديث الدائم عن تهديدات تطالها، ولا سيما بعد اغتيال زعيم القاعدة اسامة بن لادن وفي ظل الأوضاع الأمنية والسياسية المتوترة في لبنان والمنطقة. لكنّ البعض لم يوفر طرح تساؤلات حول مدى فاعلية المكتب المكلّف بجمع المعلومات المرتبطة بأمن الموظفين والجنود العاملين تحت راية الامم المتحدة في الجنوب وحمايتهم، ومسؤوليته الجزئية في منع تكرار حوادث مشابهة في المستقبل، علماً بأن المكتب الذي كان يتألف من موظف واحد قبل تعزيز عديد اليونيفيل بعد عدوان 2006، صار بعد القرار 1701 يتألف من اكثر من مئة موظف تؤثر معلوماتهم على مسار القوات بكاملها.

تحليك إخباري

متاعب رئيس مكلّف

فداء عيتاني

حين يغيّر الرئيس المكلف تأليف الحكومة طقمه الرسمي كل يوم، ينقل أوراق التشكيلة الحكومة التي يرغب فيها من طقم الى آخر. وكل يوم جديد يعيد وضع ورقتين من طقم الى آخر، الى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً، وتتألّف حكومته، أو تجد قوى الأكثرية رغبة في إعفائه من تكليفه، فيعود الى سابق عهده في أداء دور السياسي الوسطي في بلاد بلغ الانقسام فيها حداً يجعل المواطنين مستعدين لالتهام بعضهم بعضاً في الشوارع على خلفيات سياسية وطائفية.

يفكر رئيس الحكومة المكلف في موعد الثامن من حزيران، حين سيُعقد المجلس النيابي في جلسة ملتبسة، ما بين التشريع وحل مشكلات السلطات التنفيذية، وهو موعد يمكن استباقه لو تسنّى للرئيس المكلف أن يؤلّف حكومته، فتنتفي عندئذ أي جدوى من عقد جلسة مجلس النواب، سواء للتجديد لحاكم المصرف المركزي رياض سلامة، أو لحل أيّ مشكلات أخرى، إلا أن الأمور لا تزال تتفاقم في لبنان، وباتجاه مطّرد، ونحو الأسوأ سواء إداريا أو أمنياً.

أكثر من يعلم بتدهور الأوضاع هو الرئيس المكلف، فالأميركيون لا يلبثون يهددون ما يجني الثروات الفعلية في لبنان، أي القطاع المصرفي، الأكثر حساسية والأكثر ربحية، وإذا لم يكن من واجبات الرئيس المكلف حماية الاستقرار الاقتصادي أولاً، فإن من أولوياته حماية هذا القطاع، وإيجاد حصانة ما له ولأصحاب الأموال، وإلا، من منظور الطبقة السياسية، فلن يبقى أي أثر للبنان، الذي سينهار حكماً (بحسب نظر هذه الطبقة وشريكتها في الحكم الطبقة المالية) وسيصبح لبنان أثراً بعد عين.

وها هم الأميركيون يلوّحون بالويل والثبور في الشأن المالي، ويهزّون العصا في كل حين، وهم يخضعون الجار السوري لعقوبات، ويمكن تلقائياً الاستنتاج بأن أي مساهمة من القطاع المصرفي اللبناني في فك العزلة السورية (الحالية والمقبلة) سيُدفع القطاع اللبناني ثمنها غالياً.

وتأليف حكومة قبل الثامن من حزيران تقف أمامه العقبات نفسها، الجنرال ميشال عون لا يزال يفاوض، والرئيس المكلف يرغب في حكومة له فيها ثقل، وهو يعلم تماماً أنه لا كتلة نيابية لديه، ولا شارع، ولا يملك السلاح، ولا الجمهور الطائفي، وأن عليه ممارسة السلطة بفاعلية، لا أن يكون في ظل عباءة الجنرال عون، أو أي طرف آخر.

والعلاقة مع الجنرال يمكن أن تكون على حد قاتل، فلو تكلمت صدقاً وصراحةً معه فقد يخرج الى الإعلام ليقول حرفياً ما قلته في أمانة المجلس، وإن فاوضت جبران باسيل فإنه سيسأل «ماذا تعطوننا من وزارات»، علماً أن في باله وزارات محددة، ثم يرفض وزارة العدل، علماً أنه من المتفق عليه مع مختلف قوى الأكثرية الجديدة أن تكون وزارتا الاتصالات والعدل من نصيب ميشال عون، لكن يطلب بدلاً من العدل وزارة التربية، لنعود في البحث الى نقطة الانطلاق.

إعلان الحكومة من طرف واحد مستحيل. سوريا رغبت أن تؤلّف الحكومة، بالتنسيق مع حزب الله، ومع عدم إثارة امتعاض الجنرال في الرابية، وحزب الله يقف في موقف الحياد الإيجابي، وقد كرر أمينه العام علناً موقفه الضمني، «نحن لا نضغط على حلفائنا»، لكنه في المقابل لا يضع أي شروط للموافقة على التشكيلة الحكومية، إلّا أنه يشارك ويشارك فقط في المفاوضات مع ميشال عون.

لم يبق للرئيس المكلف إلا الدستور للاحتماء به، وتحقيق تشكيلة حكومية ووزن سياسي كرئيس لحكومة لبنان، لكن بحسب المسار الدستوري، سيعود ليقع تحت نيران ميشال عون في البرلمان، مع تقديم التشكيلة الحكومية لنيل الثقة، وعندها سيكون موقف الجنرال انتقاماً شنيعاً.

التشكيلات التي اقترحها الرئيس المكلف لا تضم أيّ اسم يختلف في الرأي جذرياً مع الأكثرية الجديدة، لكنها لم تنل رضى الأكثرية، واقتراحات الرئيس المكلف بتقديم عدة أسماء لكل منصب وزاري عُدت تهرباً منه من أسماء محددة، بحيث إنّه إذا اختار لوزارة الاتصالات فلن يختار شربل نحاس، وسيكون أمامه اسمان آخران ليختار من بينهما، وإذا اختار لوزارة الطاقة أيضاً فسيهرب من جبران باسيل ويختار غيره، وهكذا، كل خطوة تزيد الأمور تعقيداً.

ربما يفكر الرئيس المكلف في تأليف حكومته بالتنسيق بالحد الأدنى مع حزب الله، مع مراعاة عدم استفزاز ميشال عون، وإخراجها بولادة قيصرية، على أن تكون حكومة مقبولة، وتحكم ما أمكنها أن تحكم في ظل معطيات متغيرة يومياً محلياً وإقليمياً، الى أن تقرر الأكثرية الجديدة أن المتغيرات تتطلب إقالتها، سواء بعد شهر أو شهرين أو ستة أشهر، وعندها ترحل هذه الحكومة، وتخرج أخرى على أمل ألّا تمر بالتعقيدات الحالية.

ربما لو نطق رئيس الحكومة المكلف لما سمعنا غير ذلك.

ما قل ودل

تفلّت رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري من الطلب السعودي الرسمي بالامتناع عن التدخل في ما يجري في سوريا، وعقد عدة اجتماعات مع عدد من طاقم الرئيس الأميركي باراك أوباما في العاصمة البريطانية لندن، خلال وجوده هناك، حيث أعلن استعداده لدعم الحراك

في سوريا ضد نظام الرئيس بشار الأسد، واستخدام ما يملك من قاعدة في لبنان كمنصة عمل لهذا الغرض، مع العلم بأنّ الحريري يتنقّل بين لندن وباريس لعقد اجتماعات مخصصة لبحث الأزمة المالية التي تعاني منها مؤسساته في كافة المجالات.

علم وخبر

الوزير يرفض شرط الأمن العام

يرفض وزير الاتصالات في حكومة السلطة الفلسطينية، مشهور أبو دقة، الحضور إلى لبنان للمشاركة في مؤتمر وزراء الاتصالات العرب، لأنّ الأمن العام اللبناني يريد دمغ جواز سفره بعبارة «مع التعهّد بالترحيل على نفقته الخاصة»، وهي العبارة التي توضع على جوازات سفر الفلسطينيين غير المقيمين في لبنان.

الشعب يتصدّى للانقلاب

أشارت معلومات إلى أنّ قرار الرئيس ميشال سليمان تحويل المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء أشرف ريفي، إلى القضاء، جاء بعد مجموعة من الرسائل التي وجّهها العماد ميشال عون إلى بعبدا، يؤكد من خلالها أنه ينوي دعوة الناس للنزول إلى الشارع للتصدّي للانقلاب الحاصل في قوى الأمن، لكون المؤسسات الأمنية عاجزة عن القيام بدورها.

نوّاب كباطن الطبل

تواصل قيادة تيار المستقبل في البقاع التدقيق في بيان صدر باسم التيار، يكيل الاتهامات لوزير البيئة محمد رحال بأنه «كان مندوباً دائماً لحزب الله أثناء دراسته الجامعية، ثم تحول إلى مضيف في منزل أحد أبناء الشخصيات البقاعية المعارضة»، ثم صار «يتصدّر المواقع أمام نواب يقبعون في الخلف، لأن رصيدهم خاوٍ كباطن الطبل، ولو كان لديهم غيض من كرامة لاستقالوا».

عشاء في دمشق

قرّرت إدارة إحدى الجمعيات الخيرية نقل عشائها السنوي الذي تقيمه عادة في بيروت لتكريم وجوه إعلامية وسياسية، إلى العاصمة السورية، في محاولة للإشارة إلى أنّ الأوضاع في سوريا مستقرّة. والجدير بالذكر أنّ أبرز الوجوه التي ستُكرّم في دمشق هذا العام، الوزير السابق وديع الخازن والإعلاميان غسان بن جدو وجورج قرداحي.

تقرير

يسجّل الإنفاق على التعليم في لبنان أعلى النسب في العالم (أرشيف)

التعليم العالي سلعة أم خدمة عامة؟

النظر إلى الاستثمار في التعليم العالي لجهة عائداته على المجتمع والإنسان لا لجهة تكاليفه المالية فحسب، هو ما أوصى به المؤتمر التربوي الثاني للمركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي. المؤتمرون ناشدوا الدولة تخصيص ميزانية لدعم الأبحاث ورسم مخطط توجيهي عام للجامعات يضبط توسّع اختصاصاتها على إيقاع الحاجات الاجتماعية، فضلاً عن الإسراع في إصدار قانون تنظيم التعليم العالي في لبنان

فاتن الحاج

لا تبدو الموازنة بين تكاليف التعليم وعوائده متحققة في لبنان. «هنا لا مكان لفرضية كلما ازداد الإنفاق على التعليم ارتفعت كفاءة النظام التعليمي وازداد معدل الإنتاجية، بل العكس هو ما يحصل»، كما يقول د. عبد الحليم فضل الله، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، خلال مشاركته في مؤتمر الاستثمار في التعليم العالي الذي نظّمه أمس المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي. ويرى فضل الله أنّ الإنفاق على التعليم في لبنان يسجّل أعلى النسب في العالم، من دون أن ينعكس بالضرورة على المساواة في المداخيل. لا بل إنّ العلاقة غير واضحة بين هذه المداخيل وفرص التعليم.

ومن المفارقات التي يتوقف عندها فضل الله عدم التناسب بين كلفة التعليم العالي في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة. فالفجوة تزداد مع مرور الوقت، إذ كان متوسط كلفة التعليم في الجامعات الخاصة في أواسط التسعينيات يوازي ما بين ضعفين إلى خمسة أضعاف كلفة التعليم في الجامعة اللبنانية. هذه الفجوة باتت بين عامي 2007 و2010 تتراوح بين ضعفين و12

«الأميركية» تطلق مركز أبحاث الصحة العقلية

تفتح كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت «المركز العربي الإقليمي للأبحاث والتدريب في مجال الصحة العقلية» في 20 حزيران الجاري، بالتزامن مع انعقاد اجتماع إقليمي يستمر يومين، يركّز على مراجعة التصنيف الدولي للأمراض، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وأوضحت الكلية أن المركز الذي سيسعى إلى تطوير الأبحاث، وسينشط في مجال التدريب وبناء القدرات ووضع السياسات في مجال الصحة النفسية والعقلية في العالم العربي، «يهدف إلى أن يكون نقطة التقاء للباحثين في مجال الصحة العقلية في العالم العربي، وإلى تحفيز التعاون بين العلماء ونشر نتائج أبحاثهم لوضعها في متناول نظرائهم في المنطقة»، وسيكون مركزه ضمن قسم الطب النفسي في الكلية.

وأعلنت مديرة المركز د. بريجيت الخوري أن «مهمة المركز الأولى تتمثل في مساعدة منظمة الصحة العالمية في عملية المراجعة التي تجريها للقسم المتعلق بالاضطرابات العقلية والسلوكية، ضمن التصنيف الدولي للأمراض». وسيكون المركز «واحداً من تسعة مراكز دولية ستتولى الأبحاث الميدانية في إطار مراجعة التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض، علماً بأن منظمة الصحة العالمية ـ جنيف أطلقت مراكز أخرى في البرازيل والصين والهند واليابان والمكسيك ونيجيريا وإسبانيا والولايات المتحدة». وسيتولى المركز دوراً أساسياً في عملية مراجعة التصنيف الدولي للأمراض، عبر اقتراح تغييرات محددة في تصنيف الاضطرابات العقلية، بحيث تكون المبادئ التوجيهية لتعريفها وتوصيفها وتشخيصها أكثر دقة في ما يخصّ المنطقة العربية، وتؤخذ في الاعتبار العوامل الثقافية الخاصة بالمنطقة، ما يسهم في زيادة فائدة هذا التصنيف لاختصاصيّي الصحة النفسية العرب، ويؤدي تالياً، بحسب توقعات منظمة الصحة العالمية، إلى رفع الفاعلية والكفاءة في تحديد الأشخاص المحتاجين إلى خدمات الصحة النفسية، وطبيعة الخدمات التي يحتاجون إليها.

> **يتولى المركز دورا أساسيًا في مراجعة التصنيف الدولي للأمراض**

وقالت د. الخوري في هذا الصدد «الهدف في نهاية المطاف هو الحدّ من العبء المرضي للاضطرابات العقلية في المنطقة». وشددت على أن الاضطرابات النفسية والعصبية تؤدي عالمياً إلى نسبة من الأمراض أعلى من أي فئة أخرى من الأمراض غير المعدية. ولاحظت أن «قسماً كبيراً جداً من هذه الأمراض لا يعالج بالقدر الكافي، وخصوصاً في المنطقة العربية، رغم توافر علاجات فاعلة له». وتتوقع منظمة الصحة العالمية نشر الدليل الجديد والمحدث لتصنيف الأمراض، الذي يحمل الرقم 11، في سنة 2014. وسيسهم المركز في جمع المعلومات المتعلقة بالمنطقة وسكانها في مجال الصحة العقلية، ويضعها في متناول المختصين، وسيوفر كذلك قاعدة بيانات للباحثين، وسيتيح المركز للطلاب والاختصاصيين تطوير مسارهم المهني.

(الأخبار)

مستحقّات المدرّبين بين رئاسة «اللبنانيّة» وهيئة التشريع

يبدأ المدربون إضرابا مفتوحا اعتبارا من الثلاثاء المقبل (أرشيف)

وجد المدرّبون المتعاقدون بالمصالحة أنفسهم بين شاقوفَي رئاسة الجامعة اللبنانية، التي أبلغتهم أن الملفات باتت في عهدة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، والهيئة نفسها، التي رفضت إعطاء رأي في الملفات، عملاً برأي سابق لها يتعلق بعدم شرعية الرئيس المنتهية ولايته د. زهير شكر.

المدربون الذين يطالبون بدفع مستحقاتهم المالية عن عام 2010 نفّذوا أمس اعتصاماً أمام الإدارة المركزية للجامعة، ثم انتقلوا إلى مقر هيئة التشريع بعد مراجعة شكر. والتقى المعتصمون رئيسة الهيئة القاضية دنيز المعوشي، التي أكدت «أنّ الهيئة سترد الملفات، وهي بالمناسبة ليست ملفات كل المدربين، بل فقط بعض مدربي المعلوماتية ومدربي الرياضة والأساتذة المتعاقدين بالمصالحة». وعاد المدربون إلى رئاسة الجامعة لوضع الرئيس في أجواء رد الهيئة، فلم يكن هناك تعليق سوى الوعد بإيجاد مخرج للرواتب الاثنين المقبل. أما المدربون، فيستمرون اليوم في تنفيذ الإضراب الذي سبق أن أعلنوه، على أن يعلنوا بدءاً من الثلاثاء المقبل إضراباً مفتوحاً يترافق مع اعتصام أمام وزارة التربية. المستحقات وإن كانت الجزء الأهم من تحركات المدربين، فإنّ هؤلاء ينشدون الحصول على إصدار عقود رسمية تخوّلهم الحصول على راتب شهري، ضمان صحي وبدلات نقل، وما إلى ذلك، ما يتيح لهم العمل بكرامة.

ومن المعلوم أنّ مدرّبي التعاقد بالمصالحة يعملون بموجب عقود لا يوقّعها مجلس الوزراء ويقبض أصحابها سنوياً، ولقد تلقوا وعوداً في العام الماضي برفع ملفاتهم إلى مجلس الوزراء ليصدّق هذا الأخير على عقود رسمية معهم فور وصول الملفات إليه. وتتيح هذه العقود قبض ساعات التدريب شهرياً، والاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي وبدل النقل، وهو أمر لم يحصل سابقاً، ولا يُتوقع حصوله في القريب، بسبب الجدال حول شرعية رئاسة الجامعة الحالية، والنزاع القائم مع سلطة الوصاية. ويطالب المدرّبون بالإجابة عن أسئلة مشروعة تتعلق بوضعهم الوظيفي، وخصوصاً أنهم يداومون 32 ساعة في الأسبوع، ويوقّعون أوراقاً رسمية، ويساعدون شؤون الموظفين في التسجيل وتخلّيص معاملات الطلاب. وسؤالهم الأبرز: «إذا كان التعاقد معنا قد حصل بطريقة عشوائية، فهل نحن مسؤولون عن ذلك؟».

ف. ح

ضعفاً، وهو ما سمّاه فضل الله تضخّماً في كلفة التعليم. المفارقة الأخرى هي التفاوت في أقساط الجامعات الخاصة نفسها، علماً بأنّ الارتباط بين متوسط القسط الجامعي وفعالية التعليم في هذه الجامعة غير قوي، على حدّ تعبير فضل الله. يؤكد الرجل أنّ الجامعات تتحكّم في السوق الخاص بها الذي يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاحتكارية. ويشير إلى أنّ معظم موازنات هذه الجامعات، ما عدا بعض الاستثناءات، يعتمد على الأقساط، وجزءاً بسيطاً جداً يخصّص للبحث والتطوير، في وقت تطالب فيه هذه المؤسسات بدور يتجاوز تقديم فرصة التعليم فحسب إلى رفع المستوى العام للاقتصاد وانعكاس ذلك على الإنتاجية العامة. ويقرّ الباحث الاقتصادي بأنّه ليس لدينا تعريف واضح للتعليم «هل هو سلعة أم خدمة عامة ينبغي إخضاعها للمصلحة العامة؟». ما يتناوله فضل الله بشأن مسؤولية الدولة في رعاية التعليم وتحوّل هذا الأخير إلى عنصر طرد للطاقات بدلاً من أن يكون عنصر جذب لها، يقاربه أيضاً وزير الاتصالات د. شربل نحاس على نحو موسّع في مداخلته بعنوان «موقع التعليم العالي في إطار الاستراتيجية التنموية الشاملة». يميّز نحاس بين التعليم العام والتعليم العالي، «الأول من مسؤولية الدولة المطالبة بتوفير التعليم الإلزامي، أما الثاني فلا يدخل ضمن الالتزام الاجتماعي بمصلحة عامة، لسبب بسيط أنّ التعليم الجامعي غير محدد بمعرفة، بل هو عبارة عن اكتساب مهارات متخصصة، يؤدي مباشرة إلى تحقيق دخل فردي، إذ إنّ المساحة التي تعود إلى المنفعة العامة وتبرر استخدام المال العام ليست واضحة، وإن كان الأمر قد يكون مفهوماً في بعض المجالات المحددة بأبحاث علمية مجردة أو تطبيقية في القطاع الصحي مثلاً». هذا الفصل بين التعليم العام والتعليم الجامعي له مدلولات اجتماعية واقتصادية وسياسية، كما يقول الوزير. الاعتبار الثاني الذي يتحدث عنه نحاس هو أنّ «التعليم العالي ليس مجرد اكتساب مهارات قد يكتسبها الفرد خارج هذا القطاع». هناك، برأيه، دلائل واضحة بشأن الغاية الأهم، وهي شراء الموقع الاجتماعي الذي يعززه هذا التمسك المستميت بتحصيل الشهادة من جامعات «عريقة» وكل الشكليات التي ترافقها، من ارتداء ثوب التخرج ووضعها على الحائط، فيما «العلاقة بين الشهادة وشو بيعرفوا الشباب مش هالقد واضحة». أما تبرير ازدياد الإقبال على التعليم فيعود، بحسب الوزير، إلى أنّ هذا التعليم يتجه إلى تصدير الطاقات، عندها تستقيم الحسابات

> تبرير ازدياد الإقبال على التعليم العالي هو الاتجاه نحو تصدير الطاقات

الاقتصادية. «ما يزيد على 50% من متخرّجي الجامعات في لبنان يغادرون بعد 5 سنوات من تخرّجهم للعمل في الخارج».
ويقول إنّ التعليم يمثل 3% من الناتج المحلي، بينما ينفق اللبنانيون من دخل أسرهم على التعليم ما يفوق 9%، ما يعني أنّ نسبة الإنفاق تبلغ 12%، «وهي نسبة ما في مثلها بالعالم». ويخلص نحاس إلى أنّ نظام التعليم ليس شاذاً عن النظام الاقتصادي والاجتماعي، «وبصراحة، فالأغلبية يعجبها هذا النظام، ولا تريد أن تغيّره، لأنّها ببساطة غير مقتنعة بإرساء البديل».
في المقابل، تصرف 0,2% من ميزانية الدولة فقط على البحث العلمي، كما تقول الأستاذة في الجامعة الأميركية د. فايا حميدان، مؤكدة أهمية إيجاد إطار مؤسسي واحد يقوم بمهمة تنظيم علاقات مؤسسات التعليم العالي في لبنان مع الخارج، والعمل على تنسيق الجهود وتكاملها على هذا الصعيد، ولا سيما في ما يتعلق بالحصول على المساعدات الفنية وتمويل الدراسات والبحوث. أما د. علي الموسوي، الأستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، فيقول إننا «مستهلكون للمعرفة، وأبحاثنا تموّلها منظمات دولية بناءً على أجندة أولويات لديها»، مؤكداً أنّ سوق العمل ليس حيادياً، بل هو اصطفائي وانتقائي.
وكان المؤتمر قد افتتح بكلمة لمدير عام المركز علي زلزلة، فأشار إلى أنّ اختيار العنوان يعود إلى «وعي أهمية دور الرأسمال البشري، وأن التعليم ضرورة للتنمية المستدامة ولتحسين مستوى الحياة للأفراد، وأنّ التلاقي بين مؤسسات التعليم العالي والقوى الاقتصادية يحقق النمو والتطور الدائم».
أما النائب علي حسن خليل، فمثّل راعي المؤتمر رئيس مجلس النواب نبيه بري قائلاً: «لقد وقع لبنان تحت سيف سياسات غاب عنها التخطيط وممارسات حكومية لم تعط للتعليم العالي بعده الحقيقي، بل شجّعت على تخريج عاطلين من العمل لتحصر فرص الاختصاص في النخبة التي تخدم مصالحها».

ذوو الحاجات الخاصة: أعطونا خبزنا كفاف يومنا

راجانا حمية

حاضرة دائماً، حكاية «العلاقة المأزومة» بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، تلك المتخصصة بشؤون المعوّقين. أمس، كان الفصل الجديد من هذه الحكاية، حيث اجتمعت 42 مؤسسة وجمعية تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة في دار نقابة الصحافة، متوجهة بكتاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان لإطلاعه «على واقع الأمور مع الوزارة»، ومطالبته بـ«منع حصول كارثة اجتماعية فيما لو استمر الواقع على حاله». هكذا، خرجت المؤسسات من دائرة الحوار مع وزارة الشؤون ـ وإن كانت لا تزال تصر على إعادة قنوات التواصل بينهما ـ لتصل إلى الرئاسة الأولى واضعةً أمامها مجموعة شكاوى تتمحور حول أربعة بنود، لعل أهمها بالنسبة إلى هؤلاء أزمة التأخير في دفع المستحقات عن العامين الماضي والحالي. وبحسب ما أشار رئيس الاتحاد العام لجمعيات وأهالي ومؤسسات التخلف العقلي موسى شرف الدين، فقد بلغ التأخير «ثمانية أشهر، إذ إننا إلى الآن ننتظر فاتورة الفصل الرابع التي تعود إلى الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي»، ما يعني، أن فاتورتي العام الحالي لم تخرجا إلى الآن من وزارة الشؤون، وبالتالي «لن تصرفا قبل أشهر من الآن»، يتابع. وما يعني أيضاً أنه «لو استمر الأمر على هذه الحال، فلن يكون بمقدور المؤسسات الاستمرار في عملها، وهذا ما يهدد الكثير منها ويحمّلها أعباءً إضافية».
ثمة مشكلة أخرى، وهي مشكلة العقود السنوية بين الوزارة والمؤسسات، التي أعاد شرف الدين التذكير بتفاصيلها. وتتلخّص في بتّ وزارة الشؤون المتأخّر عقود عام 2011، فبينما كان يفترض بالوزارة إرسال عقود العام الجاري إلى ديوان المحاسبة مطلع تشرين الأول الماضي، أرسلتها في الثامن والعشرين من كانون الأول الماضي. وهو التاريخ الذي أنذر ببدء الأزمة، وخصوصاً أنّ إبرام العقود يفترض أن ينتهي أواخر العام الماضي. ولو أن الأمور سارت على طبيعتها، لوجب أن يبدأ العمل مطلع العام الجاري، لكن، كل شيء تغيّر، فبعد الإرسال المتأخر عن موعده من «الشؤون» إلى ديوان المحاسبة، أتى الرد من الأخير في السابع عشر من شباط الماضي، ليوقّع عليها الوزير في الرابع عشر من نيسان الماضي، أي بعد شهرين من عودته من الديوان. أربعة أشهر كاملة «من دون تغطية»، يتابع شرف الدين. وهذا يعني أن «تغطية تكاليف هذه المدة يفترض إيجاد تسوية في مجلس الوزراء»، لكن، أيّ حكومة ستثبت هذه التسوية؟ حكومة التصريف التي لا صلاحيات لها؟ أم الحكومة التي لم تعرف طريقها إلى التأليف إلى الآن؟ وبما أنه لا جواب إلى الآن، فلن يكون هناك تسوية، أقله في الوقت الراهن، وهو ما يعني الاستمرار على «الوتيرة نفسها»، يشير الرجل.
الأزمة لم تنتهِ، فجديد الشهر الحالي هو تسليم وزارة الشؤون المؤسسات الاجتماعية العقود في السابع عشر من الجاري «مع شطب يدوي من المساهمة السنوية، ما نسبته 16,5%». وهي القيمة التي اتخذ فيها ديوان المحاسبة قراراً، بعدما وصلته «معلومات خاطئة تتعلق باحتساب أيام العمل على أساس حسم أيام العطل». وبإرسالها العقود إلى المؤسسات «تكون وزارة الشؤون قد تملصت من المراجعة التي تجري لقرار ديوان المحاسبة». هكذا، «يطير» من العام ستون يوماً من دون تكلفة، ما يعني زيادة «التقنين»، إضافةً إلى سعر الكلفة المقنّن أيضاً، الذي لا تدفع منه الوزارة إلا «ثلثي ما أقرته عام 2004»، دون أن تسعى إلى تعديل الكلفة «حيث لا تُدعى اللجان المختصة لإجراء دراسة لسعر جديد لهذه السنة»، يختم شرف الدين.

معايير الجودة

صدر في 12 الجاري قرار عن وزارة الشؤون الاجتماعية يتعلق بتطبيق معايير إدارة الجودة والاعتماد المؤسسي في عمل الجمعيات الأهلية والمدارس المجانية اللبنانية. هذا الإقرار هو نتاج مشروع كان قد أطلقه الوزير سليم الصايغ، وعملت على إعداد هذه المعايير مؤسسة التميز والتعلم والريادة. وبحسب هذا القرار، الذي أعطيت الجمعيات بموجبه مهلة 6 أشهر لتطبيق معاييره، من المفترض أن تنتظم العلاقة بين الطرفين. وقد قسم رئيس المؤسسة المكلفة طعان شعيب المعايير، التي وافقت عليها لجنة تحكيم مكونة مناصفة من الوزارة والجمعيات، إلى قسمين: معايير مرتبطة بالممارسات القيادية داخل الجمعيات، وأخرى متعلقة بطريقة تنفيذ هذه المؤسسات للخدمة الاجتماعية. وتحت هذا البند، يجري العمل على إيجاد عقود واضحة البنود بين الطرفين، أي لا يشوبها الغموض.

متفرقات

حملة «جنسيّتي»: نرفض المنطق الطائفي

توقفت حملة «جنسيتي حقّ لي ولأسرتي» عند اجتماع «لجنة المرأة والطفل النيابية» الذي عقد في 18 أيار الماضي لمناقشة حق النساء اللبنانيات في منح جنسيتهن لأسرهن، والذي أوصى «بإيجاد صيغة لتعديل القانون بما يعطي المرأة اللبنانية حقها في منح الجنسية لأولادها في المرحلة الأولى ... على أن يناقش موضوع منحها الجنسية لزوجها لاحقاً».
ورحّبت الحملة بالجهود المتجددة الهادفة إلى تفعيل النقاش حول حق النساء اللبنانيات في مواطنة كاملة من خلال إقرار تعديل في القانون يمنحهن حق إعطاء الجنسية لأسرهن أسوة بمواطني البلد، إلا أنها تسجّل تحفظاً على المقاربة التي اعتُمدت في النقاش والمستندة إلى دراسة إحصائية أعدّت بدعم من الأمم المتحدة، والشديدة البعد عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان لكونها استندت الى اعتبارات طائفية.
وترى الحملة أن أي محاولة لإقناع الاوساط السياسية بأحقيّة هذا المطلب بالاعتماد على المنطق الطائفي ومراعاة مخاوف تلك الأوساط من التوطين وديموغرافيا الطوائف هي محاولة عقيمة لن تأتي بنتائج عملية. وشددت حملة «جنسيتي» على أن النضال من أجل الإقرار بحق النساء في منح جنسيتهن لأسرهن هو جزء من نضال أشمل يسعى إلى تجاوز النظام الطائفي المأزوم الذي يعوق إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء. وأكدت ضرورة توحيد جهود منظمات المجتمع المدني في سعي مشترك لإقرار تعديل قانون الجنسية، وإقرار القانون المدني للأحوال الشخصية وقانون الحماية من العنف الأسري.

أمّ خالد تودّع شهيدها الرابع

الحزن يعمّ بلدة حولا (داني الأمين) من جديد، بوفاة د. خالد عبد الله فوعاني، عضو اللجنة المركزية ومسؤول منطقة مرجعيون في الحزب الشيوعي اللبناني. سارع الأهالي والمحبّون منذ الصباح الباكر الى منزل الفقيد في بلدة كفررمّان ومستشفى النجدة الشعبية، حيث نقل الجثمان. كان الخبر كالصاعقة، لم يكن متوقعاً، إنه «الشهيد الخامس لأسرة عبد الله فوعاني، لا شيء سيعوّض اليوم على الحاجة أم خالد، لقد فقدت ابنها الأكبر، بعدما فقدت ابنتين لها إحداهما استشهدت بين يديها بعد قصف اسرائيلي على منزلها، كما كانت قد فقدت ولدها الشهيد فرج الله فوعاني، الذي استشهد في احدى عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عام 1988. وفي انتظار عودة جثمانه المفقود للوداع الأخير، تودع أم خالد ابناً طبيباً آخر بعدما قتل في المهجر.

«كشاف البيئة» توزّع أحواض أزهار في الميناء

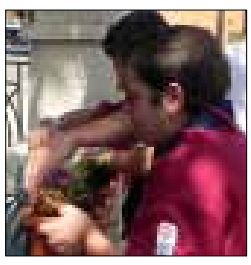

ضمن سلسلة أنشطة التوعية البيئية التي تنفّذها جمعية كشاف البيئة في لبنان، وفي إطار فعاليات يوم البيئة العالمي، وزعت الجمعية بالتعاون مع بلدية الميناء أحواضاً من الازهار على سكان المنازل في شارعي فرح أنطون والدكتور يعقوب اللبان في مدينة الميناء.

تكريم التلامذة المتميّزين في المسابقات الفنية

رعى وزير التربية والتعليم العالي د. حسن منيمنة الاحتفال بتكريم التلامذة الذين تميزوا في المسابقات الفنية التي نظمتها مصلحة الشؤون الثقافية والفنون الجميلة في الوزارة في العزف على العود والتصوير التلفزيوني والمسرح الإيمائي.
ونوّه منيمنة بالخطة التربوية التي لحظت تدريس المواد الإجرائية ومن ضمنها الفنون التشكيلية والمسرح والموسيقى، وشكر المديرين على القيام بمهماتهم لأن المدير عصب المدرسة، وهنّأ الطلاب والأهل على المشاركة والتمييز. ثم كُرّم رئيس الديوان السابق للوزارة سعيد الهاشم الذي تقاعد وسلمه الوزير والمدير العام فادي يرق شهادة تقدير لجهوده على مدى سنوات طويلة في رئاسة الديوان.

ليلة خالية من التدخين في الجمّيزة

نظّمت أندية «روتار آكت» أمس ليلةً خالية من التدخين في مطاعم شارع الجميزة ومقاهيه، بعد تعهد أكثر من أربعين مطعماً ومقهى بالتزام هذا النشاط. تهدف الأمسية التي تقام للمرة الثالثة إلى لفت المسؤولين في لبنان إلى ضرورة إقرار تشريعات تحفظ حقوق غير المدخنين في الأماكن العامة وذلك من خلال حظر التدخين نهائياً في هذه الأماكن. وجال 20 ناشطاً على المحال المشاركة في النشاط لمراقبة الالتزام وتوزيع الكتيبات بالتعاون مع وزارة الصحة العامة في لبنان وبدعم من شركة جلاسكو سميث كلاين، في محاولة لنشر الوعي عن سلبيات الدخان غير المباشر وتداعياته على أمراض القلب والربو والصدر.

قضية

سنجر: هكذا استهان «المستقبل» بدمي

السطور الآتية تحكي قصّة شاب يقول إنه ينتمي إلى تيار المستقبل. أصيب برصاصة ضابط في الجيش خلال أحداث أيار 2008. تحوّل من بطل رياضي إلى شابٍّ معوّق يحتاج من يعيله. بطل كمال الأجسام بالأمس يحكي تخلّي تياره عنه، متّهماً قادة فيه بسرقته. في المقابل، ينفي تيار المستقبل «مزاعم» الشاب

في المستشفى بين الأمس واليوم (هيثم الموسوي)

رضوان مرتضى

أثناء أحداث أيار، أطفأت رصاصة عسكري بملابس مدنية أحلاماً كبيرة لشابٍّ لم يتجاوز الثلاثين من عمره. رصاصة أصابته بعاهة مستديمة لا يزال يقاسي آلامها حتى اليوم، بحيث بات يبحث متحيّراً كأنه يستجدي من يوفّر له العلاج أو تكاليفه. زكريا سنجر، ابن تيار المستقبل، الذي أصيب برصاصة ضابط استخبارات في الجيش، يُوجّه اللوم إلى تيّاره ويتّهم أحد قادته باستغلال الإصابة التي أقعدته لسرقته. يحكي زكريا عن تيار آمن به، فأعطاه كلّ ما يملك، لكنّ القيّمين على هذا التيّار لم يبادلوه بالمثل. لقد أُصيب الشاب زكريا سنجر برصاصة في قدمه في شارع عفيف الطيبة ـ الطريق الجديدة، بتاريخ 9 أيار 2008. يومها، فوجئ زكريا أثناء وجوده برفقة أصدقائه في محلة الطريق الجديدة، بسيارة يترجّل منها أشخاص مسلّحون بلباس مدني، أطلقوا النار عليه دون إنذار مسبّق بحسب قوله. فأصابته رصاصة اخترقت قدمه محدثة أضراراً جسيمة في العظم لتسبّب له عاهة مستديمة لا يزال يقاسي تبعاتها حتى اليوم.

ضابط الاستخبارات نفسه الذي أطلق النار على زكريا، نقله إلى المستشفى العسكري لتلقي العلاج، باعتبار أن المصاب كان مطلوباً للاشتباه فيه بالمشاركة في أحداث أمنية. حادثة إطلاق النار ليست جوهر القضية، لكنها كانت المدخل لبداية مأساة مستمرة يعيش زكريا فصولها على نحو يومي. فزكريا كان بطلاً رياضياً من أبطال كمال الأجسام في لبنان، وكان يملك نادياً في الطريق الجديدة باسم «zak gym». يتحدث الشاب، الذي نحل جسمه، واختفت منه معالم ممارسة الرياضة، عن أمور لم يبقَ منها غير الذكريات. فزكريا اليوم غير زكريا الأمس، شابٌ عاجز لا يملك غير ركام الأحلام المحطّمة، ولسان ينقل به ما زعم أنه ظلمٌ لحق به. الشاب المصاب ترك منزل ذويه في برج البراجنة، لتلافي الحساسيات السياسية مع الجيران المحيطين به، وانتقل للسكن في الطريق الجديدة، حرصاً منه على انتمائه إلى تيار المستقبل، غير أن حادثة إطلاق النار مثّلت تحوّلاً مفصلياً في حياته. يذكر زكريا أنه أثناء خضوعه للعلاج في المستشفى، «استغل القيادي المستقبلي أ. م. د. المسؤول عن الجرحى، الذي يأتمر بأوامر خ. ش. في التيار نفسه ذلك، ونقلا معاً عدة النادي الذي يملكه دون علمه وباعاها». ويشير زكريا إلى أن التيار صرف له مبلغ عشرين مليون ليرة لبنانية تعويضاً عن إصابته، وضعوه في البنك باسمه، غير أن المذكورين أعلاه أبقيا بحوزتهما بطاقة ائتمان تمكّنا من خلالها من سحب المبلغ كاملاً فيما بعد. يؤكد زكريا أن المسؤولَين عنه أرادا التخلص منه، لذا ضاعفا له كمية المواد المخدرة أثناء وجوده في المستشفى، قبل أن ينقلاه إلى مستشفى آخر باعتبار أنه بات مدمناً المخدرات.

يذكر زكريا أنه احتُجز في المستشفى نحو تسعة أشهر لأنه لم يسدد كلفة العلاج، التي بلغت 120 ألف دولار أميركي، غير أنه تمكن في النهاية من الخروج بالقوّة. خرج زكريا ليبدأ ملاحقة المسؤولَين اللذين سرقاه لإعادة

> **هدد بإحراق نفسه في ذكرى 14 شباط لكنه تراجع وسط ضغوط**

ما سُرق، ومراجعة قيادة التيار لتحصيل حقه المتمثل في إجراء عملية لقدمه المصابة التي تحتاج إلى جهاز.

يشير زكريا إلى أنهم أرضوه بإجراء عملية واحدة له قبل الانتخابات النيابية، ووعدوه بإجراء الباقي في وقت لاحق، إلّا أن الانتخابات كانت قد أجريت فنكثوا بوعدهم. يذكر زكريا أنه لا يزال بحاجة إلى ثلاث عمليات جراحية عاجلة، لأن الالتهابات في قدمه تتفاقم، وهناك احتمال لأن يصل الأمر إلى حد بترها.

يذكر أن زكريا كان ملاحقاً في ما مضى باعتبار أنه مطلوب للتحقيق لدى استخبارات الجيش للاشتباه فيه بقيامه برفقة عماد ز. بمهاجمة سيارة عسكرية وطعن موقوفين كانوا محتجزين لدى دورية للجيش خلال أحداث أمنية سابقة، بحسب معلومات أمنية أكدت أيضاً الخلاف بين سنجر والتيار.

لقطة

ذكر الشاب زكريا سنجر لـ«الأخبار» أنه حاول جاهداً تحصيل حقوقه من تيار المستقبل، لكن دون جدوى، الأمر الذي دفع به إلى اللجوء إلى التهديد بإحراق نفسه في ساحة الشهداء أثناء إحياء ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري الأخيرة، إن لم يُنظر في أمره، ويعمد القيمون إلى معالجته. وأشار سنجر إلى أنه تراجع عن تهديداته بعد وعود تلقّاها من قيادة المستقبل بتسوية أمره، وضغوط من عناصر في قوى الأمن الداخلي حالت دون تنفيذ ما هدّد به، مؤكداً أنه لا يُريد غير معالجة جراحه الملتهبة. من جهة أخرى، دحض منسّق بيروت سابقاً، والمنسّق العام لشؤون الانتخابات الحالي في تيار المستقبل، خالد شهاب، المزاعم التي أدلى بها زكريا سنجر، نافياً كل ما ذُكر عن كون سنجر ينتمي إلى تيار المستقبل في الوقت الحالي، أو كان كذلك في وقت سابق. وأشار شهاب إلى أن قيادة التيار رعته لكونه أحد المتضررين من أحداث أيار، مؤكداً أنهم حاولوا معالجته، مشيراً إلى أن الشاب المذكور من متعاطي المخدرات، ولا يمكن الأخذ بما يُدلي به.

متابعة

تجدّد الخلافات الشخصية في البص

صور ـ آمال خليل

ألقى مجهولون قنبلة يدوية الصنع في أحد أزقة مخيم البص فجر أمس أمام مكتب مدير فرع الأونروا في المخيم. غير أن مصادر أكّدت أن «الأونروا غير مستهدفة بالقنبلة، والحادثة تقع في إطار الاشتباك الحاصل بين أفراد من عائلات المخيم». هؤلاء تنازعوا قبل أيام على «خلفية مباراة كرة قدم وتبادلوا العراك الذي وصل إلى حد إلقاء أحدهم القنبلة في تهديد منه للطرف الآخر» بحسب المصادر. وفيما لم تؤدّ القنبلة إلى أضرار بشرية أو مادية، خلقت نوعاً من التوتر في المنطقة بعد شيوع أنباء حول وقوع انفجار في منطقة البص. عندها، ظن البعض بأنه موجّه ضد قوات اليونيفيل. إشارة إلى أن المخيم ذاته كان قد شهد قبل يومين فقط إشكالاً بين شابين تطور لاحقاً إلى إطلاق نار بواسطة بندقية صيد أصابت أحدهما بجروح. ولاحقاً، تجدد الإشكال بين أقارب الشابين ليُستأنف إطلاق النار من مسدس حربي ويصيب شخصاً آخر. هذان الحادثان يشهدهما المخيم للمرة الأولى بعد حادثة استشهاد أحد أبناء المخيم، الفتى محمود سالم، في مواجهة مارون الراس في ذكرى يوم النكبة. شهادته حينها عكست التزاماً جدياً بين شباب المخيم بعدم تكرار الإشكالات التي تقع على خلفيات شخصية وتؤدي إلى جرحى وأحياناً قتلى، وتصويب الوجهة نحو القضية المركزية في الصراع مع إسرائيل. وكان حادث مماثل قد وقع في نيسان الماضي حينما ألقى مجهولون قنبلة أدت إلى تضرر سيارتين وإصابة عامل بجروح، فضلاً عن أنها أحدثت حفرة في وسط طريق مؤدية إلى مدرستين تابعتين للأونروا. ورُدّت الأسباب حينها إلى خلافات شخصية بين عدد من أبناء المخيم.

أمن الناس

15 إطلاق نار في يوم واحد

أحصي حصول 15 حادث إطلاق نار من أسلحة حربية، خلال يوم واحد، في مختلف المناطق اللبنانية. أدت هذه الحوادث إلى إصابة 6 مواطنين بجروح مختلفة، علماً أنه كان يمكن أن تكون كلها إصابات قاتلة. من أبرز هذه الحوادث، إصابة المواطن محمد.ع. بطلقات نارية من سلاح حربي، في منطقة حي السلّم، أثناء مشكلة حصلت بين أطفال يلعبون كرة القدم. وعلى خلفية المشكلة، تدخّل أشخاص مسلحون وأطلقوا النار فأصيب محمد. نُقل المصاب إلى أحد مستشفيات المنطقة لتلقي العلاج، فيما لم يُحدد البلاغ الوارد إلى القوى الأمنية هوية مطلق النار أو إلى ماذا أفضت التحقيقات الأولية.

في مدينة صيدا، حصل إشكال بين 3 شبان من جهة و 8 آخرين من جهة أخرى، بسبب تحرش واحد من المجموعة الأولى بإحدى الفتيات. بادر أحد شبّان المجموعة الثانية إلى إطلاق النار باتجاه «المتحرّش» من مسدس حربي، من دون أن يصيب أحداً بأذى. بيد أن المشكلة لم تنته دون إصابات، حيث جُرح أحدهم خلال المشكلة بآلة حالة، ونقل إلى أحد مستشفيات المنطقة.

حادث إطلاق نار آخر، بسبب التحرّش أيضاً، حصل في منطقة طرابلس. فعندما تحرّش 4 شبّان، كانوا على متن سيارة، بإحدى الفتيات على الطريق، تدخّل لمساعدتها كل من عمر.ج. وخالد.ب. وأطلق أحدهما النار من مسدس حربي باتجاه المتحرّشين، من دون أن يصاب أحد منهم بأذى، حيث فروا إلى جهة مجهولة.. وكذلك مطلق النار. لخلافات على أفضلية المرور بين السيارات نصيب أيضاً من حوادث إطلاق النار. فنتيجة حصول خلاف من هذا النوع بين المواطن حسن.ي. وشرطي من قوى الأمن، في منطقة زوطر ـ الجنوب، بادر الأخير إلى شهر مسدسه وإطلاق النار في الهواء. إثر ذلك، تجمهر عدد من المواطنين احتجاجاً على ما فعله الشرطي، الذي خاف على نفسه فالتجأ إلى منزل أحد أقاربه في البلدة المذكورة. حضرت عندها دورية من قوى الأمن من مخفر النبطية واصطحبته إلى مركز المخفر. ولم يرد في البلاغ الأمني حصول إصابات.

(الأخبار)

أمن الناس

طعن طبيب في طرابلس والمستشفيات تضرب احتجاجاً

يشير تعرّض طبيب لطعنة سكين في وضح النهار إلى تطوّر لافت في حدّة الحوادث التي تهدّد أمن الناس وسلامتهم في لبنان. الأطباء يتضامنون مع زميلهم ويضربون غداً

طرابلس ـ عبد الكافي الصمد

ضجّ الجسم الطبي في طرابلس والشمال بحادثة الاعتداء التي تعرّض لها بعد عصر أول من أمس، طبيب الصحة العامة ومسؤول قسم الطوارئ في مستشفى المنلا الدكتور نزيه بارودي، إذ طعنه مجهول بسكين في ظهره أثناء مغادرته المستشفى.

وجاءت هذه الحادثة لترفع منسوب القلق والمخاوف وسط الأطباء وأقسام الطوارئ في المستشفيات، بعد تعرضهم لحوادث اعتداء على أيدي أشخاص، يفرّ بعضهم هارباً، أو يُلقى القبض على بعضهم الآخر، الذي يتبين لاحقاً أن أغلبهم إما من أصحاب السوابق أو من متعاطي المخدرات والحبوب المهدئة.

وكشفت المعطيات أن بارودي لحظة خروجه من المستشفى، شعر بسكين حادة وقد اخترقت جسده في المنطقة بين خاصرته وكتفه، من غير أن يتبين الفاعل الذي توارى عن الأنظار بسرعة، فأدخل على عجل إلى غرفة العناية الفائقة نظراً لحراجة وضعه الصحي، حيث أجريت له عملية جراحية لسحب السكين التي كانت لا تزال عالقة في ظهره.

بارودي الذي تعافى تدريجاً بعد العملية لكنه لا يزال راقداً في غرفة العناية الفائقة، روى لزواره ما حصل معه، فأوضح قائلاً «بعدما أنهيت عملي توجهت إلى سيارتي التي كنت قد رصفتها على بعد 200 متر عن المستشفى تقريباً قبل أن أتعرض للاعتداء»، نافياً أن يكون لديه «تفسير للأسباب التي جعلت الفاعل يقدم على طعني، فليس لدي مشاكل أو عداوة مع أحد»، مطالباً «بتأمين الحماية اللازمة للأطباء بعد تكرار التعرض لهم».

الأجهزة الأمنية التي حضرت إلى المكان باشرت تحقيقاتها بإشراف النائب العام الاستئنافي في الشمال القاضي عمر حمزة، فيما كشفت مصادر أمنية أن شهود عيان أشاروا إلى أن «المعتدي شاب في العقد الثاني من العمر، يرتدي سترة سوداء وبنطلون جينز، طعن بارودي طعنة واحدة ثم ترك السكين معلّقة في ظهره وهرب».

ردود الفعل على الحادثة كانت واسعة. فالقاضي حمزة أكد أن «الفاعل سيقبض عليه وسينال عقابه»، مؤكداً أنه «لن تمرّ ساعات قليلة إلا وسيكون الفاعل في قبضة العدالة».

ورأى حمزة أن «الاعتداء على طبيب في شارع عام وفي وضح النهار يدلّ على خطورة بالغة، ولن يهدأ لنا بال حتى كشف خيوط الجريمة، التي لن تمر على الإطلاق، وأن العدل سيوضع بالميزان لينال الفاعل عقابه»، متهماً «بعض الخارجين عن القانون بإحداث بعض الاضطرابات والفتن في المدينة».

في غضون ذلك، استنكرت نقابتا أطباء طرابلس وبيروت ونقباء المهن الحرة في الشمال في بيان مشترك الحادثة، موضحين أنه «يقارب الاغتيال الفعلي». كذلك أمّ مقر النقابة نقباء محامي طرابلس بسام الداية، والمهندسين بشير ذوق، وأطباء الأسنان محمد سعادة.

> **النقيب البابا: اليوم خنجر وغداً مسدس وبعدها لا نعرف ماذا**

نقيب أطباء طرابلس فواز البابا قال لـ«الأخبار»: «سننفذ غداً اعتصاماً رمزياً في كل لبنان استنكاراً للحادث، بالتنسيق مع نقابة أطباء بيروت ونقابة المستشفيات ونقابات المهن الحرة، وسنوجه خلاله رسالة لكل المعنيين لنقول لهم كفى، فاليوم خنجر وغداً مسدس وبعدها لا نعرف ماذا»، موضحاً أن «هذا الوضع لم يعد مقبولاً، فالكل مهدد وخائف، إذ بات أطباء الطوارئ يفضلون عدم العمل في هذا القسم».

وإذ حذر البابا من أن «الكارثة مقبلة على الكل إذا لم تعالج هذه المشكلة من جذورها، وتُجتثّ أسبابها المتعددة»، أكد نقيب محامي طرابلس بسام الداية «أننا متضامنون مع نقابة الأطباء، وأي دعم قانوني تحتاج له في أي تدبير أو إجراء فنحن حاضرون»، مطالباً «بوضع كاميرات مراقبة في كل المؤسسات العامة والخاصة، من أجل القبض على الفاعلين بسرعة، ولجم اعتداءات كهذه تسيء إلى صورة طرابلس وسمعتها».

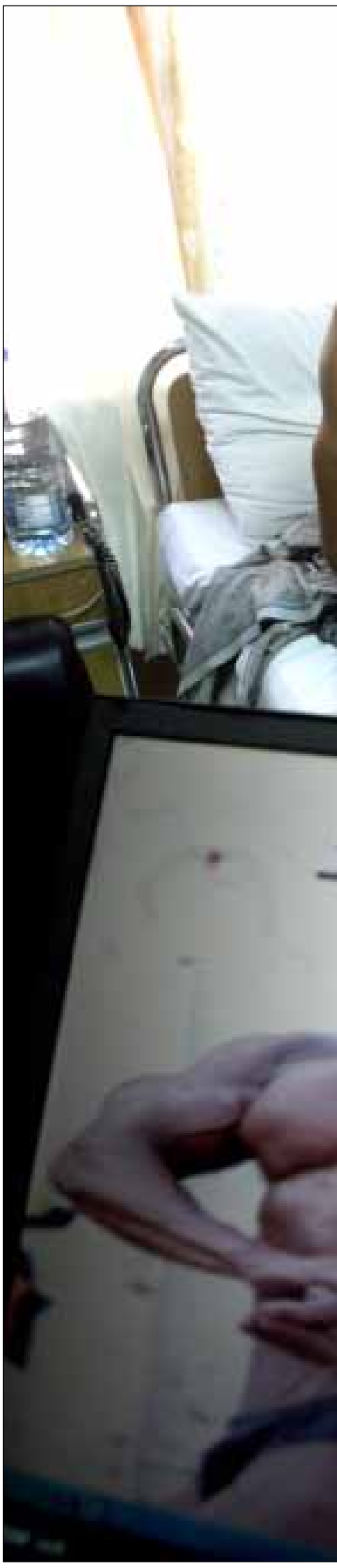

متابعة

مخالفات البناء: الشرطة تنسحب بهدوء

سجّلت البلاغات الواردة إلى قوى الأمن الداخلي، أمس، حصول 4 حالات اعتراض لعمل دوريات أمنية في قمع مخالفات البناء. الأولى كانت في منطقة الأوزاعي، حيث تجمهر نحو 50 شخصاً من الرجال والنساء، أثناء محاولة إحدى الدوريات إزالة مخالفة عائدة للمواطن حسين. ب. (61 عاماً)، ومنعوا رجال الأمن من إنجاز عملهم.

اكتفى عناصر الدورية بتنظيم محضر اعتراض، إضافةً إلى محضر ضبط، وانسحبوا من المكان بهدوء. الحالة الثانية حصلت في منطقة حي السلم، حيث تجمهر عدد من النسوة والشبّان (لم يذكر البلاغ عددهم التقريبي) أمام مخالفة بناء عائدة لشخص من آل هاشم، ومنعوا عناصر دورية الأمن من إزالة المخالفة، وفيما انسحبت الدورية من المكان، استمرت أعمال البناء على نحو طبيعي. الحالة الثالثة سُجّلت في منطقة بئر حسن، حيث تجمهر «عدد كبير من المواطنين» ومنعوا دورية الأمنية من إزالة مخالفتي بناء، عائدتين لكل من محمد. م. (37 عاماً) وحسن. م. (38 عاماً). المخالفتان عبارة عن حفر بئر ارتوازية، وصب تسعة أعمدة وطوبار خشبي، تمهيداً لصب سطح طابق ثان بالباطون. غادر عناصر الدورية المكان بهدوء، من دون أن يظهروا أي إرادة صلبة أو تصميم على إزالة المخالفة. اكتفوا بتنظيم محضري مخالفة فقط. وبالعودة إلى الأوزاعي، حيث سُجلت الحالة الرابعة، تجمهر عدد من المواطنين وقطعوا الطريق المؤدية إلى مخالفة بناء في حي التلة، عائدة إلى الشيخ خ. ا. وتبنى على أملاك خاصة. منع المحتشدون عناصر دورية أمنية من إزالة المخالفة، فانسحبوا بهدوء، على غرار الحالات السابقة، مكتفين بتحرير محضر اعتراض ومحضر ضبط مخالفة. يُذكر أن المخالفة التي كانت تبنى في منطقة برج البراجنة ـ الرمل العالي، خلال الأسبوع الماضي، التي كانت تعود إلى أحد «المشايخ» وجرى تصادم بين أفراد عائلته والقوى الأمنية بسببها، قد أزيلت قبل يومين، حيث ترافق ذلك مع احتجاج بعض الأهالي وقطع الطريق لفترة وجيزة. وسُمع أحد الأهالي صارخاً أثناء إزالة المخالفة: «يعني القانون ما بيمشي إلا على ظهرنا؟ نحن عم نخالف القانون يعني والكل ماشي بالسليم أو كيف؟ روحوا شوفو (اللواء) أشرف ريفي إذا عم يلتزم بالقانون، هو نفسه عم يخالف ويعصي الأوامر».

(الأخبار)

أخبار القضاء والأمن

جرح رتيب في «المعلومات» بعمود «أوجيرو»

اصطدمت سيارة من نوع مرسيدس لونها كحلي يقودها كمال محمد الحاج دياب وبرفقته الرقيب أول في قوى الأمن الداخلي بسام علي الحاج دياب، أحد رتباء فرع المعلومات (الفرع الفني) بعمود عائد إلى شركة «أوجيرو» على طريق عام العديسة مركبا. أصيب كمال وبسام بجروح جراء الحادث، ما استدعى نقلهما الى مستشفى ميس الجبل الحكومي للمعالجة.

طعن رئيس بلدية ساقية المسك

ادعى رئيس بلدية ساقية المسك جورج الياس الحاج بطرس أمام مخفر بكفيا أن أحد عمال البلدية دخل منزله وطعنه بسكين في عنقه. وأفاد الحاج بطرس أنه يجهل الأسباب.

تحرّش جنسي بمريضة

تمكّن ذوو الشابة زينة (اسم مستعار) من توقيف زيدان م. بينما كان يتحرّش بها جنسياً في منطقة البوشرية. وسلّموا الرجل الى فصيلة الجديدة لإجراء المقتضى القانوني.

... وبعاملة بنغلادشية

ادعت العاملة البنغلادشية جميلة (اسم مستعار) أمام مخفر الدوير أن ثلاثة أشخاص ملثمين اعتدوا عليها جنسياً بعد تكبيلها بجذع شجرة في حديقة خلف المنزل الذي تعمل فيه. وتبين للطبيب الشرعي بعد معاينتها أنها «تعرضت لاعتداء من دون استخدام العنف الجسدي في محيط الأعضاء التناسلية». وصرّح صاحب المنزل أمام الدرك بأنه حضر الى المنزل وعمل على فك العاملة عن الشجرة، ونقلها الى مستشفى النبطية للمعالجة.

أطلق النار باتجاه ابنه وأصابه

حصل خلاف بين عبد الوهاب عكاري من جهة، وولده محمد من جهة أخرى، في بلدة وادي الجاموس، تطور إلى إطلاق عبد الوهاب المذكور النار من سلاح صيد باتجاه ولده محمد، فأصابه بجروح نُقل على أثرها إلى المستشفى للمعالجة، فيما فر مطلق النار إلى جهة مجهولة.

ضبط هواتف في «رومية»

ضُبط بحوزة السجين عماد م. (مواليد 1979)، الموقوف بجرم مخدرات، هاتفٌ خلوي في النظارة الرقم 109 في قسم الموقوفين في سجن رومية المركزي. الهاتف المضبوط ليس الوحيد، فقد ضُبط أيضاً هاتفٌ خلوي بحوزة السجين إيلي ع. في قسم الموقوفين في المبنى «د»، كما عُثر داخل الغرفة 233 على هاتف خلوي دون شريحة. وفي قسم المحكومين، أثناء تفتيش أغراض السجناء، ضُبطت ثلاث شرائح خطوط خلوية ضمن أغراض سجين.

نشل بواسطة درّاجتين ناريتين

نشل شخصان مجهولان يستقلان دراجة نارية حقيبة المواطنة نجوى ح. (مواليد 1953) في محلة الرملة البيضاء، أثناء صعودها في سيارتها قبل أن يفرا إلى جهة مجهولة. وقد ادّعت نجوى المذكورة أن الحقيبة كانت تحتوي على مبلغ 300 دولار أميركي وأوراق ثبوتية. وفي محلة خلدة، نشل مجهول يستقل دراجة نارية حقيبة المواطنة ناهدة س. أثناء وجودها داخل سيارتها وبداخلها مبلغ من المال وأوراق ثبوتية قبل أن يفر إلى جهة مجهولة.

سلب بقوّة السلاح

ادعى محمود م. (مواليد 1982) أمام مخفر برجا أن مجهولَين دخلا منزله الكائن في بلدة برجا وسلباه بقوة السلاح مبلغ 750 ألف ليرة قبل أن يفر إلى جهة مجهولة. وفي محلة الدكوانة، وبعدما أصعد داريو ف. (مواليد 1991) شخصاً مجهولاً ليدلّه على أحد منزل أصدقائه، شهر الشخص المجهول مسدساً حربياً بوجه داريو المذكور، وأنزله من سيارته ليفر بها إلى جهة مجهولة.

رصاصة مفاجئة في يد رتيب

نُقل أحد رتباء سرية حرس الرئاسة الحكومي، الرقيب أول في قوى الأمن الداخلي توفيق ش. إثر إصابته بطلق ناري من سلاح حربي في كف يده اليسرى. وأفاد الرتيب المصاب أنه أثناء وجوده في منزله الكائن في محلة حارة حريك، وخلال تنظيف مسدسه الأميري انطلق منه عيار ناري عن طريق الخطأ، فأصاب كف يده.

تحقيق

كشفت مجريات الأشهر الأخيرة أن شركة «نور الدوليّة»، التي أسّسها محمد صالح، لم تُنجز أكثر من 5% من المشاريع السكنيّة التي باعتها «على الخريطة». ثمة من يقول إن مشاريع صالح وهميّة، فيما هو «هَرَبَ» إلى السعوديّة بما حمل، تاركاً زبائن «نور» في نفق مظلم، وبعضهم يعتقد أن النتيجة مزيج من سوء الإدارة والتعثّر بسبب انتهاء الفورة العقاريّة

زبائن «نور» في النفق

مجمعات سكنية وهمية أم تعثر في الفورة العقارية؟

عدد من زبائن «نور» خلال اجتماع أمس (مروان بو حيدر)

4.8
ملايين دولار
هي قيمة المبالغ المدفوعة لـ111 شقة بيعت في مشروع القرية الكندية كدفعة أولى وعدد من الأقساط الشهرية

5
ملايين دولار
هي كلفة الحملة الإعلانية التي نفذتها «نور» لتسويق المجمعات السكنية في لبنان والخارج، لكن تبيّن أنها لم تسدِّد كل الفواتير

محمد وهبة

ظهرت شركة «نور» في لبنان لأول مرّة عام 2006. حينها كان مؤسس هذه الشركة محمد صالح، يحاول التقرّب من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمارات «إيدال»، نبيل عيتاني، زاعماً بأنه يعمل على مشروع عقاري ضخم يتوقع أن يضخّ فيه عدد من المستثمرين بقيادة «نور» مبلغ مليار دولار لردم البحر مقابل ساحل خلده، وإنشاء مبان ومنتجع سياحي على شكل أرزة. في عام 2008 دخل صالح، يرافقه أحد أبناء كبار رجال الدين في بيروت، مكتب عيتاني بعدما أسّس معه شركة «نور للتطوير العقاري» وترأس مجلس إدارتها مع شركائه (زوجته، ووالد إحدى زوجاته) وقدّم عرضاً تسويقياً عن مشروعه «أرزة لبنان».

لم تمضِ أشهر على مشروع «أرزة لبنان» إلّا كرّت سبحة المشاريع العقارية وغير العقارية التي تنفّذها شركة «نور الدولية القابضة»؛ مجلّة عقارية، تلفزيون، مجمّعات سكنية في عرمون، بصاليم، خلده، قبّ الياس، مجد لبعنا، دوحة الحص... وترافق هذا الأمر مع حملة دعائية وتسويقية ضخمة كشفت وجود مشاريع تنفذها الشركة خارج لبنان. ففي العراق، كان هناك مشروع «نور الحسين»، وفي الإمارات «نيو دبي» و«لولو غيت» و«شارقة غيت»، وفي المغرب أيضاً...

اضطرت شركة «نور للاستثمارات» إلى تمييز نفسها عن «نور الدولية» بعدما أطلق صالح عمليات بيع على الخريطة من مركز عملياته في وسط بيروت التجاري. هناك استأجر طابقاً بكامله في أحد المباني، إضافةً إلى صالة عرض في المبنى نفسه تملكها الأوقاف الإسلامية بمبلغ 400 ألف دولار سنوياً، ثم اشترى سيارات جديدة لموظفيه، واستقبل زواراً كثُراً في مكتبه الفخم، حيث تعاطى معهم بتواضع وباعهم شققاً بأسعار أقل مما كان متفقاً عليه مع شركائه. مظاهر الثراء على صالح كانت بالغة الدلالة، فهو كان يتحدّث بلهجة خليجية، ويسهب في الحديث عن معارفه في دول الخليج، فيما كان يقود سيارة من نوع «بورش»، تبيّن لاحقاً أنه باعها.

الإعلان الخادع

مع بداية الحملة الإعلانية التي أطلقها محمد صالح، وتضمن بعضها مشاريع لمجمعات سكنية تنفّذها شركة «نور الدولية» في العراق بعنوان «نور الحسين» و «نور الفقار»، عمّم حزب الله على كوادره عدم وجود أي رابط أو أي علاقة تربطه بصالح أو بهذه الشركة. فعلى ما يبدو، كان الحزب حذراً في التعاطي مع مثل هذه الظواهر، ولا سيما أنها تأتي مباشرة بعد قصّة مرابي الأموال، صلاح عز الدين.

على أي حال، كان حجم المشاريع التي يتحدّث عنها «خيالياً»، ما دفع البعض إلى التعاطي معه بصدقية، فيما عدّه آخرون من بين المغالين في تضخيم الأحجام والقدرات، غير أن البعض لم يثق بالرجل، وأعرب عن قلقه من مبالغاته ومشاريعه «الصاروخية»، لكن حجم الحملة الدعائية التي نفّذها، مكّنه من بيع أكثر من 90% من مشروع القرية الكندية في عرمون، وبيع عشرات الشقق في مشاريع أخرى لم يُنجَز منها حجر واحد بعد.

في مطلع السنة الجارية تسرّبت الشكوك إلى الزبائن، لأنّ كل ما أُنجز من البناء في القرية الكندية، لا يتجاوز 5% من الأعمال. يومها زعم صالح أن التأخر في التشييد يعود إلى تعرقل الحصول على رخص المشاريع بسبب «البيروقراطية» التي من شأنها الضغط عليه لسداد «رشى» لبعض المعنيين، الذين طمعوا في ثروته. لم تكن هناك حاجة إلى بذل جهد بهدف إقناع زبائنه بحجّة كهذه، فهذا النوع من الضغوط يُمارس كثيراً في لبنان، إلّا أن الآثار السلبية بدأت تظهر شيئاً فشيئاً، حيث تبيّن أن فواتير الإعلانات لم تسدَّد، وأنّ ثمن السيارات الجديدة لم يُستكمَل تسديده، وإيجارات المكتب وصالة العرض تتراكم... أما أعمال البناء، فمتوقفة بصورة كاملة.

سرعان ما ظهرت رواية ثانية عن هذا المشروع تحديداً؛ كان صالح يطوّر العقار الرقم 2343 ومساحته 26870 متراً مربعاً، الذي يملكه رجل الأعمال الأردني سامي الزينات، بموجب عقد بيع ممسوح ومسجّل لدى كاتب بالعدل. اشترى الزينات هذه الأرض بـ1,1 مليون دولار، لكنه لم يسجّلها في الدوائر العقارية، إلّا أنه وقّع عقد شراكة في تموز 2009 مع صالح بنسبة 55% له و45% لـ«نور».

قبل أشهر تبادل الطرفان التهم؛ فالزينات يقول إنه باع الأرض لصالح الذي لم يسدد ثمنها البالغ 6 ملايين دولار، فيما يقول محامي «نور»، عبد الله عيتاني، إن الزينات باع الأرض لسامر أبو سعيد، وبالتالي لم يعد بإمكانه استكمال المشروع على أرض لا يملكها. ثم توجّه كل من الزينات وصالح إلى الزبائن برسائل نصية، فطلب الأول وقف التعامل مع صالح، فيما طلب الثاني سداد الدفعات في حسابه الخاص لدى بلوم بنك، بدلاً من الحساب المشترك لكليهما لدى بيت التمويل العربي.

ومنذ أسابيع، تبيّن أن صالح غادر الى السعودية لحضور مؤتمر ومعرض «ما»، فيما كان الزينات يعرض على «سكان» القرية الكندية «المفترضة»، أن يستكمل المشروع ويعترف بالمبالغ المدفوعة (يملك نسخاً عن الإيصالات التي دفعوها للشركة) بسعر 1300 دولار للمتر الواحد، علماً بأن أسعار المبيع

قطاعات

مشاريع محلية

أوروبا في الضنيّة: من أين أدخل في التنمية؟

الضنية ـ عبد الكافي الصمد

حطّ مشروع دعم التنمية المحلية في شمال لبنان رحاله في الضنية للمرّة الأولى، خلال ورشة عمل نظمها في بلدة بخعون صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الإنماء والإعمار، بالتعاون مع اتحاد بلديات المنطقة، لوضع آلية لتنفيذ مشاريع مشتركة، ووضع خطة للتنمية. وبحسب المشرفة على الورشة ديمة صادر، فإنّ الهدف هو وضع آليّة «لتنفيذ مشاريع تنموية تشاركية، من خلال هبة مقدمة من الاتحاد الأوروبي لمصلحة الدولة اللبنانية بقيمة 18 مليون يورو». وتتمثّل أهداف المشروع، التي عرضتها صادر، في «تحسين الظروف المعيشية للتجمعات المحلية في المناطق المحرومة في عكار والضنية والهرمل، ودعم القطاع الزراعي وزيادة دخل المزارعين، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الإجراءات للمحافظة على البيئة واستعمالات الأراضي»، إضافةً إلى التوصّل «إلى إدارة مستدامة بالتشارك في الموارد الزراعية والطبيعية، ووضع خطط تنموية محلية متوسطة الأجل». غير أنّ آراء المشاركين، الذين جاؤوا من 13 بلدة، تعدّدت بشأن الورشة. فنائب رئيس الاتحاد وممثل بلدية السفيرة، حسين هرموش، الذي ترأس الجلسة، رأى أنها «أعطت فرصة لاقتراح وتنفيذ مشاريع لا يستطيع الاتحاد مالياً القيام بها»، فيما فضّل رئيس بلدية بيت الفقس، مصطفى ديب، «أن تكون المشاريع المطلوب تنفيذها خاصة بكل بلدة، لا مشتركة بينها». من جهته، كشف رئيس بلدية طاران أسامة طراد أنّ «المشروع موزّع على مرحلتين، الأولى تمتد 6 أشهر، وهي مخصصة للدراسات واقتراح أفكار المشاريع ووضع الموازنات لها، والثانية تمتدّ عاماً ونصف عام، وهي مخصصة للتنفيذ». تفنيد دفع رئيس بلدية قرصيتا، محمد علوش، إلى اقتراح أن «يبدأ العمل في الصيف لا في الشتاء بعد 6 أشهر، وأن يُوزّع المبلغ، وهو 3 ملايين يورو، على البلدات المعنية، وفق نسب وآليات واضحة، على أن تتولى هي المشاريع التي تراها ملائمة وملحة لها».

غذاء

نظام غذائي معيب... لبنان يستورد نتائجه

يستورد لبنان معظم حاجاته الغذائيّة. وضع شاذ يؤدّي إلى استيراد جميع موجات التضخّم ونتائج المضاربة على المواد الأولية. وفي حال عدم بذل جهود سريعة فإنّ المستقبل سيدفع للترحّم على الحالة القائمة الآن، وخصوصاً أنّ النظام الغذائي العالمي يتجه أكثر صوب الاختلال وتهميش الجياع. ففي أحدث التحذيرات في شأن وضع الغذاء في العالم، قالت المنظّمة الخيريّة العالميّة، «أوكسفام»، إنّ أسعار الغذاء قد تتضاعف خلال السنوات العشرين المقبلة، وسيرتفع الطلب على نحو كبير فيما سيحاول العالم زيادة الإنتاج في إطار يشوبه خلل كبير. وبحسب الرئيسة التنفيذيّة للمنظّمة، باربارا ستوكينغ، فإنّ «النظام الغذائي معيب بدرجة كبيرة في العالم».

ونقلت التقارير الإعلاميّة عن ستوكينغ قولها خلال إطلاق حملة «Grow» في لندن، إنّ «جميع المؤشّرات توضح أنّ عدد الأشخاص الذين يقعون في دائرة الجوع يزداد يومياً». وبحسب تقرير «أوكسفام» المعنون «بناء مستقبل أفضل: عدالة الغذاء في عالم محدود الموارد»، يعود ذلك إلى تضخّم أسعار المواد الغذائيّة والنفط بسبب المضاربة في الأسواق، إضافة إلى الصراع على الأراضي الزراعيّة والمياه، والتغيّرات المناخيّة. وهي سمات «عصر أزمة متنامية والصدمة تلو الصدمة». وبالتزامن مع إطلاق هذا التحذير، كان وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال، حسين الحاج حسن، يُذكّر بأنّ لبنان يستورد 85% من غذائه، ويشدّد خلال لقاء مع نائب المدير العام لمنظمة الغذء والزراعة (FAO)، سعد العتيبي، على «حاجة لبنان إلى تطوير مجموعة من القطاعات الإنتاجية الزراعية لتوفير المزيد من احتياجاته الغذائية وتأمين التنمية المستدامة للريف للتخفيف من حدة الاكتظاظ السكاني في المدن».

ويُشار إلى أنّ أسعار المواد الغذائيّة عالمياً هي حالياً أعلى بنسبة70% مقارنة مع العام الماضي، وينعكس ذلك على نحو أكثر حدّة على السوق اللبنانية ذات الطبيعة الاحتكاريّة.

(الأخبار)

راوحت بين 800 دولار و950 دولاراً، لكن المشترين رفضوا العرض، وبدأوا يعدون العدّة لاتخاذ الإجراءات القانونية.

أما في إحدى قرى الاصطياف، فقد تمكّن أصحاب الأرض من وقف التعامل مع صالح بعد أكثر من سنة على توقيع عقد شراكة معه، لأن المشروع لم يشهد أي أعمال تنفيذية على الأرض. اندفع الشريك صاحب العقار إلى استكشاف الوضع، فتبيّن له وجود عمليات «تخبيص» تشبه ما جرى في القرية الكندية، عندئذ انبرى للبحث عن شريك جديد لإعادة ترميم الوضع، ثم وقّع مع رجل أعمال إماراتي ورجل أعمال محلي اتفاقية لإنجاز المشروع وتسليم الشقق، واشترطوا جميعاً في العقد الجديد أن تكون حصّة «نور» موازية لقيمة المبالغ التي تضخها في المشروع، لكنها لم تحصل على أيّ حصّة حتى الآن.

هناك أكثر من رواية واستنتاج لما قام به صالح؛ بعض المراقبين يرى أن توقعاته السابقة بحصول إفلاسات في قطاع العقارات بسبب «الفورة» التي ضربت لبنان خلال الفترة الماضية، بدأت تصبح واقعاً، لذلك يرى أن هذه مجرّد بداية لتعثّر يصيب القطاع، بعدما بلغت الفورة ذروتها، وأوّل المتعثّرين هم الوافدون الجدد إلى سوق العقارات، وبينهم صالح. لكن هناك رواية أخرى، تشير إلى حصول عملية احتيال، جمع صالح بموجبها مبالغ لا تقلّ عن 10 ملايين دولار، وهرب من لبنان تاركاً الشركاء يتخبّطون مع الزبائن، ولدى هؤلاء روايات عن أن صالح نفّذ الأمر نفسه، أي البيع على الخريطة بعد حملة تسويقية ضخمة، في العراق والمغرب والإمارات.

رغم ذلك، فإن شركاء صالح السابقين ليس لديهم أدنى دليل على حصول عملية احتيال، إذ هناك أموال كثيرة أنفقت لم يكن لها داع، ويعتقدون أن سوء إدارة صالح أدّت به إلى حالة من الإفلاس، مما دفعه إلى الهرب قبل انفجار الأمور.

اقتصاد السوء

محمد زبيب

ريا وسكينة و3400 رهينة في «أوجيرو»

كأن هناك من يريد أن يُنهي ريا الحسن كلياً، أن يجعل ذكرها يقترن بالسوء بما لا يُقارن مع سلفها فؤاد السنيورة. فهذه المرأة التي هلل بعض اللبنانيين (واللبنانيات) لتولّيها أهم وزارة في بنية الدولة، ظنّاً منهم (ومنهن) أنها ستكون أقل استعداداً للتجاوب مع الميول «السادية» التي مارسها فريقها تجاه الفقراء والضعفاء منذ عام 1993، ها هي اليوم تدفع نحو 3400 أسرة تعتاش من الأجور الشهرية للعاملين في هيئة «أوجيرو» للترحّم على «أبو الضرائب» و«عرّاب المصارف» وسائر أفراد العصابة، هؤلاء الذين سطوا على أموال اللبنانيين وممتلكاتهم العامّة بالتحالف الجهنمي القائم بين المقيمين في وزارة المال ومصرف لبنان، وبينهما السرايا والبرلمان.

فوزيرة المال التي سدّت كل السبل لتمنع وزير الاتصالات شربل نحّاس من تحويل الرواتب إلى مستخدمي «الهيئة»، استدعت أعضاء مجلس نقابتهم إلى لقاء معها أمس، لتطلب منهم، بوقاحة، مساعدتها على قتل «الناطور»، فيما ظنّوا هم أنها تستدعيهم لكي تطعمهم «العنب».

خرج أعضاء المجلس من اللقاء خائبين، فالوزيرة التي تمثّل المرجعية السياسية لغالبيتهم وضعتهم في موقف لا يحسدون عليه إطلاقاً، فهم ذهبوا إلى اللقاء وكلّهم أمل بأنها «رح تشيل الزير من البير». اعتقدوا أنها استدعتهم لتقول لهم إنها قرأت كتابهم المفتوح أمس، واقتنعت بصرختهم لعدم استعمال المستخدمين «رهائن» في معركة الدفاع عن المصالح الخاصة الرخيصة. لقد اعتقدوا أنها ستحكّم ضميرها في آخر أيامها في هذه الوزارة، إلا أنها بدلاً من ذلك استفاضت بشرح «سادي» للتبريرات التي تجعلها تخالف القوانين وتتمسك بأعراف غير قانونية لكي تعاقب الوزير نحّاس عبرهم... قال أحد أعضاء النقابة إنها بدت تتلذذ بما تقوله، فيما كان ضيوفها يسرقون لحظات قصيرة منها ليشرحوا لها أن الكثير من المستخدمين في الهيئة هم من تيار المستقبل ويقيمون في مناطق نفوذه الانتخابي، وقد ارتبطوا بقروض مصرفية وأقساط شهرية وبدلات إيجار ونفقات معيشة... عبث، فالوزيرة ليست وديعة كما تبدو في عيون الناظرين إليها، لم تكن مهتمة بالاستماع، قالت: اقتلوا شربل نحّاس، وإلا فلن تقبضوا رواتبكم أبداً.

قبل استحقاق رواتب الشهر الماضي، عمدت الوزيرة الحسن إلى منع المحتسب المالي المركزي في وزارة المال من التأشير على أوامر وزارة الاتصالات إلى مصرف لبنان لصرف رواتب مستخدمي «أوجيرو»، وقالت يومها: «إمّا أن يقبض رفيقها في حزب تيار المستقبل عبد المنعم يوسف مبلغ 100 مليار ليرة دفعة واحدة، وإلّا فليذهب المستخدمون في الهيئة إلى الجحيم». يعرف الوزير نحّاس أن قانون المحاسبة العمومية والقانون رقم 87/49 يجيزان تنفيذ أوامر الصرف من دون المرور بوزارة المال؛ لكون موازنة وزارة الاتصالات ملحقة ومستقلّة تماماً عن الموازنة العامّة، ولكون وزارة الاتصالات وحدها لديها محتسب مالي مركزي على غرار وزارة المال... فألغى أوامر الصرف المرسلة إلى وزارة المال، وأصدر أوامر جديدة لمصرف لبنان مباشرة، بعدما زوّد المصرف الوزارة بدفتر شيكات كالتي مع وزارة المال، فنفّذ المصرف المركزي هذه الأوامر، وتقاضى المستخدمون رواتبهم كالمعتاد، وفي وقتها، بحسب ما وعد به الوزير نحّاس.

استشاطت الست ريا غضباً من سلوك سكينة (عفواً، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة)، فقررت أن تلاحق المستخدمين حتى إلى غرف نومهم لتقضّ مضاجعهم وتمنع عنهم رواتبهم في هذا الشهر، فأمرت «سكينة» بأن يتوقّف عن تنفيذ أوامر الصرف الصادرة عن وزارة الاتصالات، وإلا فإنه لن يرى يوماً جديداً له في الحاكمية بعد 31 تموز المقبل، وأرسلت له أوامرها خطّياً عبر كتاب رقمه 1020/ص1 بتاريخ 2011/4/27، تقول له: أنا القانون هنا، فكتبت له من دون ذكر أي مرجع قانوني «أن حساب وزارة الاتصالات بالعملة اللبنانية لا يمكن تحريكه إلا بعد تصديق محتسب المالية المركزي وأمين صندوق الخزينة المركزي في وزارة المال»، ولقنت «سكينة» ما يجب عليه فعله: «عليك أن تمتنع عن إجراء أي عملية سحب من الحساب المذكور مستقبلاً دون موافقة وتوقيع الأشخاص المخولين بتحريكه في وزارة المال وعدم فتح أي حساب جديد، سواء بالعملة اللبنانية أو بالعملات الأجنبية قبل الاستحصال على موافقة وزارة المال المسبقة».

كتاب ريا الحسن جعل رياض سلامة يرتجف خوفاً، فسارع إلى تعليق أوامر الصرف، على الرغم من أن مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان، التابعة له، زوّدته بمطالعة قانونية شديدة الوضوح: «وزارة الاتصالات هي إدارة عامة ذات موازنة ملحقة، يمكن تحريك حساباتها، وفقاً للقوانين المرعية الإجراء من دون العودة إلى وزارة المال»، واستفاضت المطالعة بسرد المراحل التي جرى في خلالها إرساء أعراف تتناقض مع القانون، إذ رُبط تحريك هذه الحسابات بتوقيع المحتسب المالي المركزي في وزارة المال بناءً على قرارات صادرة عن وزراء اتصالات سابقين في أيام الحرب، وبالتالي ألغى وزير الاتصالات الحالي القرارات السابقة، وهذا يندرج ضمن صلاحياته الدستورية والقانونية، وخاصة أن الأعراف السابقة اقتصرت على الحساب بالليرة اللبنانية، فيما وزارة الاتصالات لا تزال تحتفظ بصلاحيتها القانونية لتحريك حساباتها الأخرى بالعملات الأجنبية، وقد سبق أن قام وزراء اتصالات سابقين بفتح حسابات وتحريكها وفقاً للنصوص القانونية.

لم يأبه سلامة للقانون، فابتدع مخرجاً بأن يطلب من صاحبة الصلاحية، أي وزارة الاتصالات، أن تُثبت صلاحيتها بموجب رأي صادر عن ديوان المحاسبة، بدلاً من أن يطلب ذلك من وزارة المال، التي لم تزوّده بأي نص قانوني يدعم طلبها بوقف تنفيذ أوامر الصرف... هل سيجرؤ أحد ما في جمهورية الموز على مقاضاة سلامة؟

حكاية ريّا معروفة، وكذلك سكينة، لكن ما هي حكاية عوني رمضان؟ ألم تتسنّ له قراءة القانون بعد، أم أن «الأوامر» بلغت أعتابه أيضاً؟

استكملت ريا الحقّار طوقها على رقاب المستخدمين، استدعتهم أمس، وقالت لهم حرفياً بحسب البيان الصادر عن كتبتها: «إن السبيل الوحيدة لتتقاضوا رواتبكم تكمن في أن يمتثل وزير الاتصالات شربل نحاس لأوامري». لم تكتف بهذه السادية، بل قالت أيضاً: «عادة تُسحب المصروفات استناداً إلى أوامر دفع يؤشر عليها المحتسب المركزي في وزارة المال...». عادة، «هكذا تُدار الدولة، طز بالقانون، ما دام رياض سلامة في جيبي، حتى ولو كان في واشنطن غير آبه بمخالفته للقانون وتعريض معيشة 3400 أسرة للخطر، فهو يحترف ذلك أصلاً».

بنك لبنان والمهجر يهنّىء رابحي السّحب الثاني لحملة الفا بلوم ماستركارد

أقام بنك لبنان والمهجر في 16 أيار 2011 السحب الثّاني لجميع حاملي بطاقات الفا بلوم ماستركارد تحت اشراف مديريّة اليانصيب الوطني اللّبناني حيث تمّ ربح رحلة الى بودابست لشخصين، تتضمّن تذاكر سفر و اقامة في فندق ٥ نجوم لأربع ليال مع فطور (تقدمة شركة U-Travel)، بالأضافة الى ربح 15 هاتف (9780) Blackberry، و 50 أشتراك مجّاني لمدّة شهر في خدمة ال Blackberry.

ويعتبر برنامج ألفا بلوم ماستركارد، الأوّل من نوعه في لبنان والشرق الأوسط على صعيد المساهمات والجوائز التي يقدمها للمشتركين في خطوط ألفا.

ستستمرّ هذه الحملة حتّى 6 حزيران 2011، حيث سيجرى سحب إضافي لجميع حاملي البطاقات لربح جوائز إضافية عن طريق استعمال البطاقة في مشترياتهم. وسيهدي فيها بنك لبنان والمهجر حاملي بطاقات ألفا بلوم ماستركارد رحلة اضافية الى بودابست لشخصين تتضمن تذاكر السّفر واقامة في فندق 5 نجوم لمدّة أربع ليال مع فطور (تقدمة شركة U-Travel)، بالاضافة الى 20 هاتف Blackberry و 50 اشتراك مجّاني لمدّة شهر في خدمة ال Blackberry.

سوف يقام السّحب الأخير في 6 حزيران 2011 تحت اشراف مديريّة اليانصيب الوطني اللّبناني.

باختصار

◄ بدء إنشاء مركز توضيب المنتجات الزراعيّة وتبريدها في عكار

فقد وقّع الممثل المقيم للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نواف الدبوس، عقدَ بدء إطلاق هذا المشروع الذي تبلغ كلفته 2,5 مليون دولار.

ويهدف المشروع، الذي يمتدّ على مساحة 30 ألف متر مربّع، إلى المساهمة في التنمية الزراعية والاجتماعية عن طريق الاستفادة من التقنيات الحديثة والإدارة المتطورة للمنتجات الزراعية. ويقضي بإنشاء مبنى متكامل لتنظيف الثمار والمنتجات الزراعية وتوضيبها، إضافةً إلى مخزن تبريد بجميع معداته وتجهيزاته اللازمة، وصالات تدريب وتثقيف زراعي ووسائل وآليات المناولة والنقل.

وبحسب إيضاحات لويس الدويهي، وهو ممثّل الشركة المتعهّدة البناء، «مؤسّسة إعمار للتعهّدات»، فإنّ «المركز كناية عن مجموعة مبان تتولى توضيب الإنتاج الزراعي وترتيبه من كافة مناطق الشمال، بدءاً من طرابلس وانتهاءً بالحدود اللبنانية السورية، وهو يُعدّ رافعة أساسية للمزارعين».

◄ موافقة مبدئيّة من المال على تحسين تقديمات «التعاونيّة»

فبعد لقاء جمع المدير العام لتعاونية موظفي الدولة أنور ضو مع وزيرة المال ريا الحسن، للبحث في مشروع تحسين التقديمات لموظفي التعاونية، قال ضو إنّ الأجواء إيجابيّة، وإنّ الحسن «أعطت موافقتها المبدئية على مشروع تحسين التقديمات لموظفي التعاونية، على أن تدرس عدداً من المطالب الواردة فيه خلال اليومين المقبلين».

◄ الصناعيّون يؤلّفون وفداً لزيارة إيران

فقد أبلغ نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين زياد بكداش الملحق التجاري الإيراني عباس عبد الخالي خلال لقاء جمعهما أمس، أنّ الجمعيّة بصدد تأليف وفد يزور الجمهوريّة الفارسيّة للتباحث في أطر التعاون وتفعيل التبادل التجاري.

وشدّد بكداش على وجوب تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتوقيع اتفاق تجارة حرة، مشيراً إلى أنّ التبادل التجاري حالياً هو في حدوده الدنيا، وأنّ المجالات كثيرة، كما أن التعاون يجب أن يُثمر شراكه اقتصادية ناجحة.

◄ تصحيح الأجور وتثبيت البنزين وتفعيل النقل المشترك

مطالب طرحها اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة في بيان له بعد اجتماع عقده في مقر نقابتي النقل المشترك وسكك الحديد أمس. وقال الاتحاد إنّ سعر صفيحة البنزين يجب أن يُثبّت دون 25 ألف ليرة، والمازوت دون 20 ألف ليرة.

وشدد على ضرورة أن يستكمل الاتحاد العمالي العام تحرّكاته ويُفعّل تحرّكاته المطلبية، كما لفت إلى ضرورة تفعيل سكك الحديد والنقل المشترك، وتأمين 250 باصاً لتغطية النقل العام، إضافةً إلى تصحيح الأجور بنسبة لا تقلّ عن 60%.

(الأخبار، وطنيّة)

بلديات

تحقيق

سنة أولى بلدية... سنة أولى «نق»!

من شمال البقاع، مروراً بوسطه، وصولاً إلى جنوبه، تعيش البلديات تحت هيمنة شلل الدولة ومؤسّساتها. فالقوانين المرعيّة الإجراء التي تحدّ من التطور الإنمائي والتنموي، تزيد طين المدن البقاعيّة البعيدة عن مراكز القرارين السياسي والإداري بلة. ويجمع رؤساء بلديات 5 مدن على أن الجغرافيا تتحكم بعملهم

المراسلات الإدارية في الهرمل تحتاج إلى ما لا يقلّ عن 15 يوماً (كامل جابر)

عفيف دياب

يجمع رؤساء بلديات مدن البقاع على القول إن العمل البلدي في لبنان يعيش في «عنق الزجاجة»، وإن الجغرافيا تتحكم في حيواتهم الإنمائية والتنموية. فالعمل البلدي لم يقدّم حتى الآن ما يرضي طموحاتهم في رفع شأن مدنهم ووضعها على سكة «الاستراحة» من تلاوة آيات الحرمان والمعاناة وأخواتهما، وتقاعس الدولة ومؤسساتها عن تلبية الحد الأدنى من تطوير قوانينها المرعية الإجراء في عمل السلطات المحلية.

لا يجد رؤساء البلديات البقاعية الكبرى ما يسرّ القلب في السنة الأولى من ولاية مجالسهم البلدية الجديدة. اكتسبوا في عام واحد ما خبروه طوال سنوات مهنهم الأخرى. فمنهم من يخوض التجربة لأول مرة، وأصبح يملك قراءة خاصة للسلطة المحلية وأساليب عمل يرضي من خلالها مختلف مستويات الثقافة البلدية عند العموم، ومنهم من كان نشطاً في العمل البلدي سابقاً ويسعى الى تطويره وفق «الممكن»، وآخر «قهر» كل العهود السياسية اللبنانية والتباساتها وتربع على «قمة» البلدية لنحو عقدين من الزمن، قابضاً من خلال خبرته على نقاط القوة والضعف في العمل البلدي وأسراره الإدارية. إنهم مجموعة من الأشخاص يرسمون من خلال عملهم البلدي طموحات وأحلاماً تبقى أسيرة مؤسسات رسمية. وخير تعبير أو وصف ما يقوله رئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان القادم من حقلي التعليم والتربية الى العمل البلدي: «تجربة سنة واحدة في البلدية تعادل تجربة 30 سنة في التعليم»، مؤكداً «أن نجاح العمل البلدي في لبنان يتطلب لامركزية إدارية. لا يمكن أن تبقى الدولة ماشية وفق قوانين قديمة. فتجربة سنة تؤكد لي أن نصف ولاية المجلس البلدي مخصصة فقط لإنجاز معاملات إدارية، 3 سنوات لا يمكن أن تكون كافية لتنفيذ برنامج إنمائي لمدينة كبيرة في ظل موازنات مالية محدودة، وتدني ثقافة دفع الرسوم المتوجبة. ومن هنا، فإن معظم وقتنا يذهب لمتابعة قضايا إدارية، وقد حققنا في سنة ما يمكن أن نصفه بإنتاجية إنمائية مقبولة رغم كل المعوقات».

وصف عثمان لتجربته في العمل البلدي، ووضعه الإصبع على الجرح من خلال معادلة سنة «بلدية» تساوي تجربة 30 سنة في التعليم الرسمي، تختلف عن تجربة رئيس بلدية جب جنين في البقاع الغربي خالد شرانق. فالأخير، المتربّع على كرسي رئاسة بلدية مدينته للمرة الثالثة، أنجز حسب وجهة نظره كلّ ما تحتاج إليه جب جنين من خدمات أساسية وبنى تحتية و«نهتم الآن بالإنماء الذهني. فقد حققنا من خلال استمرارية الحكم المحلي احتياجاتنا الأساسية، وبدأنا فعلياً التوجه نحو الإنماء الثقافي من خلال الندوات واللقاءات، عدا إدارة العمل الروتيني للبلدية وتنفيذ بعض نواقص البنى التحتية التي تحتاج إلى صيانة دورية».

تجربة شرانق الغنية في السلطة المحلية أوصلته الى نتيجة واحدة لا غير «الروتين الإداري مرض مزمن وهو ميزة نظامنا السياسي وأخواته من مؤسسات إدارية. لقد نجحنا لأننا استطعنا تدوير الزوايا، والعمل الطويل في البلدية أكسبنا خبرات لا تعدّ أو تحصى. البلد لم يعد قادراً على المشي بقوانين مرّ عليها الزمن. استطعنا في جب جنين تنفيذ الكثير من المشاريع في سنة واحدة، وهي مقرة أساساً قبل هذا المجلس البلدي. بينما زملاؤنا الجدد يحتاجون إلى أكثر من سنة لإنجاز معاملات إدارية أو معرفة أسرار العمل البلدي وقوانينه، ولا سيما إذا كانت مجالسهم البلدية السابقة غير منتجة أو انهارت

إنجازات بالمفرق

استطاعت بلدية راشيا حلّ أزمة الكهرباء والمياه في المدينة. وقد خصصت السنة الأولى للإنارة من خلال شراء 4 مولدات خاصة بالبلدية لتوزيع التيار على الأهالي، بأسعار التكلفة فقط، كما نجحت في تأمين مياه الشفة من بئر ارتوازية. وفي جب جنين، نفذت البلدية خلال سنة 4 آلاف متر من الأرصفة وجدران الدعم وتنظيم مداخل المدينة. وحققت بلدية زحلة توازناً مالياً وإنجاز دراسات إنمائية متعددة، وفي بعلبك نفذت في سنة واحدة عشرات المشاريع الملحة وتسعى إلى التوأمة مع مدن عالمية. وفي الهرمل، حققت البلدية مجموعة كبيرة من الدراسات التي وُضعت على سكة التنفيذ كالمشاريع السياحية والبيئية والأشغال العامة، وفُعّلت الجباية بنسبة 30 إلى 35 %.

متابعة

3 ملايين يورو لتمويل مشاريع في الضنّية

استقبل اتحاد بلديات الضنية ورشة عمل لبحث آلية تنفيذ مشاريع تنموية في 13 بلدة في جرد الضنية ممولة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 3 ملايين يورو ستمتدّ على عامين

أعمال تأهيل في بخعون (الأخبار)

الضنية ـ **الأخبار**

حطّ مشروع دعم التنمية المحلية في شمال لبنان رحاله في الضنّية للمرة الأولى، من خلال ورشة عمل نظّمها صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع اتحاد بلديات الضنية الذي عقد الورشة في مقرّه في بخعون.

الورشة التي شارك فيها ممثلون عن 13 بلدة في الضنية، ناقشت آلية تنفيذ مشاريع مشتركة ووضع خطة للتنمية المحلية في المنطقة وفق ما قالت المشرفة على الورشة من جانب الصندوق ومجلس الإنماء والإعمار ديمة صادر. وأوضحت أن هذه المشاريع ستنفّذ «من خلال هبة مقدمة من الاتحاد الأوروبي لمصلحة الدولة اللبنانية بقيمة 18 مليون يورو، علماً أن الصندوق يعمل مع 10 تجمعات بلدات، سواء تلك التي يوجد فيها بلديات أو لا يوجد، وهي موزّعة بين أقضية عكار والهرمل والضنّية».

كذلك أُوضِحت للمشاركين «منهجية العمل المعتمَدة من صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي اختيار المناطق الأكثر فقراً، وتحفيز المجتمع المحلي من خلال خلق لجان محلية، وإعداد خطة تنمية محلية، واقتراح أفكار مشاريع تنتج من خطة التنمية المحلية، قبل أن يوافق الصندوق على المشاريع المقترحة وتمويلها، من خلال توقيع عقد هبة بين مجلس الإنماء والإعمار وممثلي البلدات المعنية» أهداف المشروع عرضتها صادر للمشاركين في الورشة، وهي «تتمثل في تحسين الظروف المعيشية للتجمّعات المحلية في المناطق المحرومة في عكار والضنية والهرمل، ودعم القطاع الزراعي وزيادة دخل المزارعين، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين الإجراءات للمحافظة على البيئة واستعمالات الأراضي، والإدارة المستدامة بالمشاركة للموارد الزراعية والطبيعية ووضع خطط تنموية محلية متوسطة الأجل».

الورشة شارك فيها ممثلون عن 13 بلدة جميعها من منطقة جرد الضنية، 10 منها فيها بلديات هي: السفيرة، كفربنين، بطرماز، بيت الفقس، طاران، بقرصونا، قرصيتا، مراح السفيرة، نمرين والحازمية؛ وثلاث منها لا يوجد فيها بلديات هي: حوارة، بيت حاويك ودبعل.

وتعددت آراء المشاركين في الورشة. فنائب رئيس الاتحاد وممثل بلدية السفيرة حسين هرموش الذي ترأس الجلسة، رأى أنها «أعطت فرصة لاقتراح وتنفيذ مشاريع لا يستطيع الاتحاد القيام بها مالياً، سواء في بلدات بلدياتها ليست منضوية في الاتحاد أو تلك التي لا يوجد فيها بلديات»، أما رئيس بلدية بيت الفقس مصطفى ديب ففضّل «أن تكون المشاريع المطلوب تنفيذها خاصة بكل بلدة وليست مشتركة بينها». من جهة ثانية، كشف رئيس بلدية طاران أسامة طراد أن «المشروع موزّع على مرحلتين: الأولى تمتد 6 أشهر وهي مخصصة للدراسات واقتراح أفكار المشاريع ووضع الموازنات لها، والثانية تمتد لسنة ونصف السنة وهي مخصصة للتنفيذ»، ما دفع رئيس بلدية قرصيتا محمد علوش إلى اقتراح أن «يبدأ العمل في الصيف لا في الشتاء بعد 6 أشهر، وأن يُوزّع المبلغ المرصود، وهو 3 ملايين يورو، على البلدات المعنية، وفق نسب وآليات واضحة، على أن تتولى هي المشاريع التي تراها ملائمة وملحّة لها».

تقرير

غزال في مرمى أعضاء مجلسه البلدي

طرابلس ـ عبد الكافي الصمد

ليست هذه المرة الأولى التي تخرج فيها الخلافات بين رئيس بلدية طرابلس، نادر غزال، وبعض أعضاء المجلس البلدي إلى العلن، إذ إن الشكاوى والاعتراضات على أداء «الريّس» كانت تتسرّب تدريجاً إلى خارج الجدران الأربعة للبلدية، وذلك بعد فترة وجيزة على تسلّمه مهماته، قبل أن تتسع دائرتها لتصبح حديث الشارع والأوساط السياسية ووسائل الإعلام، وخصوصاً الصحف المحلية. إلا أنّ الأزمة الحالية تهدّد بإحداث انشقاق كبير في بلدية طرابلس، وليس معروفاً بعد إلى أين ستصل، وسط تساؤلات عن احتمال امتداد عدوى ما حدث في جارتها بلدية الميناء إليها، إذ سارع السياسيون المعنيون إلى لملمة الخلافات وتقريب وجهات النظر بين رئيس البلدية محمد عيسى وأعضاء يشكون من أدائه البلدي، ما دفع بعضهم إلى الاستقالة وآخرين إلى التهديد بحلّ المجلس البلدي إذا بقي الوضع على حاله.

فمع اقتراب موعد مرور سنة على تسلّم غزال مهماته، ارتفعت حدّة الانتقادات الموجهة إليه، إلى درجة بات معه لا يمرّ أسبوع إلا تحفل الصحف المحلية الصادرة في المدينة بمقال انتقادي له، أو بمقابلة مع أحد أعضاء البلدية الذين لا يتردّدون في التعبير عن استيائهم منه، برغم توزّعهم على تيارات سياسية متناقضة، ما يجعل الحملة عليه غير سياسية.

فرئيسة اللجنة الاجتماعية والتربوية في بلدية طرابلس سميرة بغدادي لفتت في حديث إلى جريدة «البيان»، الى أن «الأداء البلدي بعد مرور سنة هو أداء سلبي. كانت طموحاتنا أكبر، لكنها لم تتحقق. ولم أستطع فهم رؤية رئيس البلدية لمدينة طرابلس ولمستقبلها»، مشيرة إلى أن غزال «أخذ على عاتقه منذ البداية معالجة ملفات أزمة السير وفوضى البسطات، ولكن لم يجر اجتراح الحلول لأيّ من هذه الملفات». وإذ اتهمت بغدادي غزال بأنه «قام بعملية تصنيف للأعضاء وفق رأيه الخاص»، وأنه «في ظلّ وجود سياسة كهذه من قبل رئاسة البلدية، فإن المدينة تسير إلى الوراء»، رأت رئيسة اللجنة الثقافية فضيلة فتال في حديث نشرته جريدة «التمدّن» أن غزال «يستثني من اللقاءات والاجتماعات مع فاعليات في المدينة الأعضاء المعارضين له»، واتهمته «بتنظيم حملة تبرعات لجمع 75 ألف دولار لتنظيم مهرجان زهر الليمون، بذريعة عدم وجود أموال في البلدية، علماً بأنه ينوي شراء ست سيارات رباعية الدفع موديل 2011 قيمتها 400 ألف دولار!؟».

فتال التي تمنّت على غزال أن «تكون لديه الجرأة فيُسمّي مَن مِن السياسيين يتدخل في عمله حسب قوله»، لم تتوقف كرة ثلج الاعتراضات عليه عندها، لأن رئيس لجنة الاستملاك والأملاك العامة خالد صبح وجّه في بيان له اتهامات لرئيس البلدية، رأى فيه أنه «تجري محاولات عبر إنشاء مجالس تشاورية وإعلان خطة لإنماء طرابلس، لتغطية الواقع المحزن الذي وصلت إليه بلديات الفيحاء التي سلمت بعجزها في ظل قياداتها الحالية».

ورأى صبح أنه «في ظلّ وضع طرابلس البائس، يطلّ رئيس البلدية متباهياً ومتلهياً بمظاهر السلطة والنفوذ والحملات الدعائية، فهو لم يقترح ولم يطلق مشروعاً جديداً واحداً في المدينة، بل يتباهى بالمشاريع التي وُضعت قيد التنفيذ قبل توليه السلطة على أنها من إنجازاته». وأشار صبح إلى أنه «في ظلّ التوافق الإنمائي الذي أتى بالمجلس البلدي الحالي، ظن رئيس البلدية نفسه والياً على طرابلس، فحرص على إلغاء المجموعة لمصلحة الفرد المطلق، ساعياً دوماً إلى زرع الشقاق والتنافر بين أعضاء المجلس البلدي وموظفي الإدارة البلدية، التي عمد إلى تعطيلها وشل دورها، عبر قرارات تتضمن الكثير من التجاوزات على الأنظمة والقوانين والأعراف».

واتهم صبح غزال بأنه «يسعى إلى تبييض صفحات فشله عبر محاولة إحراج أكبر عدد ممكن من الزملاء لتبرير تقاعسه وزهوه عبر مناورات معيبة»، معتبراً «أننا أمام حالة فريدة من التسلط والشخصانية والشمولية، تستدعي منا ومن جميع الغيورين من أبناء طرابلس أن نؤكد رفضنا لإلغاء مجالسنا البلدية المنتخبة، واستبدالها بهيئات وتجمعات لقلة هدفها».

يذكر أن «الأخبار» حاولت الاتصال بغزال لاستطلاع رأيه، لكنه كان خارج السمع.

تجربة سنة واحدة في البلدية تعادل تجربة 30 سنة في التعليم

تحتاج معاملة واحدة إلى أكثر من عشرة تواقيع لتنجز

نتيجة الخلافات السياسية، ما عطل استمرارية الحكم المحلي».

استمرارية الحكم في السلطة المحلية يجدها رئيس بلدية زحلة جوزف دياب المعلوف «ذات شأن وقيمة». فالرجل اكتسب تجارب متعددة خلال وجوده كعضو في مجلس بلدية مدينته قبل وصوله إلى رئاستها، وهو يعمل وفق شعار «حاكم المدينة خادمها» و«ما كان مقرّاً في البلدية الماضية ملتزمون به، وقد نفذنا في سنة واحدة معظم ما كان مخططاً من المجلس السابق. وبالتالي، فإن الحكم المحلي استمرارية، ومعاناتنا مقتصرة فقط على الروتين الإداري في مؤسسات الدولة وقوانين العمل البلدي التي تحتاج الى تطوير». ويضيف المعلوف إن بلديات المدن البعيدة عن العاصمة تتكبد خسائر أكثر كنتيجة طبيعية لبعدها الجغرافي عن «مركزية القرار الرسمي والواسطة السياسية»، لافتاً إلى أن أكبر معوقات العمل البلدي «ناجمة عن الخلافات السياسية، وقد استطعنا كبلدية مدينة في وسط سهل البقاع أن ننأى بأنفسنا عن الصراعات السياسية، رغم أنني شخصياً من المحسوبين على جهة سياسية، لكن تركنا السياسة خارج المبنى البلدي وقلنا لا مشاريع سياسية في البلدية». ويختم «السنة الأولى من ولاية مجلسنا البلدي كانت غنية... لمسنا أن الثغر في القانون البلدي كبيرة وتتسع تدريجاً. معاملة واحدة تحتاج إلى أكثر من عشرة تواقيع لتنجز في زمن ثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة، ورغم كل ذلك نفذنا 25 ألف معاملة إدارية بخمسين موظفاً فقط. سنة متعبة، لكنها كانت منتجة».

السنة البلدية الأولى كانت متعبة أيضاً، لكن منتجة في راشيا. فالعقبة الكبيرة التي واجهت البلدية في سنتها الأولى كانت حل أزمة مديونيتها كما يقول رئيسها مروان زاكي، العميد المتقاعد الذي يقارن بين العمل العسكري والمدني ويتحدث عن الاختلافات بينهما وأساليب عملهما، يرى في العمل المدني بلبنان «ارتجالية» أكثر مما هو مؤسساتي ومنظّم وفق القوانين. يكشف زاكي أن تجربته مع قوانين العمل البلدي «متعبة»، إلا أن له قراءة خاصة باللامركزية الإدارية ويقول: «اللامركزية من أهم الأنظمة لراحة المواطن، لكن في لبنان المشروع بحاجة الى دراسات مستفيضة وإلى حكومة مركزية قوية وقادرة على المحاسبة والشفافية. فالموظف هنا لا يلتزم بعمل المؤسسة وقوانينها، وإقرار اللامركزية سيحوّل لبنان الى إقطاعيات وممالك صغيرة».

الممالك الصغيرة التي يتخوّف منها زاكي لا يجدها رئيس بلدية الهرمل، صبحي صقر، وصفاً دقيقاً. فالهرمل البعيدة جداً عن بيروت، ومركز المحافظة زحلة هو بأمسّ الحاجة إلى إقرار اللامركزية الإدارية «لأن المراسلات الإدارية تحتاج إلى ما لا يقلّ عن 15 يوماً. ومن هنا، فإن إقرار اللامركزية أصبح أمراً ملحاً، وقد لمسنا في سنة واحدة أبرز معوقات العمل البلدي». ويرى أن بلديته حققت في سنة تعاوناً مهماً مع هيئات المجتمع الأهلي وإشراكهم في تطوير العمل البلدي كنتيجة طبيعية لغياب القوانين المتطورة. فـ«التعاون المشترك مع المجتمع المحلي لتفعيل سلطته المنتخبة له أهميته القصوى، وقد حققنا في سنة دراسات مشاريع ذات قيمة مهمة لتنمية الهرمل، فالتعاون أدى مثلاً إلى ارتفاع نسبة الجباية ورسم مشاريع أكثر ديناميكية». ويختم صقر أن إنتاجية بلدية مدينته في سنة، «رغم الشلل الحكومي ومؤسسات الدولة، يعطي مؤشراً عن مدى تطور العمل البلدي في الهرمل».

أخبار

«معركة» من أجل الإنماء في معركة

قبل أكثر من أسبوع، قدّم نائب رئيس بلدية معركة (آمال خليل) يوسف الحاج علي استقالته من منصبه إلى قائمقام صور بالوكالة سعد الله غابي. وقبل أن يبتّها محافظ الجنوب بالوكالة نقولا أبو ضاهر، كما تقتضي الإجراءات، تراجع الحاج علي عنها بضغط من التنظيم الذي ينتمي إليه: حركة أمل، علماً أنه لم يستقل لأسباب شخصية كما جاء في نصّ الاستقالة، بل «على خلفية البطء في عمل المجلس البلدي وغياب المشاريع الحيوية وعملية التهميش والتجاهل التي يمارسها رئيسه». إلا أن تنظيمه «وعده بتسوية الأمور وتحسين دور البلدية وخدماتها»، فعاد عن قراره.

وفي اتصال مع «الأخبار» أوضح الحاج علي أنه «بعد عام على انتخاب البلدية لم تسجّل أية مشاريع تنموية وخدماتية، بل إن 80% من الميزانية البالغة 800 مليون ليرة تنفق على الشؤون البلدية الداخلية والضيافة، فيما لا يُصرف أكثر من 20% على خدمة الناس الذين يعدّون 15 ألف نسمة». وأسف لحال معركة البلدية وهي «أمّ المقاومة التي تضم مئتي شخص من حمَلة الشهادات الجامعية و500 أستاذ مدرسي وجامعي و22 طبيباً».

وكانت قد سبقت استقالة الحاج علي استقالتان في البلدية المحسوبة على حركة أمل قدّمهما عضوان محسوبان على أطراف أخرى هما ابراهيم حسان ومحمد رومية.. فيما يتوقع تسجيل ثلاث استقالات جديدة في المجلس المؤلف من خمسة عشر عضواً.

بلديات «أمل» تتدرّب

نظّم مكتب الشؤون البلدية في «حركة أمل» دورة تدريب لعدد من البلديات، التي تنادت من البقاع وجبل لبنان وبيروت والجنوب إلى مدينة صور، لتلقّي تدريبات على تقنيات العمل البلدي على يد مؤسسة فريدريتش

أيبرت. وقد تمثلت البلديات بموظفيها الأساسيين الذين عرضوا مفاهيم العمل البلدي وقانون البلديات وفن التواصل مع المواطنين والتخطيط الاستراتيجي.

مكتب أمل الذي تأسس قبيل الانتخابات البلدية الأخيرة، يطبق خطة تنمية قدرات البلدات التابعة له وصولاً إلى تنفيذ دراسة ميدانية لكل بلدية وتحديد إمكاناتها وسبل تشبيكها مع مؤسسات الدولة والدول المانحة. وأعلن مسؤول في مكتب بلديات إقليم جبل عامل في الحركة أن مؤتمراً عاماً سيعقد للبلديات التابعة للحركة في لبنان ما بين شهري أيلول وتشرين الأول المقبلين.

نبض المدينة

«جمهورية الموسيقى الديمقراط

الـ «أندرغراوند» يليق بـ forward music

بعد عقد على إطلاق شركته، يخطو غازي عبد الباقي خطوة جديدة في اتجاه ترسيخ ثقافة بديلة. فضاؤه الدائم الذي ينطلق الليلة في بيروت، يحتفي بمختلف الألوان والمدارس الموسيقيّة، العربيّة والعالميّة، في ديكور مبتكر وبسيط، قائم على الدينامية والعصريّة والمرونة

رنا حايك

متسلّحاً بالرؤية والمثابرة، وصل المنتج والمؤلف الموسيقي غازي عبد الباقي بمشروعه الفني إلى مرحلة الاختمار. في العيد العاشر على تأسيسها، ستتفوّق شركة الإنتاج التي يديرها على نفسها، مع تحوّل «فورووارد ميوزك» إلى جزء من مشروع أكثر طموحاً. منذ عام 2001، تناضل الشركة كي تضمن استمراريتها وتحافظ على مستواها الفني، في ظلّ العجز الإنتاجي المتحكّم في السوق. وطوال عقد كامل، أمتعتنا المؤسسة بأسطوانات لفنانين مميّزين على الساحة المحلية والعربيّة، ومن مختلف المشارب الموسيقية، مثل مصطفى سعيد، وسمية بعلبكي، وشربل روحانا، و«فريق الأطرش»، وزياد سحاب، وعيسى غندور، إضافةً إلى غازي عبد الباقي نفسه، المؤلف والموزع وعازف الغيتار والإيقاعات.

شارك غازي في فرق كثيرة في لبنان والولايات المتحدة، قبل أن يُصدر عام 2004 أسطوانته الأولى «بلاغ رقم 1». في بلاغه ذاك، حدّد خطّه الموسيقي، وأسلوبه الفني المتمثّل في مزج الأنواع الموسيقية المختلفة من الجاز إلى الفولك والأفريقي/ الكوبي والفانك وغيرها، نافحاً فيها كلمات الحلّاج وطاغور وشعراء آخرين. وعلى صورة موسيقاه التي تمثّل تقاطعاً للأجناس والأنواع، يبني عبد الباقي مشروعه الجامع ورؤيته الجديدة لـ «جمهوريّة الموسيقى الديمقراطيّة» Democratic Republic of Music ـ DRM للمقرّبين ـ المساحة الفنية الجديدة التي يفتتحها الليلة في شارع الحمراء.

ستحتلّ مكاتب «فورووارد ميوزك» غرفاً داخلية من الـ DRM. أمّا باقي المكان، فسيجمع بين أجواء البار والمسرح، ويحتضن برنامجاً فنياً منوّعاً، وحفلات تنطلق غداً مع العازف اللبناني توفيق فرّوخ (راجع مقالة الزميلة هالة نهرا أدناه). DRM لن تكون مجرد مساحة لتنظيم الحفلات الموسيقية. الطابق السفلي من المبنى الذي يتوسط شارع صوراتي المتفرّع من الحمراء، هو أكثر من ذلك بكثير. هو جمهورية سوف تحتضن عالماً كاملاً وثرياً من التجارب الموسيقية الأصيلة. جمهورية ديمقراطية يستمع فيها الحضور إلى «الآخر»، سواء أكان يقدّم طرباً أم موسيقى العالم، أم ريغي أم فلامنكو أم «راب»، أم غيرها من أنواع الموسيقى.

> **مواعيد ثابتة مع الفن البديل، وأمسيات دورية تعيدنا إلى بيروت الزمن السعيد**

«منذ عام 2006، ونحن نقيم حفلات للفنانين المتعاملين مع «فورووارد» لإطلاق أسطواناتهم في أماكن غير متناسبة تماماً مع المتطلّبات التقنيّة والفنية لهذا النوع من الإبداع»، يقول عبد الباقي. ويضيف: «المسارح ليست مجهّزة تقنياً كما يجب من ناحية الإضاءة والصوت، لاحتضان حفلات موسيقيّة، إضافةً إلى أنّ الجلوس في مقاعد متراصّة، لا يتيح للحضور مرونة وحرية التفاعل مع الموسيقى». شعر المنتج بأنّ المدينة تحتاج إلى مساحة يتاح فيها للجمهور نوع من الانعتاق. وهكذا نشأت فكرة «جمهورية الموسيقى الديمقراطية». بحماسة، تواطأ مع المهندس الكندي Gregg Gatserelia، صاحب شركة «غاتسيريليا ديزاين» لتصميم المكان من الداخل

جاز في الـ DRM

إضافةً إلى الأسماء اللبنانية، هناك أربعة فنانين أجانب سيشاركون في تظاهرة «جمهورية الموسيقى الديمقراطية». اثنان يندرجان في خانة الجاز. الأول والأبرز في المجموعة، هو عازف الغيتار الأميركي الشهير ستانلي جوردان (16 /6). والثاني، مواطنه جوي دي فرانشيسكو (25 / 6)، العازف المتمكن من الأرغن المستخدَم في الجاز. ونقصد تلك الماركة الشهيرة «هاموند» التي منحتها نبرتها تصنيفاً مستقلاً في عالم الآلات. إنها بداية أكثر من جيّدة في برمجة «الجمهورية» تمنح التظاهرة نكهة أخرى في ظلّ «كلاسيكية» المواعيد المحلية.

الساكسفون العائد يغزل الجاز على نول الشرق «تانغو أزرق» مع توفيق فروخ

هالة نهرا

«إنّها الحرّية، كالفرح والحزن»، هكذا يصف توفيق فرّوخ الموسيقى. عازف الساكسوفون الشهير والمؤلّف اللبناني الذي قطع أشواطاً في رحلة النضج الموسيقي، يحتلّ مكانة خاصة على خريطة الجاز والموسيقى المعاصرة، ويكرّس اهتمامه الأكبر للدمج بين روافد مختلفة. الفنان الذي يفتتح برنامج «جمهورية الموسيقى الديمقراطية» غداً الخميس والجمعة، يشقّ دهاليز للتأليف الآلاتي العربي، ويتسلّل إلى مناطق عزفية ولحنية مفاجئة، مستثمراً التوظيف المشهدي، وجامعاً بين التعبير الحديث والكتابة العلمية. أسطوانته الجديدة «سينما بيروت» (شركة «فورووارد ميوزك») التي تشتمل على محطّات موسيقية تصويرية وأخرى وضعها فرّوخ للوحات راقصة، تنمّ عن نفَس شبه موحّد، وتبيّن مدى اجتهاده، إن لناحية العزف أو التأليف أو التوزيع.

«يرسم توفيق فرّوخ ألوان الشرق على تعرّجات الجاز». هكذا اختصر أحد النقّاد تجربة الفنّان العصامي الذي وجد في فرنسا ملاذاً يقيه ذبذبات الحرب الأهلية اللبنانية، وفضاءً رحباً للموسيقى. منذ بداياته، تميّز بنفخة لا مثيل لها على الساكسوفون، وتقنيّات مبتكرة. يغرف فرّوخ من التراث والطرب والموسيقى العربية التقليدية والمتقنة بقدر ما يحاول تشكيل هوية جديدة للموسيقى العربية، أو لنقل الشرقية. عازف الساكسوفون الذي يعدّ بين الأبرز عربياً ينحو إلى التجريب، ويشتغل على التنويع إن على الصعيد الإيقاعي، أو على مستوى الآلات (الغربية والشرقية) والتيمات الموسيقية.

صاحب «أسرار صغيرة»، شارك عزفاً في العديد من أعمال وحفلات زياد الرحباني وفيروز، وتعاون مع تانيا صالح (درابزين ـ 2002) وريما خشيش (توتيا ـ 2007). يتنقّل بسلاسة بين الفانك والبيبوب والبوب والارتجال الجازي والتقاسيم والموسيقى الكلاسيكية والمعاصرة (الشرقية والغربية)، ويفرض تدريجاً حضور الساكسوفون في الموسيقى العربية. وهذا ما يُحسب لصاحب «علي في برودواي» قبل كلّ شيء. مشاكسٌ هو. مُتّئِد ومقدام في الوقت نفسه. منخرط حتّى العظم في مشروع موسيقي يقوم على التجديد عموماً.

لا شكّ في أنّ دراسته الموسيقية في باريس أسهمت في صقل موهبته، وبلورة شخصيّته الفنّية. لكنّ إقامته في فرنسا لم توقعه في فخّ «التغريب». حتّى الآن على الأقلّ، لم يقدّم الفنّان اللبناني العالمي تنازلات لجذب الجمهور، ما يضفي صدقية على نتاجه. لكنّ ذلك لم يجعله أسير الدائرة النخبوية التي عرف، بذكائه وحساسيّته، كيف يكون داخلها وخارجها في آن معاً. يميل إلى لغة موسيقية شجية ومسنّنة، ويدمج أحياناً بين الجاز والموسيقى العربية خارج تلاوينها العادية، متجنّباً المقامات الحاوية ثلاثة أرباع الصوت.

وهذا ما يتبدّى في «سينما بيروت» التي ستكون محوراً أساسياً لحفلاته اللبنانيّة الثلاث (بيروت، ثم البلمند)، ويمكن عدّها إحدى أهمّ الأسطوانات التي أُطلقت أخيراً على الساحة المحلّية، ليس فقط بسبب حيويّتها والجرأة التي تمتزج بإمكانات موسيقية تأليفية غير عادية، بل أيضاً بفعل تنفيذها

...ية» تعلن الليلة في الحمراء

التي يزخر رصيدها بلائحة طويلة من التصاميم المميزة في لبنان، منها «فندق ريفييرا».
النتيجة: مينيمالية صارخة تستعير مفردات «التصميم الصناعي»، ذلك الأسلوب الهندسي السابق حتى لـ «الباوهاوس» (منذ عام 1919) الذي ترتكز فلسفته على الجمع بين الجمالية وقابلية الاستخدام من خلال جعل القيمة والمنفعة الوظيفية للأشياء المستخدمة في المساحة جزءاً من الديكور. تهبط عبر الدرج الخشبي، فتبدو لك الكراسي الجلدية الواطئة حول الطاولات. وينقسم الفضاء إلى ثلاثة مستويات محيطة بالمسرح الواسع. هنا «الكراسي البلكون» التي تذكر بالأوبرا، تستفيد من كلّ شبر من المساحة، فتستقر ولو على مستوى عالٍ يشرف على الصالة. وهناك كراسي البار تواجه المسرح وسط جزيرتين تذكّران، بديكور معمل الأسلحة الذي اغتربت فيه شخصيات إمير كوستوريتسا في فيلم Underground. الأرضية والجدران لم تطليا، بل تُركتا لتحافظا على طابع الإسمنت، وتأخذا ألواناً متنوّعة بفضل الإضاءة.
لكن القطيعة لن تكون صارمة بين DRM والعالم الخارجي. هنا يدخل الجمهور في خلوة، إنما ليتواصل مع محيطه الصغير والكبير، ومع زمنه وعصره، من خلال الموسيقى.
برنامج شهر حزيران (يونيو) يعطي فكرة عن التوجّه العام (راجع مقالة الزميل بشير صفير إلى اليسار). أوّل الغيث عودة توفيق فروخ مع سكسوفونه بعد غياب طال عن بيروت، ليحيي أمسيتين في مناسبة صدور أسطوانته الجديدة عن « فورورد »، (غداً وبعد غد). يتبعه كلّ من شربل روحانا و«فرقة بيروت للموسيقى الشرقية» (4/ 6)، وسمية بعلبكي (24/ 6)، وزياد سحاب (17/ 6)، وعيسى غندور (11/ 6) من لبنان، وفرق أجنبية مثل ثلاثي ستانلي جوردان (16/ 6)، وطوني آلن (18/ 6)، وكاريس فوتسو (23/ 6)، وثلاثي جوي دي فرانسيسكو (25/ 6)... ويعدنا غازي عبد الباقي باستقدام فرق مثل «فرقة النيل» و«الطنبورة» المصريتين، وغيرهما من الفرق الأجنبية في وقت لاحق.
تطمح «جمهوريّة الموسيقى الديمقراطية» لنقل العلاقة مع الجمهور الى مستوى احترافي، عبر الدوريّة والانتظام، والبرمجة المسبقة التي توضع قبل فترة زمنيّة في متناول هواة الموسيقى. على البرنامج اثنتا عشرة حفلة شهرياً، بعضها ستكون مواعيد دوريّة ثابتة لفنانين تنتج «فورورد» أسطواناتهم أو توزّعها. وإلى جانب الموسيقى، يعتزم عبد الباقي تقديم حفلات «ستاند أب كوميدي» (نمر أبو نصار، زياد سحاب، وآخرون)، وأمسيات لـ«الشعر المديني» urban poetry الذي يمثّل نواة أغاني الـ «هيب هوب» قبل تلحينها.
الفلسفة بسيطة: مكان مريح، مرن، الذي ترقى إليه. مقطوعة «الفتى الأحمر» (الجزء الأوّل)، تندرج في خانة الموسيقى الغربية الكلاسيكية المعاصرة، فيما تكشف Fema Ka وغيرها من المقطوعات أنّ فرّوخ لم يفلت من سطوة زياد الرحباني، وخصوصاً في ما يتعلّق بالكتابة الهارمونية لآلات النفخ، وأسلوب التوزيع، وكيفية صهر الموسيقى الشرقية في الجاز. بلى، إنّه المشروع الذي كان زياد سبّاقاً إلى مباشرته، وله أثره الكبير على المشهد الموسيقي اللبناني والعربي.
مع ذلك، تتميّز «سينما بيروت» بقدر من الخصوصية. حين يحيد فرّوخ عن الطرب والتراث، يبقى على الجسر الذي يربطه بالشرق، حتّى في المقطوعات التي تتّسم شكلاً ومضموناً بطابع غربي. وهذا ما تنمّ عنه مقطوعة «تانغو أزرق» (تدور على إيقاع رباعي)، وفيها يبتعد المؤلّف عن التانغو التقليدي الذي يعتمد على الباندونيون آلة أساسية، مستعيضاً عنها بالبيانو حيناً وآلات النفخ أحياناً، وموفّقاً بين النفَس الشرقي واللاتيني والأوروبي. لا نبالغ إذا قلنا إنّ موسيقاه ــ التي تصفها بعض الصحف الأوروبية بأنّها «جاز بنكهة شرق أوسطية» و«جاز مندمج في موسيقى الشعوب» ــ معبرٌ بين ثقافات عدّة.
فرّوخ الذي يفضّل مصطلح «حوار (لقاء) الأنماط الموسيقية المختلفة» على اصطلاحَي «المزج» و«الدمج» (فيوجن)، يصل بين أشكال وتعبيرات فنّية مختلفة. لا يملك إجابة شافية عن مكوّنات أعماله ومقطوعاته الجديدة. بأسلوب لا يخلو من الغموض و«الشاعرية»، يتحدّث عن مشروعه: «أشتغل على تقطير شكل موسيقي، ولحن، وطريقة للعزف (...). كلّ ذلك هو ذريعة للتعبير عمّا أرغب في التعبير عنه. الموسيقى كالنعاس، لا يمكن في الحقيقة تفسيرها».

10:30 ليلاً، غداً الخميس والجمعة ـ «جمهورية الموسيقى الديمقراطية» ـ الحمراء، بيروت

...والموسيقى الأفريقية

الموسيقى الأفريقية تتمثّل أيضاً في موعدَيْن على برنامج «جمهورية الموسيقى الديمقراطية» الفنيّ. من نيجيريا، يزورنا الموسيقي طوني آلِن (18/ 6)، عازف الدرامز البارع وصاحب التاريخ الصاخب في صناعة ونشر ما يُعرَف بالـ Afrobeat (الإيقاع الأفريقي). آلِن يحضر مع فرقته المؤلفة من تسعة أعضاء، ما يزيد من حماسة هذا اللقاء. في مجال آخر أكثر هدوءاً وصفاءً، تقدّم عازفة الغيتار والمغنية الكاميرونية، كارايس فوتسو (23/ 6 ـ الصورة)، أمسية تؤدي فيها أغانيها الخاصة، بين فولك وبلوز أفريقي. وهنا الموعد مع الصوت الأفريقي الكلاسيكي حيث يجتمع الحزن والأمل.

يقدم الموسيقى الجيدة ومقومات الاسترخاء ووجبات العشاء (قبل بدء الحفلة أو بعد انتهائها) التي تتبدل لائحتها بحسب هوية الحفلة، كما يأخذ الأسعار في الحسبان، فيعمل على أن تكون عادلة في جميع الأحوال. كل ذلك في جوّ ودي وحميم، «يشبهنا ويشبه الحمراء»، يشدّد غازي. فاختيار الحمراء مقراً لـ «جمهوريّة الموسيقى الديمقراطيّة» لم يأت مصادفة. «رأس بيروت هو المكان الذي يشبهنا، نحن الفريق المكوّن من فنانين وإداريين على تنوعه. في أحلك الظروف، لم تتحول الحمراء إلى غيتو كغيرها من المناطق. هذا ملعبنا».

> «سينما بيروت» أسطوانته الخامسة، ستكون محوراً أساسيا للحفلات اللبنانية الثلاث

في هذا السياق، قد يحيل DRM على تجربة أخرى مميزة في لبنان هي الـ«ميوزكهول». ويثني عبد الباقي على صاحب المكان، المنتج والموسيقي ميشال إلفتريادس، لأنّه «تمكّن من الحفاظ على استمراريته طوال تلك السنوات»، لكنّه يلفت إلى اختلافات بسيطة في فلسفة المكانين، والرؤية التي تحكمهما. فـ DRM يتعهد تقديم حفلات كاملة لفرقة أو فنان، لا عروض متتالية لفنانين عديدين وفرق في ليلة واحدة. الأهم من ذلك هو أن تقنيات الصوت والتصوير الديجيتال المتقدمة جداً التي زُوّدَت القاعة بها، سوف تتيح تسجيل الحفلات على أقراص «دي. في. دي» وأسطوانات مدمجة، إضافةً إلى تأمين نقلها الحي والمباشر على موقع DRM الإلكتروني. هذه الخدمة ستفتح المجال لاستقبال طلبات إقامة الحفلات الخاصة أو الندوات التي قد تتقدم بها جهات مختلفة كشركات أو جامعات أو مؤسسات.
ثمة مفاجأة أخرى. الطابق السفلي سيحتضن حفلات وأمسيات عدة كما سبق أن ذكرنا... أمّا الطابق الأرضي، فسيكون فضاءً لمقهى يقدم خدمة من نوع آخر. يحاكي بتصميمه وهندسته الأسلوب النيويوركي، إذ تسوده الأجواء المسترخية الهادئة، إلى جانب تقديم الطعام والشراب كأي مقهى. الفرق أنّ رواد المكان سيتمكنون من شراء ما استلذوا طعمه، كأنّهم يشترونه من سوبرماركت، ليأخذوه معهم.
«فورورد ميوزك» الشركة التي بدأت «كردّ فعل على الواقع الرديء للتسويق» وكان هدفها «احتضان التجارب الجديدة والمختلفة وتأمين توزيعها»، راهنت على «بناء تراكم يتحوّل إلى أمر واقع يضمن استمراريتها»، كما يقول غازي عبد الباقي. اليوم، ها هي ـ في مناسبة مرور عشر سنوات على إنشائها ــ تحتفي ببداية جديدة تتوّج المرحلة السابقة وتستكملها، واعدة بأمسيات تعيدنا إلى الزمن السعيد لبيروت وشارع الحمراء.

الافتتاح الليلة 8:30 مع عروض موسيقية حية لمجموعة من فناني «فورورد ميوزك». للاستعلام: 70/030032
www.drmlebanon.com

غازي عبد الباقي اكتمال مشروع

بشير صفير

خلال أشهر، شهد شارع الحمراء ومحيطه انتعاشاً استثنائياً، أعاد الحياة الليلية والثقافيّة إلى المنطقة. حصل ذلك على غفلة: عشرات النوادي والمقاهي والحانات حوّلت الشارع الشهير وجواره إلى ما بلغته قبلها منطقة مار مخايل/ النهر، وقبلها شارع الجميزة، وقبلهما شارع مونو.
هذا المساء، يضاف إلى هذه الحالة فضاءٌ لا يشبه غيره في منطقة رأس بيروت. إنّها «جمهورية الموسيقى الديمقراطية» التي تقترح شكلاً خاصاً للسهر. المشروع تابع لـ «فورورد ميوزك» التي تعنى بإنتاج و/ أو توزيع التجارب الفنية (المحلية الجادّة أساساً). أما في الشكل، فهو أقرب إلى «ميوزكهول» (الكائن على أطراف رأس بيروت لجهة الوسط التجاري)، لجهة البرمجة الموسيقية الجدية الحية إلى جانب خدمة الطعام والمشروب.
إذاً، الافتتاح هذا المساء للتعرّف إلى المكان مع عروض موسيقية حية لمجموعة من الفنانين المنضوين تحت «فورورد ميوزك»، فيما ينطلق مهرجان «جمهورية الموسيقى الديمقراطية» رسمياً غداً الخميس.
نظرة متمهّلة إلى المحطّة الأولى من البرنامج الذي ينقسم إلى جزء محلي وآخر أجنبي، تكشف أن الموسيقى والغناء يحتلان الحيز الأكبر، لكنّهما لا يحتكران كل العروض، إذ يفرد المنظمون مساحة لـ «موضة» الـ Stand Up Comedy (نمر أبو نصّار في 10 / 6). لا مفاجآت تُذكَر في الجانب الفنيّ المحلي، وكذلك بالنسبة إلى الجانب الغربي، باستثناء الموعد الأبرز مع عازف الغيتار الأميركي ستانلي جوردان (16/ 6). وهنا، ثمة سلبية يجب أن يدركها القيمون على المشروع، تكمن في الظهور المتكرّر في الآونة الأخيرة للفنانين المحليين الذين يقدمون أمسيات «الجمهورية». بمعنى آخر، قد لا يتحمّس الجمهور لهذه المواعيد. وإن لم تكن الحال كذلك بما أن المكان قد يجذب الناس لمجرد أنه جديد، فعلى «الجمهورية» أن تعي أهمية مرحلة ما بعد 25 حزيران (يونيو)، أي موعد الأمسية الأخيرة في البرنامج، وخصوصاً أنّ التاريخ المذكور يعدّ بداية الموسم السياحي مع برامج المهرجانات الكبيرة التي تتخطى بأهميتها ما تقدّمه «جمهورية الموسيقى الديمقراطية» في الجانبين الترفيهي ــ الفنّي، والسياحي.
في مناسبة صدور ألبومه الخامس «سينما بيروت» (توزيع «فورورد ميوزك»)، يفتتح الفنان توفيق فرّوخ البرنامج، ليؤدّي مؤلفاته الخاصة مع فرقته (راجع المقال في مكان آخر من الصفحة).
فرّوخ الذي ينفرد في تقديم أمسيتيْن متتاليتيْن (2 و3/ 6) في DRM، يحلّ ضيفاً أيضاً السبت المقبل على «جامعة البلمند» (الكورة، شمال لبنان)... مع فارق «بسيط» أنّ الدخول مجاني في الإطلالة الشمالية.
في الرابع من حزيران (يونيو)، يحلّ عازف العود والمؤلف الموسيقي شربل روحانا ضيفاً من «أهل البيت» على «الجمهورية»، كما هي الحال مع عيسى غندور (11/ 6) وزياد سحّاب (17/ 6) وسميّة بعلبكي (24/ 6)، وكلها أسماء تحتضنها «فورورد ميوزك» في الفترة الأخيرة. والمعروف أن لكل من هؤلاء الفنانين ألبوماً أو ريبرتواراً بات يمثّل نواة إطلالاتهم الأخيرة، وخصوصاً بالنسبة إلى المغني عيسى غندور (مشروع «سيد درويش»)، والفنانة سمية بعلبكي (مشروع «التانغو العربي»)، ما يفرض، إما الانكفاء لفترة يجري خلالها العمل على جديد، وإما تطعيم الأمسية بمفاجآت تشفي غليل الجمهور المتطلّب.
الكلام السابق قد لا ينطبق على تانيا صالح (9/ 6) التي يبرّر ألبومها الجديد «وحدة» كثرة إطلالاتها الحيّة هذه الفترة.
والجدير بالذكر أن الفنّانة اللبنانية تنبّهت منذ ألبومها الأول إلى مسألة الاجترار. بمعنى آخر، غابت صالح للعمل على ألبومها الثاني، فأتى غيابها مبرّراً للإتقان الذي يميّز جديدها، كما دأبت على إدراج أغنية جديدة أو أكثر في الأمسيات التي قدّمتها قبل إصدار العمل الأخير. تقدّم صالح برنامجاً يتألف من أغانيها الخاصة (الجديدة على نحو أساسي) الذي يمثّل فيها النص نواة مشروعها، لما للكآبة (قبل الملحنة والمغنية) من حسّ في التقاط نبض المجتمع اللبناني المعاصر، والتعبير عنه من منظور خاص، ونقديّ، وصائب إجمالاً، وساخر وحقيقي.
إذاً، أهلاً بكم في «جمهورية الموسيقى الديمقراطية»... المشروع الذي يكمل الحلقة في جمهورية غازي عبد الباقي بعد التأليف والعزف والتوزيع والإنتاج الموسيقي.

www.forwardmusic.net

بعد الثورة

سامي الشريف أسقطته لعنة مبارك

القاهرة ـ **محمد عبد الرحمن**

لم يختلف مصير رئيس «اتحاد الإذاعة والتلفزيون» في مصر سامي الشريف عن مصير أحمد شفيق، آخر رئيس حكومة في عهد حسني مبارك. أثبت الرجلان أنهما عاجزان عن قيادة سفينة الإصلاح، خصوصاً أنهما خرجا من رحم النظام المخلوع. وكما أطاح ثوار ميدان التحرير شفيق، كذلك فعل المعتصمون في «التلفزيون المصري» بعدما استقال سامي شريف من منصبه، فخرج من «ماسبيرو» على وقع زغاريد المحتجّين.
لكن استقالة الشريف لا تعني أن رحلة الإصلاح بدأت داخل التلفزيون الحكومي. ويتخوّف كثيرون من أن يكون حجم الفساد داخل المؤسسة الرسمية التي تضمّ 43 ألف موظف، أكبر بكثير من كل محاولات الإصلاح. ويرى المعتصمون أن الإصلاح لن يتحقّق إلا بوجود قادة ثوّريين لا يخشون اتخاذ قرارات حاسمة تضع حداً لسنوات طويلة من الفساد والمحسوبيات. وكان الهجوم على سامي الشريف قد انطلق فور تولّيه منصبه الجديد قبل أشهر. وطال الهجوم ولاءه للنظام المخلوع من خلال مشاركته سابقاً في لجان تابعة للتلفزيون المصري وموافقته على قرارات خاطئة لوزير الإعلام السابق أنس الفقي. وإن كان الرجل لم ينتسب يوماً لـ«الحزب الوطني»، فإن ذلك لا يعني برأي المحتجين أنه غيرّ متورط في السياسة الإعلامية التي كانت سائدة قبل الثورة. على المستوى التنفيذي، ارتكب الشريف أخطاء عدة منذ تسلّمه لمنصبه الجديد. منع الموظفين غير الثابتين من الظهور على الشاشة، فأطاح خيري رمضان، ولميس الحديدي ليعود

> مجلس أمناء «اتحاد الإذاعة والتلفزيون» رشح طارق مهدي لخلافة الشريف

ويسمح لعمرو خالد وحافظ الميرازي بالإطلالة على الشاشة الرسمية. كذلك غازل المتشددين دينياً من خلال قرار بمنع عرض المشاهد الحميمة في الأفلام، قبل أن ينفي صدور هذا القرار. ثم تدخّل مراراً لمنع توجيه أي انتقادات للمجلس العسكري أو له شخصياً، وقد تسرب قرار يعلن أن الرجل طلب من الموظفين الإطلاع على أسماء ضيوف البرامج قبل ظهورهم على الشاشة. ورغم تغيير أغلب رؤساء القطاعات في المبنى العتيق للتلفزيون الحكومي، لا يزال رؤساء قطاعات الأمن والهندسة الإذاعية في مناصبهم. وحتى إدارات قطاعات التلفزيون، والإذاعة، والإنتاج شهدت تغييراً طفيفاً. هذا الوضع دفع الإعلامي حمدي قنديل، الذي هو أيضاً عضو مجلس أمناء «اتحاد الإذاعة والتلفزيون» إلى القول بأن أعضاء المجلس اتفقوا على أن هناك خللاً حقيقياً في إدارة «ماسبيرو».
ونتيجة لما سبق، اختار سامي الشريف الانسحاب، ليعلن قنديل أن مجلس الأمناء رشح اللواء طارق المهدي لخلافته. وقالت مصادر في رئاسة الوزراء في مصر إن الرئيس الجديد لـ«ماسبيرو» سيكون شخصية إعلامية ذات جماهيرية كبيرة. وتردد اسما سناء منصور والشاعر فاروق جويدة... لكن يبقى الأهم هو السياسة التي سينتهجها الرئيس الجديد، ومدى اقتناعه بأن مصر شهدت ثورة حقيقية تستحق أن يدعمها تلفزيون الشعب.

حريات

الأمر لِـ«المجلس العسكري»: ربيع الإعلام وداعاً؟

تم استدعاء ريم ماجد وصحافيين آخرين إلى النيابة العسكرية

يبدو أنّ العلاقة بين المجلس العسكري الحاكم والإعلاميين في مصر قد دخلت أخيراً مرحلة جديدة وخطِرة. بعد استدعاء ثلاثة صحافيين من جريدة «الشروق» إلى النيابة العسكرية للتحقيق معهم، إثر نشر تقرير عن نية الرئيس المخلوع حسني مبارك طلب العفو من الشعب، عاد المجلس ليضيّق على الإعلاميين، لكن هذه المرة بعد «جمعة الغضب الثانية»، إذ استقبلت الإعلامية ريم ماجد ضمن برنامجها «بلدنا بالمصري» على شاشة «أون. تي. في.» المدوّن والناشط حسام الحملاوي، الذي اتهم الشرطة العسكرية بانتهاك حقوق الإنسان. وأضاف إن اتهاماته حقيقية، وإنه يملك أدلة على ذلك. وعلى ما يبدو، فإن هذه التصريحات أغضبت المجلس العسكري، فاستدعى ماجد والحملاوي إلى التحقيق. كذلك سيقَ الكاتب نبيل شرف الدين إلى النيابة العسكرية. وكان شرف الدين قد أطل هو أيضاً على «أون. تي. في» خلال التغطية الإخبارية لـ«جمعة الغضب الثانية» وتحدّث عن وجود صفقة بين المجلس وجماعة «الإخوان المسلمين». طبعاً لم تعجب هذه الاتهامات المجلس، فاتصل أحد أعضائه بشرف على الهواء واحتج على تصريحاته، مؤكداً أنّه سيتعرّض لمساءلة قانونية، وهو ما حصل بالفعل. وتزامنت كل هذه الأحداث مع استدعاء رئيس تحرير العدد الأسبوعي من جريدة «الوفد» سيد عبد العاطي، وحسام السويفي بعد نشر تقرير في عدد الخميس الماضي بعنوان «تفاصيل الصفقة المحرّمة بين الإخوان والسلفيين والسلطة».
وكما كان متوقعاً أدت هذه المساءلات القانونية إلى ردود فعل متباينة على الساحة المصرية، إذ امتنعت التيارات الإسلامية عن انتقاد ما يحصل، وخصوصاً أنها تنظر إلى «أون. تي. في.» على أنها «مروِّجة للعلمانية»، إلا أن الناشطين السياسيين الذين يعدّون القناة لسان حال الثورة، قرروا تنفيذ وقفة احتجاجية أثناء التحقيقات، وتدشين حملة لرفض هذا الأسلوب في التعامل مع الإعلاميين. ويقول المحتجون إن الانتقادات الموجهة إلى المجلس تطاول عمله السياسي لا العسكري، مكررين تقديرهم لموقف الجيش المصري منذ اليوم الأول للثورة.
وكان المحامي عصام الإسلامبولي قد قال إنّ عدداً كبيراً من المحامين سيدافع عن ريم ماجد وكل الإعلاميين والصحافيين المحالين على النيابة العسكرية. أما نقابة الصحافيين المصريين وباقي المؤسسات المعنية بحقوق الإعلاميين، فلم تخرج حتى الساعة بأي موقف علني يحتجّ على هذه التحقيقات.

محمد...

غضب
محمود سعد

مساء أول من أمس وبعد ساعات من انتشار خبر استدعاء النيابة العسكرية للإعلامية ريم ماجد، والمدوّن حسام الحملاوي، والكاتب نبيل شرف الدين، رفض الإعلامي محمود سعد (الصورة) استكمال الاتصال الهاتفي مع الحملاوي. وكان هذا الأخير يطالب بعدم تقديس المجلس العسكري لأنه إحدى مؤسسات الدولة التي يموّلها الشعب المصري. ويبدو أن هذا الكلام أغضب سعد، فقال له «أكتب رأيك هذا على فايسبوك أو تويتر»، مؤكداً أنه لن يسمح لأحد بأن ينتقد المجلس العسكري في برنامجه «في الميدان»، الذي تبثّه قناة «التحرير»!

ريموت كونترول

نحّاس ـ ريفي: «الاتصالات» مقطوعة
nbn ■ 20:30

بعد أزمة وزارة الاتصالات وفرع المعلومات الأخيرة، يطلّ الوزير شربل نحاس (الصورة) والنائب إميل رحمة مع سعيد غريّب في حلقة الليلة من برنامج «مختصر مفيد» لمناقشة آخر التطورات القضائية والسياسية التي وصل إليها هذا الملف ومصير اللواء أشرف ريفي.

العنف الأسري «من الآخر»
mtv ■ 22:00

يناقش بيار رباط في حلقة الليلة من برنامج «من الآخر» موضوع العنف الأسري الذي تتعرّض له النساء في لبنان مع النائب شانت جنجنيان، مضيئاً على القوانين المقترحة لحل هذه المشكلة وتأمين الحماية اللازمة لهؤلاء النساء.

أراضي لبنان للبيع
otv ■ 20:30

بيع الأراضي في لبنان، أزمة تأليف الحكومة برئاسة نجيب ميقاتي، أزمة وزارة الاتصالات... وغيرها من الملفات المحلية والإقليمية يناقشها جان عزيز في حلقة الليلة من برنامجه «بين السطور» مع النائبَين حكمت ديب وإيلي ماروني (الصورة).

هكذا أُنشئت الدولة الأميركية
«الجزيرة الوثائقية» ■ 17:00

تعرض قناة «الجزيرة الوثائقية» اليوم الشريط الوثائقي «حرب ميلاد أميركا» الذي يضيء على نشوء دولة الولايات المتحدة والثورة التي قادها المهاجرون الأوروبيون ضدّ البريطانيين، وصولاً إلى الموقف من السكان الأصليين أي الهنود الحمر.

الزواج المدني يهدد عرش الطوائف
lbc ■ 21:30

يتناول مالك مكتبي في حلقة الليلة من برنامج «أحمر بالخط العريض» موضوع الزواج المدني في لبنان. ويستقبل مجموعة من الضيوف الذين اختاروا الارتباط مدنياً بعيداً عن سلطة الأديان، كما يعرض وجهات النظر المعارضة لهذا الزواج.

شيماء تحدّثكم عن «الإيدز»
«دبي» ■ 21:40

تتابع قناة «دبي» عرض حلقات الموسم الجديد من برنامجها الفني «سوالفنا حلوة». وفي حلقة الليلة، تستقبل مريم أمين الممثلة الكويتية شيماء علي وتناقش معها ملفات مختلفة، أبرزها فيروس «الإيدز» وانتشاره في العالم العربي وسبل الوقاية منه.

قضية

جود سعيد مطرود من جنة «أفلام»

سحبت المؤسّسة الفرنسيّة دعوتها، ورفضت مشاركة المخرج السوري في تظاهرة «أوجه السينما العربيّة الجديدة» بسبب مواقفه المنحازة للنظام

جود سعيد: يريدونني أن أسمعهم قصائد من تلك التي يحبّونها

دمشق ـ **لمى طيارة**

في خطوة لن تكون الأولى على صعيد السينما الأوروبية تحديداً، عمدت مؤسّسة «أفلام» الفرنسيّة، التي تتخذ من مرسيليا مقراً لها وتعنى بالتعريف بالإنتاجات العربيّة السينمائيّة، إلى إلغاء الدعوة التي وجّهتها سابقاً للمخرج السوري جود سعيد لعرض فيلمه «مرة أخرى» (2009 ـ المؤسسة العامة للسينما بالتعاون مع شركة «سورية الدولية») ضمن تظاهرة «أوجه السينما العربية الجديدة». وكان يُفترض أن يشارك سعيد في التظاهرة التي أهدت دورتها للسينمائي الراحل عمر أميرلاي في «ظل الربيع العربي» واختُتمت أمس في مرسيليا، على أن تجول لاحقاً على سبع مدن فرنسية.

وجاء سحب الدعوة وفق الرسالة التي وجّهتها المؤسسة إلى المخرج الشاب «بسبب انحيازك ومواقفك. فقد قررنا أن نلغي مشاركة فيلمك في تظاهرتنا». وقد قصدت المؤسسة بذلك توقيع جود سعيد على «بيان سينمائيي الداخل السوري» (راجع «الأخبار» عدد 11 نيسان/ أبريل 2011) الذي جاء رداً على بيان «سينمائيّي الخارج». وهذا الأخير كان عبارة عن نداء وجّهه سينمائيون سوريون بارزون إلى نظرائهم في العالم، داعين إياهم الى مشاركتهم في المطالبة بكفّ يد القمع عن المواطنين السوريين. ووقّع عليه يومها حوالى 700 سينمائي سوري وعربي وأجنبي، أمثال الفرنسي جان لوك غودار والإيراني محسن مخملباف، والممثلة جولييت بينوش (راجع «الأخبار» عدد 2011/5/3).

بغض النظر عن موقف جود سعيد تجاه الأحداث الاحتجاجية في بلده وتقويمه سلباً أو إيجاباً، لا نعرف إن كان يمكن اعتبار خطوة «أفلام» فضيحةً حقيقيةً كما صرّح سعيد نفسه، أم هي حق من الحقوق الخاصة للتظاهرة وأجندتها التي بدأت تختار وتنحاز لمواقف سياسية بعينها من دون النظر إلى أهمية العمل الفني ومضمونه. ولعلّ ما قد يُجمع عليه الكل أنّه بخطوتها سحب الدعوة من المخرج السوري، مارست مؤسسة «أفلام» إرهاباً فكرياً لا يقل ضراوةً عن الإرهاب الذي تمارسه الأنظمة العربية في البلدان التي تشهد هذه الأيام ثورات وانتفاضات واحتجاجات.

وبالعودة إلى جود سعيد الغاضب من سحب دعوته للمشاركة في تظاهرة «أوجه السينما العربية الجديدة»، وإلغاء عرض فيلمه، فقد أعلن أنه لم يفاجأ بذلك، مؤكداً أنّ ذلك الإلغاء سيكون له تأثير سلبي على التظاهرة وصدقيّتها التي كانت تعدّ الواجهة لتقديم سينما عربية شابة. وأشار في سياق حديثه إلى أنّه يحقّ لمؤسسة «أفلام» اتخاذ الموقف الذي تريده مما يحدث في سوريا، لكن لا يحق لها أن تذهب إلى حد معاقبة فيلمه ومنعه من الوصول إلى الجمهور. وختم سعيد: «هم يريدونني أن أسمعهم قصائد من تلك التي يحبونها... هذا التصرف يدلّ على نموذج ثقافي قمعي يخص الجهة المنظمة نفسها».

www.aflam.fr

> مهرجان «أوجه السينما العربية الجديدة» في مرسيليا ضاق بالرأي الآخر

◀ يصل فريق عمل «**في حضرة الغياب**» قريباً إلى بيروت لتصوير مشاهد جديدة من المسلسل الذي يروي سيرة محمود درويش. وتصوّر هذه المشاهد الحراك السياسي والثقافي الذي شهدته بيروت قبل الحرب الأهلية وخلالها، وعايشها الشاعر الفلسطيني الراحل.

◀ نشرت بعض المواقع الإلكترونية مقالة كتبتها **مي سكاف** حول الأوضاع الأمنية والسياسية في سوريا. وكتبت الممثلة السورية أنها «ترفض مبدأ استقرار البلاد الذي يحرم الآخرين من المعارضة والتعبير عن آرائهم». ووصفت سكاف نفسها بالمواطنة المعارِضة قائلةً «إن المعارضة هي فعل وطني، وبالتالي يجب أن تتفهم القيادة هذا المفهوم وترفعه من تحت الأرض إلى بقعة الضوء...». كذلك استنكرت سياسة التخوين التي اعتمدها بعض المثقفين، والإعلاميين، والفنانين ضد من يخالفهم في الرأي.

◀ بدأ **يوسف الشريف** تصوير مسلسله الجديد «المواطن إكس» في منطقة الجيزة. العمل من تأليف محمد نابر وإخراج عثمان أبو لبن ومحمد بكير وإنتاج «مصر للسينما»، وبطولة إياد نصار، ومحمود عبد المغني، وشيري عادل... من جهة أخرى، ينهي الشريف قريباً تصوير مشاهده في مسلسل «نور مريم» مع نيكول سابا، وياسر جلال...

◀ تحتفل إذاعة «**صوت المدى**» اليوم بعيدها الثاني. وفي هذه المناسبة تبثّ حلقة خاصة من برنامج «صباح المدى» مع لانا مدوّر عند السابعة والنصف صباحاً. وتطلّ في هذه الحلقة مجموعة من الإعلاميين والسياسيين والفنانين، منهم ماغي فرح، ووحيد جلال، وأنطوان زهرا، ونبيل نقولا، وطوني حنا، وطوني كيوان، وكارول صقر...

المشاريع الخاصة ومساوئ السرية المصرفية في لبنان

سيمون كشر*

يجب على الشركات إعادة النظر بسوق الأسهم الذي يسهم في الحدّ من تبعيّة هذه الشركات للقطاع المصرفي

شهد النظام المصرفي في لبنان ازدهاراً ملحوظاً منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1943. ولعلّ تأسيس «مصرف لبنان المركزي» عام 1964 كان التطور الأبرز الذي حقق نقلة نوعية في قطاع الخدمات المصرفية المحلية. في ذاك الوقت، كان لبنان، المعروف باسم «سويسرا الشرق»، الوجهة المفضلة لرجال الأعمال الإقليميين والدوليين، بفضل إرساء دعائم نظام متكامل للمصارف المحلية، استناداً إلى أعلى مستويات الموثوقية واعتماد سياسات فاعلة في ما يتعلق بالسرية المصرفية التي اعتبرت آنذاك أداة آمنة للمستثمرين اللبنانيين والأجانب. ومن ثمّ، في 1956، سنّ قانون السرية المصرفية، إلا أنّ التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة لم تصدر إلا بعد التصديق عليها وفق أحكام «قانون النقد والتسليف». وعُدّ النظام المصرفي اللبناني آنذاك «رائداً»، نتيجة خصائصه العديدة التي تدعم مكانة لبنان كمركز مالي هام في المنطقة، ولا سيّما على مستوى ضمان حماية الأرباح ورؤوس الأموال الأجنبية.

وفي الثالث من أيلول/ سبتمبر 1956، في عهد الرئيس الراحل كميل شمعون، أقر مجلس النواب اللبناني قانون السرية المصرفية، لتخضع بذلك كل المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في لبنان لأحكام العمل وفق مبدأ «سر المهنة».

إلى جانب قانون السرية المصرفية وقانون النقد والتسليف، يتمتع النظام المصرفي اللبناني بالعديد من المزايا التي تعزز مكانته كنظام فريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط. والسمات الخمس الرئيسية المميزة للنظام المصرفي اللبناني هي كالآتي: نظام تبادل حر وحرية تامة لحركة رؤوس الأموال والأرباح؛ إعفاءات ضريبية تشمل الإعفاء من ضريبة الدخل على كل الفوائد والإيرادات المترتبة عن مختلف أشكال الحسابات في المصارف اللبنانية؛ منطقة مصرفية حرة بموجب المرسوم الرقم 29 الصادر في 1 نيسان/ أبريل 1975 الذي يمنح الحكومة اللبنانية حق إعفاء ودائع غير المقيمين والسيولة النقدية بالعملات الأجنبية من ضريبة الدخل على الفوائد والأرباح؛ إمكانية فتح حسابات مشتركة؛ تركيز متواصل على مكافحة غسيل الأموال، ولا سيّما أنّ قانون السرية المصرفية يمكن أن يستخدم كأداة فعالة للحد من العمليات والنشاطات غير القانونية المماثلة.

وانطلاقاً من هذه اللمحة العامة عن النظام المصرفي اللبناني، هنالك العديد من الأسئلة التي لا بدّ من طرحها، وفي مقدمها إلى أي مدى يمكن أن يكون لقانون السرية المصرفية دور إيجابي على مستوى تسهيل العمليات التشغيلية اليومية ضمن النظام المصرفي؟ وما هي أبرز النتائج المترتبة عن تطبيق هذا القانون؟ وكيف تأثرت المشاريع الخاصة بقانون السرية المصرفية ومنظومة المصارف اللبنانية بصفة عامة؟ وهل يسبب هذا النظام المصرفي إعاقة نمو المشاريع الخاصة؟ ومما لا شك فيه بأنّ هذه الأسئلة الجوهرية ستقودنا إلى إدراك الحاجة الملحة إلى إحداث إصلاحات مالية حقيقية في لبنان.

التقارير الائتمانية المركزية

من المعروف أنّ عدم توافر المعلومات الائتمانية يعدّ من أبرز التحديات التي تعوق عمل المصارف في ما يتعلق بتوفير الخدمات المالية على نطاق واسع. ومن جهة أخرى، يمكن تقارير الائتمان أن تسهم في زيادة اعتماد الخدمات المالية الموجهة للشركات عموماً. وتمثل التقارير الائتمانية المركزية عاملاً بالغ الأهمية في دفع عجلة نمو المشاريع الخاصة، وبالأخص في ما يتعلق بالحصول على المزيد من الخدمات المالية والقروض والائتمان. وانطلاقاً من حقيقة أنّ القضية الحالية جزء هام جداً من الحوكمة الجيدة للشركات، يمكن البنوك المركزية ومشرفي البنوك تطوير آلية عمل فعالة لتطبيق أسس الحوكمة الرشيدة وضمان أعلى مستويات الشفافية والاطلاع على البيانات المالية وغيرها من المعلومات الأخرى ذات الصلة. يؤدّي غياب وجود مخاطر مركزية للأسهم، وحقيقة عدم إلزام الشركات الخاصة بنشر بياناتها المالية على الملأ، بسبب قانون السرية المصرفية أو نتيجة غياب التقارير الائتمانية المركزية، الى إعاقة نمو المشاريع الخاصة بطريقة غير مباشرة. فغياب التقارير الائتمانية المركزية، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى، يترك آثاراً، مباشرة أو غير مباشرة من خلال نظام السرية المصرفية، على نشاط التمويل وتنمية المشاريع الخاصة في لبنان.

ابتكر نظام «سنترال دي بيلان» (Centrale des Bilans) بدايةً من قبل مصرف فرنسا في 1968. وأصبح منذ ذلك الحين أداة هامة للرقابة الإحصائية على الشركات الفرنسية. وبالتحديد، شكل هذا النظام قاعدة متكاملة للمعلومات المستمدة من الشركات، ما سيتيح المجال أمام تحليل البيانات الواردة على المستوى الفرعي أو القطاعي، فضلاً عن دراسة الحكومات المتعاقبة والاتجاهات الرئيسية لنظام الإنتاج الوطني. وتتمثل مهماته ومسؤولياته الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات ومعالجتها.

وبالمقارنة، نجد أن هذا النظام مختلف تماماً عما هي عليه الحال في لبنان، بسبب قانون السرية المصرفية. فالبيانات المتعلقة بأسماء وأصول أو ممتلكات العملاء لا يمكن كشفها، وفقاً لقانون السرية المصرفية المعتمد ضمن النظام المصرفي اللبناني. لذا، فإنّ هذا الجانب لا يسمح لنظامنا المصرفي المحلي بإيجاد آلية عمل مماثلة لـ«سنترال دي بيلان»، المطبق في فرنسا، الأمر الذي يجبر المصارف اللبنانية على الاعتماد على شركات «التجسس» الخاصة لتزويدهم بالمعلومات والبيانات الضرورية عن العملاء الحاليين والمحتملين الراغبين في الحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية. وعلاوة على ذلك، لا يسمح قانون السرية المصرفية في لبنان بتبادل بيانات العملاء بين المصارف اللبنانية في ما بينها، وهو ما يؤكد وجود عوامل غير مباشرة تعوق نمو المشاريع والاستثمارات الخاصة بسبب المنظومة المصرفية المعتمدة في لبنان.

المشاكل والتحديات

إلى جانب الأسباب، هناك أيضاً المشكلات والتحديات التي تمثّل عائقاً للمشاريع الاستثمارية والأعمال التجارية الخاصة. منها غياب «التمويل المحدود» (Term Finance)/ العلاقات المصرفية الشخصية.

تعتمد معظم القروض في المصارف اللبنانية على العلاقات الشخصية بين كبار المديرين التنفيذيين في هذه المصارف والمقترضين، ما يترتب عنه العديد من النتائج، بما فيها عدم كفاءة عمليات تمويل المشاريع والإقراض المحدود. ويعدّ تمويل المشاريع شكلاً من أشكال الإقراض على المدى الطويل، بالنسبة إلى المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية. وتتطلب هذه العملية كفالة شركة ناشطة في مجال الاستثمار في أحد الأصول الصناعية الأحادية الغرض المملوكة من قبلها، وعادةً خلال فترة محدودة، وذلك من خلال كيان مستقل قانونياً وبتمويل قائم على قرض من دون حق الرجوع إلى المقترضين.

يمكننا القول إنّ كل الإجراءات ضمن المصارف اللبنانية تتم انطلاقاً من منظور شخصي، وهو ما يمكن تسميته «العلاقة المصرفية الشخصية». لذا يتضح عدم وجود هيكلية ثابتة أو مؤشر موحّد لما يسمّى «التمويل المحدود»، وهو ما يؤكد وجود مشكلة حقيقية تعوق عملية تطوير المشاريع والأعمال الخاصة، وهو ما سيؤدي بنا إلى النظر إلى المصارف اللبنانية على أنّها موجهة إلى طبقة النخبة وشريحة مختارة من المواطنين، وبالأخص في ما يتعلق بالتمويل المحدود والإقراض وتمويل المشاريع.

وتتمثل إحدى أبرز المشكلات التي تواجه النظام المصرفي اللبناني في حقيقة أنّ معظم الشركات الخاصة غير قادرة على توسيع نطاق أعمالها واستثماراتها والتوجه نحو الدخول إلى سوق الأوراق المالية، ما أدى الى زيادة اعتمادها على المصارف لاستكمال مشاريعها الاستثمارية.

تحصل كافة الإجراءات ضمن المصارف اللبنانية إنطلاقاً من منظور شخصي (مروان طحطح)

> على الشركات إعادة النظر بسوق الأسهم الذي يسهم في الحد من تبعيتها للقطاع المصرفي

من المعروف عالمياً أنّ مصدر التمويل في أيّ سوق يوزع بالتساوي إلى ثلاث فئات: ثلث للأرباح وثلث للتمويل المصرفي وثلث للأسهم وسندات السوق. إلا أنّ هذا الواقع مختلف في منطقة الشرق الأوسط، إذ بدلاً من الثلث (33،33%)، ليس لدينا سوى 6% فقط من مصدر تمويل الأسهم وسندات السوق. وفي لبنان، يمكننا القول إنّ المعدل أقل بكثير من 6%. لذا بات الاعتماد على القطاع المصرفي ثاني أكبر مشكلة بعد غياب التمويل المحدود، أو ما نطلق عليه «العلاقة المصرفية الشخصية»، التي تعوق وتؤثر تأثيراً مباشراً على المشاريع الاستثمارية والأعمال الخاصة في الدولة.

كذلك هناك مشكلة الإفلاس التجاري. يجري الإعلان عن الإفلاس التجاري في إطار النظام القضائي المدني، ولا يعدّ مطلقاً جريمة يعاقب عليها القانون. لذا لا تفرض أي عقوبات على الجهات أو الأشخاص المعنيين بالإفلاس التجاري.

قد يستغرق المصرف نحو 700 يوم لمعرفة حقيقة إفلاس شخص أو شركة معينة. وحال حدوث مشكلة مالية حقيقية ما مع أي مستثمر أو رجل أعمال لبناني، عليه عندئذٍ إعلان إفلاسه التجاري على نحو غير رسمي، لتتحوّل قضيته إلى المحكمة التي ستعمد بدورها الى الإعلان عن أنّ الشخص المعنيّ مفلس مالياً، لكن عقب فترة طويلة من الوقت. وباعتباره ليس جريمة يعاقب عليها القانون، لن يعلن عن القضية أمام الرأي العام، ولا سيّما أنّه يترتب عنها آثار سلبية على المصارف نظراً إلى أنّهم سيواجهون نقصاً في المعلومات. وبالنسبة إلى المصارف، يترك نقص المعلومات آثاراً سلبية على تمويل المشاريع الخاصة. ويمكننا اعتبار أنّ عدم الإعلان عن الإفلاس التجاري المشكلة الرئيسية الثالثة التي تهدد المشاريع الخاصة في لبنان.

الحلول

يمكننا القول إنّ النظام المصرفي اللبناني لا يتمتع بالمرونة التي تصورناها سابقاً. كما نستطيع التأكيد أنّ كل شيء مترابط بعضه مع بعض، وأنّ قانون السرية المصرفية يمثل خطوة إيجابية في بعض الأحيان، وتهديداً حقيقياً في أحيان أخرى. ويعود ذلك إلى أنّ السرية المصرفية، باعتبارها قانوناً، تفرض العديد من الأمور المباشرة وغير المباشرة على النظام المصرفي، الأمر الذي يعوق في نهاية المطاف نمو المشاريع الخاصة.

أولاً: الخدمات المصرفية الاستثمارية (Banques d'Affaires):

تختلف الخدمات المصرفية الاستثمارية إلى حدّ كبير عن الخدمات المصرفية التجارية وخدمات التجزئة. ويتمثل الاختلاف الجوهري في أنّ الخدمات المصرفية الاستثمارية لا تتطلب الحصول على ودائع. وتعدّ الخدمات المصرفية الاستثمارية أحد المجالات المصرفية التي تساعد الشركات في الاستحواذ على صناديق التمويل. وإلى جانب الاستحواذ على صناديق تمويل جديدة، توفر الخدمات المصرفية الاستثمارية أيضاً الاستشارة اللازمة لإتمام مجموعة واسعة من المعاملات المترتبة على الشركة. وعادةً، تتمحور الخطوط الرئيسية لنطاق عمل مصارف الاستثمار والأعمال في لبنان حول إدارة الأصول، وإدارة الثروة، والتمويل المؤسسي والوساطة المالية. وتمتلك معظم المصارف في لبنان رخصة لممارسة العمل المصرفي الاستثماري الذي يمكن أن يكون حلاً فعالاً لمختلف المشاكل التي تناولناها سابقاً.

ولسوء الحظ، تعمل مصارف الاستثمار والأعمال على تقييد نشاطاتها المتعلقة بالحصول على رأس المال من المصارف التجارية واستثماره في السندات. ومن وجهة نظري، فإنّ المصارف عبر هذه الخطوة تخسر فرصة المشاركة في دفع عجلة نمو المشاريع والأعمال التجارية الخاصة في لبنان.

ثانياً: «صناديق الملكيّة الخاصة» (Private Equity):

في الوقت الذي تعدّ فيه الخدمات المصرفية الاستثمارية حلاً مناسباً للنظام المصرفي

الأخبار
تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماحة
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير
انسي الحاج

■ مدير التحرير خالد صاغية ■ سكرتير التحرير حسان الزين ■ مجلس التحرير عربيات دوليات إيلي شلهوب، ثقافة بيار أبي صعب، مجتمع ضحى شمس، رياضة علي صفا، عدل عمر نشابة، اقتصاد محمد زبيب
■ المدير الفني اميل منعم

■ رئيس مجلس الادارة والمدير المسؤول ابراهيم الأمين
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس ■ تلفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب 113/5963 ■
www.al-akhbar.com

■ الاعلانات Tree Ad / 611115 / 01 ـ 252224 / 03
■ التوزيع شركة الاوائل 15ـ 01/ 666314 ـ 828381 / 03

اللبناني، تعدّ صناديق الملكية الخاصة وسيلة هامة للاستثمار في الأسهم ضمن مختلف الأسواق المالية العالمية. وتؤدي صناديق الملكية الخاصة دوراً حيوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فضلاً عن أهميتها في النشاطات المصرفية اليومية.

ثالثاً: رأس المال المخاطر «الجريء» (Venture Capital):

يعدّ رأس المال الجريء أحد أشكال صناديق الملكية الخاصة، فضلاً عن كونه أداة مصرفية استثمارية. وتعدّ صناديق رأس المال الجريء مجموعة من الأصول التي أنشئت بمشاركة عدة مستثمرين. وعموماً، يتأسّس صندوق رأس المال الجريء بهدف المشاركة في مشروع معين ذي صلة بمجال الاستثمار والأعمال التجارية. ويمثل كلٌ من رأس المال الجريء وصناديق الملكية الخاصة أدوات هامة في مجال المصرفية الاستثمارية. لذا، وفي حال استخدامها بطريقة مناسبة وباحترافية عالية، من الممكن أن توفر حلاً آخر للمشكلة التي أشرنا إليها سابقاً باسم «العلاقات المصرفية الشخصية».

رابعاً: سوق الأوراق المالية:

ذكرنا سابقاً أنّ سوق الأوراق المالية يعدّ مفهوماً غير مألوف إلى حدّ ما في لبنان، ما أدى إلى زيادة اعتماد الشركات الخاصة على المصارف بسبب عدم قدرتها على توسيع نطاق أعمالها والوصول إلى سوق الأوراق المالية. لذا تتزايد الحاجة إلى تبنّي منهجيات السياسة العامة وتعزيز الوعي العام بأهمية سوق الأوراق المالية، وهو ما قد يمثّل بدوره حلاً فعالاً.

النتائج والتوصيات

كانطباع أولي، وعقب مراجعة سريعة لما ذكرناه سابقاً، نستطيع القول إنّ الاستنتاج الأول يتلخص في أنّ النظام المصرفي في لبنان لا يتمتع بالمرونة العالية كما يتصور الجميع. ولعلّ قانون السرية المصرفية هو إحدى أبرز السمات الرئيسية المميزة للنظام المصرفي اللبناني. ويعدّ هذا القانون فعالاً من منظور أحادي الجانب فقط. ومن جهة أخرى، يفرض هذا القانون العديد من الجوانب السلبية التي تؤثر على النظام المصرفي المحلي، وبالتالي تعوق نمو المشاريع والاستثمارات الخاصة. لكن، لا بدّ لنا من الاعتراف هنا بأنّ النظام المصرفي اللبناني هو نظام آمن نسبياً. ولكن هل هذا كافٍ؟ ووجدنا أيضاً أنّ النظام المصرفي في لبنان لا يزال بعيداً عن الاحترافية العالية في ما يتعلق بالتعامل مع المستثمرين ورجال الأعمال، ويعود ذلك إلى أنّ معظم القرارات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والقروض تُتخذ بناءً على العلاقة الشخصية بين كبار مديري المصارف والمقترضين، وهو ما يجعلها بعيدة كلّ البعد عن استراتيجيات وأدوات الخدمات المصرفية الاستثمارية (صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء)، أو بكلمات أخرى، غياب التمويل المحدود. ومن جهة أخرى، تعدّ التجربة المتواضعة على مستوى المشاركة في سوق الأسهم أحد الآثار السلبية التي تؤثر على استثمارات ومشاريع الشركات الخاصة في لبنان، إذ يعود السبب في ذلك إلى اعتماد هذه الشركات كلياً على القطاع المصرفي لتوسيع محفظة أعمالها. وهنا نرى كيف تتكرر الدورة مراراً. لذا يمكننا التأكيد أنّ قانون السرية المصرفية لا يعوق نمو المشاريع والاستثمارات الخاصة على نحو مباشر، وإنما تتأثر هذه المشاريع بطريقة غير مباشرة بمجموعة من العوامل، أبرزها المشاكل والتحديات التي ناقشناها سابقاً وغياب إمكان الحصول على المعلومات، وهي الحقائق التي اعتُبرت نتائج غير مباشرة لقانون السرية المصرفية.

هل حان الوقت المناسب للإصلاح المالي والمصرفي في لبنان؟ دعونا الآن لا نعطي إجابة عن هذا السؤال، وإنما نركز على التوصيات الفعالة التي من شأنها مواجهة مشاكل القطاع المصرفي اللبناني. يحتل لبنان المرتبة الـ 87 عالمياً في الحصول على التسهيلات الائتمانية حسب التقرير الأخير لإنجاز الأعمال «دوينغ بيزنس 2010، لبنان» (Doing Business 2010). لذلك، يُنصح بتشكيل لجنة رسمية مختصة بتزويد البنوك بالمعلومات المتعلقة بالمقترضين. ويمكن السجلات الائتمانية والمؤسسات توسيع فرص الحصول على أكبر قدر ممكن من الائتمان. وعبر تبادل المعلومات الائتمانية، يمكن أن تساهم إلى حد كبير في مساعدة المقرضين على تقويم المخاطر وتخصيص الائتمان بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

كذلك، يجب إعادة النظر في قضية الإفلاس التجاري بطريقة فعالة تسهم في الحد من تأثيرها السلبي على الاستثمارات. كما ينبغي توفير الخدمات المصرفية الاستثمارية وفق منهجية مناسبة، على ألا تتمحور فقط حول الحصول على التمويل من المصارف التجارية واستثمارها في سندات الخزينة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك، يجب على الشركات إعادة النظر أيضاً في سوق الأسهم الذي يسهم في الحد من تبعية هذه الشركات للقطاع المصرفي. من جهة ثانية، يعدّ قانون السرية المصرفية بحد ذاته ركيزة حيوية للنظام المصرفي اللبناني. ولكن، يمكن أن يتعرض لتجميد كامل نتيجة فرض قيود صارمة بسبب كونه مرتبطاً بالعديد من العوامل الأخرى، فضلاً عن أنّه قد يسبب وقف أو إعاقة خلق الكثير من الظروف الإيجابية المحتملة. وبهذا يتحول قانون السرية المصرفية إلى عامل رئيسي يعوق بطريقة أو بأخرى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر القضايا المترابطة وذات الصلة، نمو المشاريع الخاصة في لبنان.

حان الآن الوقت المناسب للإجابة عن السؤال المطروح، وبرأيي هذا هو الوقت الأمثل لإجراء إصلاحات مالية حقيقية في لبنان. واستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، وبالأخذ بالحسبان أن لبنان يحتل المرتبة الـ 87 عالمياً في الحصول على الائتمان، وفي ضوء سلسلة من الحقائق المتمثلة في غياب وجود أي وكالة رسمية معنية بتزويد المعلومات في لبنان، وعدم وجود منهجية التمويل المحدود وسوق الأسهم وصناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء، فضلاً عن كون النظام المصرفي اللبناني مترابطاً ومتداخلاً بعضه مع بعض بصورة سلبية، أعتقد بأنّنا وصلنا إلى نقطة حرجة. نقطة تتطلب تدخل الحكومة اللبنانية بطريقة أو بأخرى، وذلك بالتعاون مع المصرف المركزي اللبناني وجمعية المصارف في لبنان وبدعم من المجتمع المدني، على أمل أن تسهم هذه الخطوة في تمكينهم من أداء دور حيوي في التغيير والإصلاح والتنمية. وأتمنى بصدق انضمام الجميع إلى هؤلاء المعنيين والمساهمين في القطاع المصرفي للدعوة إلى تطبيق الحوكمة الرشيدة ومكافحة مختلف الظواهر السلبية والمشاكل والتحديات المذكورة. ومما لا شك فيه أنّ توجه الحكومة اللبنانية، إلى جانب كل المعنيين من الأفراد والمؤسسات والجمعيات المختصة، نحو تحمل المسؤولية كاملة تجاه رجال الأعمال والمستثمرين في القطاع الخاص على وجه الخصوص والمجتمع اللبناني بصفة عامة، سيكون مشروعاً استراتيجياً واستثماراً حيوياً ينطوي على نتائج إيجابية على مختلف المستويات في المستقبل.

* باحث ومستشار في السياسات العامة، مؤسّس «المبادرة الوطنيّة للإصلاح العام في لبنان» (CIPRIL)

بعد المصالحة ماذا عن الأمن؟

رامي خريس*

في صيف 2007، سيطرت حركة حماس، بعملية مسلحة خاطفة، على المقارّ والمؤسسات الأمنية في قطاع غزة التي مثّلت، عبر سنوات طويلة، واجهة السلطة والنفوذ لحركة فتح. وشكلت تلك السيطرة تحوّلاً في مسار الأحداث السياسية الساخنة منذ فوز حركة حماس بالانتخابات البرلمانية في كانون الثاني 2006.

ومنذ تلك اللحظة، كان لزاماً على كلتا الحركتين أن تعيدا بناء مجالهما الأمني، كلٌ في منطقة نفوذه، وأن تُصمّما أدوات الضبط والسيطرة التي تضمن إبقاء سلطتيهما بعيدتين عن التهديدات الداخلية، وبما يعزز من مقدرتهما على تطبيق السياسات العامة المختلفة، المُقرّة من القيادة السياسية. وفي هذا السياق، اتخذت الأجهزة الأمنية لكلا الطرفين إجراءات حثيثة لتفكيك البنية التنظيمية والمؤسساتية للآخر. وهكذا، كانت حملات الاعتقال والإغلاق والاستحواذ على المؤسسات والموارد الأخرى، تأخذ شكلاً تبادلياً ودائماً وانتقامياً، في كلّ من الضفة وغزة، ما أدى في المحصلة إلى تعميق الانقسام وتردّي حالة حقوق الإنسان وانخفاض سقف الحريات العامة في الأراضي الفلسطينية. بالنسبة الى حماس، فإنّ مهمة بناء منظومة أمنية متماسكة وفعّالة كانت تتطلب البدء من الصفر في ظل موارد مالية وتقنية وتدريبية شحيحة. وقد استفادت حماس في هذا المضمار من خبرات ضباط السلطة الفلسطينية الذين رفضوا الاستنكاف عن أعمالهم وقرروا الانخراط في جهودها لتأسيس أجهزة أمنية في القطاع، إضافة إلى الخبرات من خلال التدريبات التي تلقاها ضباط حماس في دول كإيران. لكن الحركة استفادت أيضاً من مثالب كونها تنظيماً عقائدياً، يطبق مبادئ التنظيم الحديدي والولاء الكامل لمستويات القيادة المختلفة، ما انعكس بالضرورة في بنية الأجهزة الأمنية التي يعتمد قوامها البشري على عناصر من حماس أو مقرّبين منها. ولم تشذ حماس كثيراً عن القاعدة التي رسختها فتح التي تنظر إلى الانتماء التنظيمي كوسيلة لضمان النفوذ في المواقع السلطوية. وقد نجحت الحركة في تأسيس منظومة أمنية ترتكز على ما يقارب من 15000 عنصر، موزعين على أجهزة الأمن الوطني، الشرطة المدنية، الأمن والحماية، والأمن الداخلي. وهذا الأخير هو جهاز استخباري تولى مسؤولية تنفيذ السياسة الأمنية المتصلة ببسط النفوذ السياسي لحماس في غزة، ومراقبة خصومها وضربهم، وعلى رأسهم فتح. أما فتح، فإنّ إعادة تنظيم قطاعها الأمني في الضفة الغربية كانت عملية أكثر تعقيداً. فالقيادة الجديدة التي يمثلها الرئيس محمود عباس ورثت أجهزة مختلفة ذات وظائف متعددة ومتداخلة، وبمرجعيات غير واضحة. وكان هذا النمط من الإدارة يمثل مقاربة الراحل ياسر عرفات بهدف تنويع مراكز القوى الأمنية، وإذكاء المنافسة بينها بحيث تؤول مسؤولية التحكيم في ما بينها له وحده. وقد بدأ عباس خطوات فعلية لإصلاح الجهاز الأمني. فكان هناك قانون التقاعد للقوى الأمنية الذي أسهم في خفض عدد الضباط الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً بنسبة 90% بحلول2010، وسن القانون الرقم (8) لقوى الأمن في 2005، وهو يهدف بالأساس إلى توحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة كيانات هي: الأمن الوطني، الأمن الداخلي والاستخبارات العامة. لكن التحوّل النوعي حدث في 2007 عندما باشرت أميركا والاتحاد الأوروبي برنامجاً كاملاً لإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، بإشراف الجنرال كيث دايتون. وقد أنفقت الدول المشاركة في برنامج الإصلاح الأمني ما يقارب 450 مليون دولار منذ 2007. بالنسبة الى محمود عباس وغيره من قادة السلطة الفلسطينية، كان إصلاح الأجهزة الأمنية عملية ذات مضمون سياسي قبل أن تكون عملية ذات أبعاد تقنية. تمثل هذه العملية بالنسبة الى قيادة السلطة جزءاً من الجهود المبذولة لتقديم نموذج يلتزم تماماً بالشروط الواردة في الاتفاقات والتفاهمات الموقعة بين السلطة وإسرائيل، ويعمّق التنسيق الأمني بين الطرفين. كما يفرض النظام العام في الضفة الغربية من خلال تصفية الميليشيات العسكرية واحتكار استخدام العنف وحصره بالأجهزة الأمنية للسلطة، واستهداف البنية التنظيمية لحماس. مثّل الملف الأمني إحدى العقبات الرئيسية في وجه استكمال التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية. ففي فتح، كانوا ينظرون دائماً إلى أنّ المشكلة الأمنية قائمة في غزة فقط بسبب استيلاء حماس على مقار المؤسسة الأمنية الرسمية، واستبدال الأجهزة التي كانت قائمة بأخرى جديدة. وحتى اجتماع دمشق في تشرين الثاني 2010، الذي خُصص لمناقشة ملاحظات حماس على الملف الأمني، كان الإصرار الفتحاوي ومن ورائه دعم القيادة المصرية السابقة، على ضرورة أن لا يكون هناك تقاسم لأجهزة الأمن بين حماس وفتح. لكن الاتفاق الذي وقّع أخيراً في القاهرة يعيد في الواقع عقارب الساعة إلى الوراء، ويفرض على الطرفين معالجة هذا الملف في ضوء استراتيجية متكاملة لتوحيد الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها في الضفة وغزة.

> لأنّ الأجهزة بنيت على الولاء سيكون من الصعب توفير أرضية مشتركة لرجال حماس وفتح للعمل معاً

وأهم ما تنص عليه الورقة المصرية بشأن الموضوع الأمني هو تأليف لجنة أمنية عليا من ضباط مهنيين وتحت إشراف عربي، من أجل رسم السياسة الأمنية، وتنفيذ الاتفاق الخاص بالأمن خلال الفترة الانتقالية التي تمتد لعام كامل. ويعني ذلك أنّ الأجهزة الأمنية القائمة في كلّ من الضفة الغربية وغزة ستمارس مهماتها بصورة اعتيادية، لكن في ظل عملية دمج 3000 عنصر من السلطة الفلسطينية في أجهزة حماس، وصولاً إلى استعادة كامل عناصر الأمن الفلسطيني الذين استنكفوا عن أعمالهم بعد صيف 2007 إلى مواقعهم. غير أن تنفيذ اتفاق من هذا النوع قد تعوقه ثلاث مشكلات ذات طبيعة مختلفة.

هناك أولاً، المشكلة التقنية. فبسبب الطريقة التي أُسست فيها الأجهزة الأمنية بناءً على الولاء التنظيمي، فإنّه سيكون من الصعب توفير أرضية مشتركة لرجال أمن حماس وفتح للعمل معاً، وخاصة في ظلّ اختلاف المنظور الأمني والسياسي لكلّ من قيادتهما. وستطرح هذه المسألة تعمّق الهيمنة السلطوية على المجتمع في ظل وجود عشرات الآلاف من عناصر الأمن في مجتمع صغير وواقع تحت الاحتلال.

ثانياً، المشكلة المالية، إذ تدعو الحاجة الى دمج المزيد من عناصر الأمن التابعين لحماس أو فصائل أخرى في منظومة الأمن الفلسطينية لتوفير موارد مالية جديدة لدفع رواتبهم ومخصصات مقارّهم وأنشطتهم العملياتية اليومية. يعني ذلك زيادة في الأعباء المادية على موازنة السلطة المالية التي تمثّل فاتورة الأجهزة الأمنية حوالى 45% منها. وسيعني اتخاذ الدول المانحة وإسرائيل موقفاً سياسياً من السلطة قطعاً لأموال المساعدات الدولية عنها، وبالتالي عجزها عن توفير رواتب عناصر الأمن.

ثالثاً، المشكلة السياسية، وتعدّ أهم العقبات التي يمكن أن تواجه عملية الشراكة بين حماس وفتح. فالولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وإسرائيل التي استثمرت في بناء الجهاز الأمني الفلسطيني في الضفة الغربية، سيكون من الصعب عليها القبول بفكرة دمج حماس في هذا الجهاز. وإلى حد بعيد، قد يؤدي طرح هذه المسألة على مستوى النقاش الفلسطيني إلى تفجير الاتفاق من داخله، في ظل الرغبة التي يبديها الرئيس الفلسطيني لتأليف حكومة تلبي الاشتراطات الدولية.

ويعني ذلك في المحصلة النهائية أنّ الحفاظ على التوافق بين حماس وفتح في إطار اتفاق المصالحة يمكن أن يقوم على حدّ أدنى من التوافق السياسي، لكن في ظلّ وجود كيانين أمنيين ينفذان سياسات مختلفة لا يمكن أن تؤدي إلى قيام مؤسسة أمنية واحدة تخضع لإشراف مدني ويكون ولاء عناصرها للمؤسسة والقانون الأساسي. ومهما تكن النتائج التي ستنجم عن الانتخابات المزمع عقدها بعد عام من توقيع المصالحة، فإنها ستكون مهددة بوجود هذه التشكيلات المسلحة التي لن تكون ضامناً لعملية ديموقراطية، بل أدوات لمزيد من الصراع على السلطة والنفوذ.

* صحافي فلسطيني

الحدث

سوريا أمام تحدياتها

أعلن الرئيس السوري بشار الأسد تنفيذ خطوة إصلاحية جديدة تمثّلت بالعفو عن المنتمين إلى تيارات سياسية، بمن فيهم الإخوان المسلمون، في خطوة وصفتها المعارضة، التي بدأت اجتماعها في أنطاليا، بأنها غير كافية

الأسد يصدر عفواً عاماً يشمل «الإخوان»

أصدر الرئيس السوري بشار الأسد، مساء أمس، مرسوماً بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل 31 أيار يشمل المنتمين إلى تيارات سياسية.

وقالت وكالة الأنباء السورية (سانا) إن «مرسوم العفو يشمل كافة الموقوفين المنتمين إلى تيارات سياسية»، ما يعني المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة. وشمل العفو عن نصف العقوبات في الجنايات، شرط عدم وجود ادعاء شخصي.

وفي أول تعليق من المعارضة، رأى معارضان بارزان من المشاركين في مؤتمر المعارضة السورية في أنطاليا، جنوب تركيا، أن قرار العفو العام «غير كاف» و«تأخر كثيراً». وقال عبد الرزاق عيد، رئيس المجلس الوطني لإعلان دمشق في المهجر، إن «القرار تأخر كثيراً. طالبناه به منذ فترة طويلة». وأضاف لـ«فرانس برس»: «بالنسبة إلينا نحن صدى لصوت الشعب الذي أجمع على أنه يريد إسقاط النظام. ونحن نجتمع تحت شعار إسقاط النظام».

كذلك قال رئيس وفد الإخوان المسلمين إلى المؤتمر، ملحم الدروبي «إن الخطوة إيجابية، لكنها غير كافية، والإخوان يطالبون بمطالب الشعب الذي يطالب بالحرية ويريد إسقاط النظام». وأضاف: «إن دماء الشعب لن تذهب هدراً، وعلى من ارتكب جرائم أن يحاسب على فعلته».

وبعد إبلاغ المجتمعين بقرار العفو، انطلقت الأيدي بالتصفيق والأصوات بالهتاف: «الشعب يريد إسقاط النظام» و«الموت ولا المذلة»، و«إسلام ومسيحية، الشعب يريد الحرية»، مع التلويح بالأعلام السورية.

وافتتح مؤتمر أنطاليا أعماله أمس، على أن يختتم غداً، وسط تضارب في ما إذا كان سينبثق منه «مجلس وطني انتقالي» أو لا. وينعقد «المؤتمر السوري للتغيير» بهدف «بحث سبل دعم الثورة السورية في الداخل وضمان استمرارها»، بحسب بيان الدعوة إلى المؤتمر، الذي جاء فيه أن المؤتمر المذكور هو الأول فعلياً بعد اجتماع شارك فيه معارضون سوريون في إسطنبول في 26 نيسان الماضي، وكان في حينها بدعوة من منظمات تركية غير حكومية.

وفيما رأى رئيس الأمانة العامة لـ«إعلان دمشق» في الخارج، أنس العبدة، أن «الهدف الأساسي من هذا المؤتمر هو بحث كل السبل لدعم الثورة السورية وضمان استمرارها وتصعيدها للوصول إلى التغيير الديموقراطي المنشود»، نفى القيادي في «الإخوان»، ملحم الدروبي، المقيم بين كندا والسعودية، أن يكون هدف المؤتمر إنشاء مجلس انتقالي على غرار المجلس المقام في ليبيا. وقال الدروبي: «ليس من أهداف هذا المؤتمر تأسيس مجلس انتقالي، كذلك إننا غير معنيين حالياً بمناقشة دستور، فالهدف الأساسي الآن دعم الثورة لإسقاط بشار الأسد». غير أنّ صحيفة «حرييت» التركية أوضحت أنّ المؤتمر سيعين بالفعل مجلساً انتقالياً «لتمثيل الثورة السورية في المحافل الدولية».

من جهته، أكد الأستاذ الجامعي السوري المعارض، برهان غليون، المقيم في باريس، ولا يشارك في أعمال المؤتمر، أن هذا الاجتماع «هو بداية لتلمس الطريق من بعض أطراف المعارضة، ولن يكون المؤتمر الأخير على طريق تنظيمها». واعترف غليون بوجود «محاولات للمعارضة السورية لتأسيس هيئة وطنية تضم شخصيات عابرة للأحزاب تصدر وثيقة مبادئ». وأوضحت مصادر المؤتمر أن «نحو ثلث المشاركين قدموا من الداخل من طريق لبنان وتركيا، ويمثلون تنسيقيات الشبان المشاركين في تنظيم الاحتجاجات في الداخل».

في هذا الوقت، رفض حزب البعث الحاكم إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي تجعل من هذا الحزب «الحزب القائد للدولة والمجتمع»، بينما كشفت مصادر أن الحكومة تعكف حالياً على تأليف لجنة خلال الأيام القلية المقبلة من ذوي الكفاءات والخبرة لإعداد مشروع قانون الأحزاب. وأكد الأمين القطري المساعد لحزب البعث، محمد سعيد بختيان، «قلنا للمعارضين: هناك صندوق اقتراع، وإذا وصلتم للحكم وأصبحنا في المعارضة فألغوا المادة. هناك أولويات أخرى غير إلغاء هذه المادة». ونقلت صحيفة «الوطن» أن بختيان كشف أن آليات مشروع الحوار الوطني «ستُعلن خلال 48 ساعة».

وفي إطار «النقد الذاتي»، قال بختيان: «كنا في القيادة ندافع عن أخطاء بعض المسؤولين ونحاول تجميلها، الآن يجب أن يختلف الأمر ويجب المحاسبة. نعمل على محاسبة المسيء، ويجب أن نكشفه أمام الرأي العام». وأشار إلى أنه في السابق «لم يكن هناك منافس لحزب البعث، والآن سيكون هناك قانون أحزاب ومنافسة، ومع ذلك فنحن لا نخشى المنافسة فحزبنا له تاريخ كبير».

وعن هذا الموضوع، أكدت مصادر رفيعة المستوى أن حكومة عادل سفر تعكف حالياً على تأليف لجنة خلال الأيام القلية المقبلة من ذوي الكفاءات والخبرة لإعداد مشروع قانون الأحزاب «ليُصار إلى عرضه على المواطنين، عبر وسائل الإعلام وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم على مشروع القانون».

كذلك أعلنت وكالة «سانا» أن الحكومة السورية انتهت من إعداد مشروع قانون الانتخابات النيابية والمحلية، ونشرته على المواقع الإلكترونية التابعة

عن المواجهات المسلّحة في سوريا: إلى الشمال در!

ليس ما نشرته وكالة «الأسوشييتد برس» عن «استخدام مواطنين سوريين البنادق الآلية والقذائف الصاروخية لصدّ قوى الأمن» إلا تأكيداً لما يردّده منذ نحو شهرين معارضون تاريخيّون للنظام السوري عن وجود مسلّحين وعنف متبادل يجعل المستقبل السوري، في حال تفاقم الأزمة، مخيفاً

غسان سعود

تترقّب السلطة السوريّة إنهاء العمليّة العسكريّة في مدن حمص المتعدّدة للانتقال من الحدود البحرية والبرية مع لبنان إلى الحدود مع العراق، وتحديداً مدينة البوكمال. فالسلطة مقتنعة بأن الخطر الحقيقي الذي يتهدّدها هو سيطرة المحتجّين على مناطق حدودية (درعا، بانياس، تلكلخ، البوكمال) تمهيداً لتكرار سيناريو ليبيا، في ظل تأكيد الروايات المتناقلة أنّ «العنف المتبادل» سابق لمعركة الرستن، وكان حاضراً منذ اللحظة الأولى لاندلاع الاحتجاجات في سوريا.

في درعا، عرض وجهاء العشائر الدرعاوية على مسؤول الأمن في المنطقة أن يعتقلهم هم ويطلق سراح الأطفال الذين أوقفهم فرع الأمن للاشتباه في كتابتهم على جدران مدرستهم «الشعب يريد إسقاط النظام»، فأجابهم مسؤول الأمن آنذاك بطريقة مهينة، فترك أحد الحاضرين «العقال» على مكتب المسؤول وغادر مع الأعيان ليعودوا في الليلة نفسها. أهينت العشيرة، فنزلت إلى الأرض: أُحرق فرع الأمن والمحكمة وفروع الحزب وطُردت السلطة السورية بالقوّة من درعا. وبقيت درعا «محررة» حتى أعاد الجيش سلطة الدولة إليها. وعلى طريقة الأمن، تصرّف المحتجّون خلال الساعات القليلة التي استتبّت لهم الأمور في درعا: «معنا تبقى أو ضدنا ترحل». اسألوا مدير تحرير جريدة الثورة مصطفى المقداد وعشرات الآخرين عن منازلهم التي أحرقت؛ ليس صحيحاً أن كل ما تقوله السلطة كذب.

ومن درعا على الحدود السورية ـ الأردنية إلى الساحل، شقّ الجيش طريقه باتجاه الشاطئ الطرطوسي دون أن يلتفت في اليوم الأوّل إلى المحتجّين. لاحقاً، بعدما ضمن السيطرة نسبياً على طول الشاطئ، بدأت العملية العسكرية في طرطوس. لا بأس، يمكن تصديق شهود عيان الفضائيات العربية واعتبار كل من يعرض التلفزيون السوري اعترافاتهم شهود زور أو ممثلين أو مأجورين أو مرهّبين، لكن لا بدّ من التصديق أيضاً أن هدف الجيش من نشر الآلاف من جنوده في هذه المرحلة على الشاطئ لم يكن أبداً تحسين سمرة هؤلاء.

قبل الرستن، كانت تلكلخ. كان في المدينة قبل وصول الجيش إلى مشارفها ببضعة أيام حشد واعتصام مفتوح. لكنّ المعتصمين تفرّقوا وعائلات كثيرة نزحت عن المدينة المعزولة. أما الجيش، فما زال هناك. لا يمر يوم دون إعلان الجيش السوري إصابة أكثر من جندي في تلك المدينة. انتهت فعلياً العملية العسكرية في مدينة درعا خلال ثلاثة أيام، أمّا في تلكلخ، فالعملية مستمرة. والأكيد أن الجيش لا يقاتل نفسه في مدينة باتت شبه مهجورة. يُذكَر أن النازحين من تلكلخ

متظاهرون سوريون في بلدة كفرنبل أمس (رويترز)

للوزارات، بهدف طرحه على النقاش العام.
ورغم الهدوء الميداني النسبي، سُمع دوي إطلاق نار من رشاشات ثقيلة في مدينة الرستن قرب حمص، حيث يواصل الجيش عملياته لليوم الثالث على التوالي، بحسب ما أفاد ناشط حقوقي طلب عدم الكشف عن هويته. وأضاف أنه في تلبيسة «هناك عشرات الجرحى في أراض زراعية شمال المدينة، لكن الفرق الطبية لا يمكنها نجدتها بسبب تواصل العمليات العسكرية في هذه المنطقة».
من جهة أخرى، هاجم سكان مفوضية شرطة تلبيسة، واستولوا على أسلحة، وأحرق متظاهرون مساء الاثنين سيارة تابعة للأجهزة الأمنية في مدينة حمص، علماً بأن وكالة أنباء «أسوشييتد برس» أكّدت في اليومين الماضيين أن قتالاً يجري بين الجيش السوري ومسلحين في مدينة تلبيسة.
في هذا الوقت، أعربت الصين عن رفضها لمسودة قرار وزّعت في مجلس الأمن لإدانة سوريا، مبررة موقفها بأن الإحالة على مجلس الأمن «لن تساعد في تخفيف التوترات هناك»، فيما رحّب وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالحي بالإصلاحات الأخيرة في سوريا، مجدداً رفضه التدخل العسكري في البحرين.
بدورها، شجبت وزارة الخارجية الفرنسية «اللجوء إلى التعذيب داخل السجون السورية»، المستند إلى «شهادات موثقة». وقال المتحدث باسم الوزارة، برنار فاليرو، إن فرنسا «تدين بأقصى حزم العنف الأعمى والوحشي الذي تواصل أجهزة الأمن السورية اللجوء إليه، وتعرب عن صدمتها إزاء الشهادات الموثقة التي تتحدث عن عمليات التعذيب التي يتعرض لها المحتجّون السلميون داخل السجون السورية». ووصفت باريس الفتى حمزة الخطيب الذي قيل إنه توفي إثر تعذيبه على يد قوات الأمن السورية، بأنه «بات رمزاً» لهؤلاء «المحتجين الذين يتعرضون للتعذيب». وأضاف فاليرو: «يتوقف استقرار سوريا والمنطقة على إجراء إصلاحات سياسية عاجلة، تتجاوب مع المطامح المشروعة للشعب السوري في القيام بعملية نقل للسلطة».

مواطنون من تلبيسة هاجموا مفوضية الشرطة واستولوا على أسلحة، وحرق سيارة أمنية في حمص

أعربت الصين عن رفضها لمسودة قرار وزعت في مجلس الأمن لإدانة سوريا

المالكي للمعلم: الإصلاحات تحفظ أمن سوريا واستقرارها

أكّد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، خلال استقباله وزير الخارجية السوري وليد المعلم في بغداد أمس، أن «تحقيق الإصلاحات» في سوريا سيساعد على إحلال «الأمن والاستقرار» فيها. واستقبل المالكي المعلم في مكتبه وبحث معه «العلاقات الثنائية والأوضاع الجارية في المنطقة والتطوّرات على الساحة السورية»، بحسب ما ذكر بيان صادر عن مكتب المالكي تلقّت وكالة «فرانس برس» نسخة منه.
وأعلنت وزارة الخارجية العراقية على موقعها الإلكتروني أن المعلم «نقل رسالة من سيادة الرئيس (السوري) بشار الأسد الى السيّد المالكي حول العلاقات الثنائية».
وأكّد رئيس الوزراء العراقي خلال اللقاء «حرص العراق على استقرار سوريا وتحقيق الإصلاحات التي من شأنها المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار».
ودعا الى «تنشيط التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين».
وأكد وزير الخارجية السوري، من جهته، «الحاجة الى تنشيط العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين»، بحسب البيان الذي لم يدخل في تفاصيل المحادثات السياسية بين الجانبين.
وكان من المقرر أن يعقد الوزير السوري مؤتمراً صحافياً مع نظيره العراقي هوشيار زيباري عند الساعة الثانية عشرة ظهراً، لكن أُعلن إلغاؤه عند الساعة الرابعة.
وكان زيباري قد قال في مقابلة مع صحيفة ألمانية في الخامس من أيار الماضي، إن الرئيس السوري بشار الأسد «لم يتحرك بالسرعة الكافية»، عندما بدأت الاحتجاجات، وإن النظام السوري قد يواجه «صعوبة في البقاء» في ظلّ هذه الاحتجاجات.
وكانت العلاقات الدبلوماسية قد استؤنفت في أيلول من العام الماضي بعد انتهاء القطيعة بين البلدين إثر أزمة دبلوماسية حادّة استمرت أكثر من عام.
وكان المالكي قد زار دمشق منتصف تشرين الأول الماضي لتأكيد ذلك، تبعتها زيارة لنظيره السوري محمد ناجي عطري مطلع العام. واتفق البلدان في ايلول الماضي على إنهاء الازمة بإعادة سفيري البلدين الى مقري عملهما بعد أكثر من عام على استدعائهما المتبادل إثر توتر نجم عن موجة من التفجيرات هزّت بغداد صيف 2009. وكانت العلاقات الدبلوماسية قد استؤنفت بين البلدين في تشرين الثاني 2006 بعد قطيعة استمرت 26 عاماً، وذلك خلال زيارة وزير الخارجية وليد المعلم لبغداد في 21 تشرين الثاني من العام ذاته.
(رويترز، أ ف ب)

إلى لبنان أكّدوا عبر مختلف وسائل الإعلام أن النساء والأطفال نزحوا، أمّا الرجال، فبقوا في منازلهم يدافعون عن أرضهم؛ الدفاع عن الأرض لا يكون عادة بحمامة وغصن زيتون. تجار السلاح اللبنانيون الذين باعوا في الأسابيع القليلة الماضية كلّ ما في مستودعاتهم يعلمون ذلك. وبعيداً عن «الأسوشييتد برس»، لا يكاد يمرّ يوم دون إعلام أحد «الشهود العيان» الجماهير العربية أنّ من حق الشعب أن يدافع عن نفسه؛ فيما يتبيّن لتجار أسلحة الصيد اللبنانيين أن الـ«بومب أكشن» الذي فُقد من الأسواق أفضل وسائل الدفاع عن النفس.
وفي الرستن التي تبعد عن مدينة حمص 20 كلم وعن مدينة حماة 21 كلم، والتي ذكرت «الأسوشييتد برس» أنّ «قتالاً شرساً يحصل فيها بين الجيش والسكان يغذي المخاوف من احتمال تحول الانتفاضة الشعبية إلى نوع من النزاع المسلح على الطريقة الليبية»، يصف أحد النافذين في النظام ما تواجهه السلطة هناك بالتحدّي الأكثر تعقيداً حتى الآن بسبب موقع الرستن الجغرافي ـ الطائفي من جهة، وكثافة الضبّاط من أبناء الرستن في الجيش السوري (أكثر من مئة ضابط)، من جهة أخرى. وتدفع النقطة الثانية المراهنين إلى «الافتراض أن سقوط ضحايا في الرستن أو تعرض المدينة للقصف سيدفع بعض الضباط إلى إعلان موقف يراعي مشاعر أهلهم أو ينتفضون للظلم اللاحق بهم. وهكذا يحصل الانشقاق المنشود في الجيش». وقد ازداد هذا «السيناريو» وضوحاً بالنسبة إلى السلطة حين بدأت الفضائيات العربية وبعض المواقع الإلكترونية تأكيد حصول انشقاق في الجيش، وتصفيات، ونفي عشرات المواقع الإلكترونية خبر «الأسوشييتد برس» على أساس أن «ما تشهده الرستن ليس قتالاً بين الجيش والمحتجين، بل هو الجيش يقاتل نفسه». وهكذا، عمدت السلطة إلى التفرّج بأعصاب باردة على المحتجّين يُسقطون تمثال الرئيس الراحل حافظ الأسد، ويعتصمون بحرية تامة على مرأى الفضائيات العربية ومسمعها، ويهاجمون بعض المراكز العسكرية ليطوفوا بالجنود الممنوعين من إطلاق النار في أرجاء المدينة». وبقيت السلطة تراهن على قدرتها على تنفيس الاحتجاج الرستنيّ بالحوار، ولا سيما أن وزير الدفاع السابق العماد مصطفى طلاس الذي يعدّ محاوراً إيجابياً في نظر المعارضين، ابن الرستن. لكن في النهاية ثبت للسلطة، بحسب مصادرها، قبل بضعة أيام، أنّ المحتجين لا يؤمنون بأي شكل من أشكال الحوار مع السلطة القائمة من جهة، والرستنيّين النافذين في المؤسسة العسكرية متماسكون مع السلطة من جهة ثانية. فتوجه الجيش صوب الرستن. ما يحصل هناك، بحسب مصادر عسكرية سورية، يشبه كثيراً ما حصل في درعا وبانياس وتلكلخ.
وفي النتيجة، يمكن تكرار ما يفترض أنه بات معروفاً من الجميع: السلطة تخطئ حين تضع كل خصومها في سلّة واحدة (سلفيّين ـ تخريبيّين ـ عملاء)، والمعارضة تخطئ أو تقع في فخّ السلطة حين تسمح لأحد ألوانها أن يطغى، بحجة عنف السلطة، على ألوانها الأخرى. الأمر الذي يضاعف جدية الدعوات إلى حوار سريع وحلّ سياسيّ.

يصف أحد النافذين في النظام ما تواجهه السلطة في الرستن بالتحدي الأكثر تعقيداً حتى الآن

تصرف المحتجون أحياناً كرجال الأمن: معنا تبقى أو ضدنا ترحل

قضية

انتفاضة البحرين تقف اليوم على مفترق طرق؛ إما أن تستعيد عافيتها وتنهض من تحت الركام في انطلاقة جديدة وتتحدّى من جديد القمع وقتل النظام، وإما أن تخضع وتأخذ استراحة محارب ريثما تتغير الموازين لمصلحتها. الإشارات الأولى لا تُبشّر بالخير، ولا سيما مع كلمة الملك التي دشّنت المرحلة بآمال خائبة. لم تفتح صفحة بيضاء وتطلق حواراً وطنياً شاملاً، بل أزّمت الوضع بتسليمها ورقة الحوار إلى السلطة التنفيذية ورأسها، من كان الهدف شالأول للانتفاضة

ثورة البحرين ولعنتها

الملك يرفع حالة الطوارئ بإطلاق حوار مأزوم

وزيرا خارجية السعودية والبحرين خلال اجتماع لدول مجلس التعاون في الرياض الشهر الماضي (فهد شديد ـ رو

شهيرة سلوم

تستفيق البحرين اليوم على رفع حالة السلامة الوطنية (الطوارئ) التي أنهكتها على مدى شهرين ونصف شهر. كان الأمل أن يطوي الملك حمد بن عيسى الصفحة، بإصدار أمر يُلغي أحكام الأعدام عن المتظاهرين، ويطلق سراح المعتقلين، ويفتح حواراً وطنياً مع المعارضة، كما تحدثت شائعات قُبيل إطلالته أمس، لكنّه خيّب تلك الآمال.

دعا الملك، بحسب ما أوردت وكالة الأنباء الرسمية من تصريحات مجتزأة، السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى إطلاق حوار وطني شامل، من دون شروط مسبقة، ابتداءً من الأول من تموز، «ليبادر الجميع إلى الاشتراك فيه، ومن ثم تُرفع مرئيات الحوار إلينا لعرضها على المؤسسات الدستورية حسب اختصاصها». لم يذكر المعارضة أو وليّ العهد الذي كان قد كلّفه بالحوار في ما مضى. لكن بحسب التسريبات التي لم توردها الوكالة، قال إن «الرئيس الأميركي أخطأ لأن البحرين لا تقتصر على الوفاق». وسخر من المسيرات المتوقعة مع رفع حالة السلامة الوطنية عبر قوله «ألا يمتلك من يشارك في هذه المسيرات وظيفة؟». يبدو أن الملك نسي أن الحملة الأمنية في الأشهر الماضية نالت من أرزاق المواطنين عبر فصلهم من وظائفهم ومحاكمة من شارك في المسيرات. مضمون كلمته لا يدعو إلى التفاؤل، ولا سيما أنها استُبقت بخطوات غير مبشّرة، تمثّلت في استدعاء قيادة جمعية «الوفاق» المعارضة ونوابها إلى النيابة العسكرية. هكذا افتتح الملك مرحلة جديدة، لكنها مرحلة تكميلية لسابقاتها، ولن تكون في منأى عمّا فعلته أيدي النظام ضد الشعب البحريني على مدى أشهر مضت.

إن أمكن اختصار مأزق ثورة الأرخبيل، لكان ذلك في كلمتين، لعنة الدين التاريخية. بلد يتموضع بخجل بين عملاقين متجبّرين تحرّكهما غرائز المذهبية؛ الأول يلوّح له من وراء البحار متحسّساً عواطفه الإيديولوجية، والثاني يشدّه من خاصرته الجنوبية، مدّعياً أبوّة تتغذى من عقدة الهيمنة دون امتلاك الحق في معارضتها. ولكنها لم تمنع نشوء وترعرع حركات احتجاجية منذ عشرات السنين. الربيع الذي تشهده الساحات العربية لم يكن مشهداً جديداً على شعب البحرين. هو حركة اعتاد معايشتها منذ «غزو» أو «فتح» آل خليفة. ظنّ أنّ قوة رياح التغيير وأزهار الربيع العربي ستثمر في ربوعه، لكنّ لعنة المذهبية خيّبت أمله.

لاحت فكرة الانتفاضة مع ثورتي تونس ومصر. استعدّ الشباب لإعلان بيانهم الأول. كُتب وعُدّل أكثر من مرّة، لكنه حمل المضمون نفسه. دعا إلى «مسيرات سلمية وحضارية يومية اعتباراً من 14 شباط، والإفراج عن جميع المعتقلين، وإيقاف التجنيس السياسي والتحقيق فيه».

طالب شباب الثورة بإيقاف التعذيب وانتهاكات الحقوق، وتنحّي رئيس الوزراء، وحل البرلمان، وتحقيق التمثيل العادل، وإعداد دستور عقدي. مطالب إصلاحية تقترب من الملكية الدستورية. لم تذكر آل خليفة أو تدعو إلى إسقاطهم. أمام مفاجأة ما صنعته ثورتا مصر وتونس، تحرّك نظام آل خليفة في إجراءات استباقية لتخفيف حدّة أي تحركات احتجاجية. أعلن الملك مكرمات وخدمات. إجراءات لم توقف التحرك الموعود. عشية 14 شباط، خرجت مسيرات في كرزكان أظهرت أن طريق الانتفاضة سيُروى بالدماء. انطلق يوم الغضب البحريني وخرجت مسيرات متفرقة. رُفع شعار «التظاهرات سلمية إلى حين تحقيق المطالب الدستورية». وسقط الشهيد الأول علي مشيمع. لكن ذلك أعطى دفعاً جديداً للمحتجين الذين واصلوا تحركاتهم في اليوم التالي وعينهم على دوار اللؤلؤة، لتكون ساحة مركزية للثورة، فسقط الشهيد الثاني. عندها بدأت الجمعيات السياسية المعارضة الأساسية اللحاق بقطار الثورة، فاستقلّته «الوفاق» وأعلنت تعليق نشاطها البرلماني.

> تساءل الملك: ألا يمتلك من يشارك في هذه المسيرات وظيفة؟
>
> دول الخليج اتفقت على إطفاء انتفاضة البحرين، خوفاً من انتقال الشرارة إلى ربوعها

في هذه الأثناء، بدا الملك متأثراً ومعزياً بشهداء الثورة، واعداً بالإصلاح والحوار. لكن في الوقت نفسه، شعر الموالون بخطر هذه الموجة، فقرّروا التصدي لها في الشارع من خلال مسيرات مؤيّدة للملك. فكان «الفاتح»، الذي يرمز إلى «فتح» آل خليفة للجزيرة، مقابل «اللؤلؤة». الخبطة الأمنية الأولى أرادوها دموية. في الفجر الرابع للثورة، تسلل عناصر الجيش والأمن لمباغتة المحتجين نياماً في الدوار، وأمطروهم بالرصاص، فقتلوا 4 وجرحوا المئات. عملية شاملة. حوصر المحتجون ومُنعت الأطقم الطبية من الوصول إليهم، وانتشر الجيش في العاصمة وضواحيها. عملية وحشية دفعت بالمعارضة إلى الانسحاب من مجلس النواب.

وسط تنديد محلّي ودولي أمام استباحة الدماء، أطلق وليّ العهد مبادرة للحوار بتكليف من الملك وبترحيب دولي وخليجي، وأمر بسحب الجيش من العاصمة. عاد الهدوء الحذر، واستعاد المحتجّون شارعهم ودوارهم.

وبسبب تركيبة المجتمع البحريني، سخّر النظام عنصر المذهبية، فبات الشارع شارعين. واشتدت المنافسة بين «الفاتح» و«اللؤلؤة». من الساحة الأولى، انبثق تجمّع سياسي أعلن نفسه قوة أساسية في مشروع الحوار ورقماً صعباً في المعادلة البحرينية. قاد هذه القوة الرجل النافذ لدى النظام عبد اللطيف محمود

تقرير

الانتفاضة تستعدّ للنهوض مجدّداً

المنامة ـ أحمد صابر

في قراءة لفترة شهرين ونصف شهر مرّت على البحرين منذ واقعة دوار اللؤلؤة في 16 آذار الماضي، استطلعت «الأخبار» آراء مراقبين داخل الساحة البحرينية لمعرفة كيف تغيّرت مواقع القوى في الداخل. يقول أحد المراقبين «الملك خسر الطائفة الشيعية إلى الأبد، ولم يربح الطائفة السنّية. ها هي الكاتبة المفضّلة لديه سوسن الشاعر بدّلت ولاءها إلى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وقالت عنه بالحرف إنه رمز الطائفة السنيّة، ومن لا يصدق فعليه النزول إلى الشارع». ويضيف «وليّ العهد أضحى خارج اللعبة تماماً، ويكاد يخسر الحكم لولا بقية دعم أميركي وغربي تجدّد له بعد استنجاده بهم هو وفريقه الضعيف الموقع داخلياً. وبالطبع فإن سبب ضعفه هو أبوه الذي سلّم البلاد إلى جناح الخوالد، وجناح خليفة بن سلمان، ومن ورائهم نايف بن عبد العزيز».

مراقب آخر يرى أن «رئيس الوزراء هو الشخص الذي اختطف الطائفة السنيّة في البحرين، عبر احتواء كبار شيوخها ووجهائها وبعض الكتّاب الذين جيّشو له الشارع السنّي عبر خطاب غرائزي». ويوضح أنه «منذ إعلان قانون الطوارئ في 15 آذار، طلب خليفة بن سلمان من العائلة الحاكمة أن يؤدي نيابة عنها «الدور القذر»، لكنّه ورّط السُنّة معه، عبر إنشاء لجنة من تجار وأطباء وأفراد من «تجمع الوحدة الوطنية»، ونواب من التيار السلفي والإخوان المسلمين، وصحافيين، تلخّصت مهماتها في إلغاء المناقصات التي أُعطيت للتجار الشيعة، وفصل المديرين والموظفين الشيعة، ورفع قوائم للاعتقالات، وذلك لتدمير البنية الاجتماعية للبحرين، ومحاولة إعادة صياغتها. وكان يشرف على هذه اللجنة أحفاد رئيس الوزراء.

ويشير إلى أن «اللعب على الوتر الطائفي والوعود بالأموال والمناصب، أسهمت في ارتفاع أسهم خليفة بن سلمان؛ فنشر السُنّة صوره وهتفوا باسمه. في المقابل، اختفت صور الملك ووليّ عهده الذي أضحى مكروهاً لأنه مقتّنع بضرورة الحوار. هذا الأمر أدى إلى حرب صور بين منطقتي الرفاع والمحرق المواليتين. الأولى رفعت صور الملك، والثانية صور رئيس الوزراء. كذلك وقعت صدامات بين مناصري الطرفين. معركة أجبرت الملك على ابتعاث أحد أبنائه عبد الله إلى العوائل السنّية للتشديد على ضرورة الولاء للملك. لكن ما يريح الملك هو ولاء قائد الجيش خليفة بن أحمد له، لكنه لم يعد ولاءً مطلقاً. فخليفة بن أحمد أضحى يدلي بآرائه في الشأن السياسي الداخلي بعيداً عن مهمته الأساسية المقترنة بالقتل والقمع».

على الضفة الثانية، يرى مراقبون أن «الطائفة الشيعية وحلفاءها من القوى الوطنية المطالبين بالإصلاح بدت كتلة متماسكة». جمعية «الوفاق» بدت كأنها «الحصان الأسود» الذي نجح في حفظ سقف المطالب السياسية، بحسب رأي مراقب ثالث، يقول «بعد خنوع جمعيّتي المنبر التقدمي والتجمّع القومي (يسار) وانسحابهما العملي من تحالف الجمعيات السبع، بقيت «الوفاق» شبه وحيدة بعد إيقاف النيابة العسكرية نشاط جمعية «وعد» واعتقال أمينها العام إبراهيم شريف».

النهوض من تحت الركام

بعيداً عن دهاليز السياسة وأحاديث الحوار والاصطفافات الجديدة، تستعد قوى المعارضة للعودة إلى الشارع مجدداً، وعينها على منطقة دوار اللؤلؤة الذي هُدم واستُبدل بإشارات ضوئية. رغم أن «الوفاق» أكّدت في تصريحات لأمينها العام وبيانات متتالية أنها لا تحبّذ فكرة التجمع المركزي، ودعت

ويترز)

النيابة العسكرية تستدعي علي سلمان

قامت الأجهزة الأمنية والعسكرية في البحرين، أمس، بسلسلة من الاستدعاءات عبر القضاء العسكري للتحقيق مع عدد من المعارضين السياسيين والناشطين والموظفين في بعض الوزارات. وفي مقدمة هؤلاء، الأمين العام لجمعية «الوفاق» الشيخ علي سلمان ونواب «الوفاق» المستقيلين خليل مرزوق وعبد الجليل خليل ومحمد المزعل، الذين كان لهم ظهور إعلامي وميداني لافت. كذلك استُدعي الناشط الحقوقي ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب.

ويبدو أن هذه الاستدعاءات هي من بنات أفكار وزير الديوان خالد بن أحمد للتعبير عن مدى الاستياء من نشاط هؤلاء طوال قانون السلامة الوطنية. لكن مصادر قالت لـ«الأخبار» إنه يتوقع إخلاء سبيلهم في غضون ساعات قليلة، حيث إن النظام غير مستعد للمجازفة بصبّ الزيت على النار وإبقاء الأمين العام لـ«الوفاق» في اللحظات الأخيرة من قانون السلامة الوطنية.

(الأخبار)

وشخصيات سنيّة. اشتمّت المعارضة في هذا التجمّع «الوحدة الوطنية» رائحة مؤامرة من قبل النظام، واعتبرته تكملة لمشروع بندر الاجتثائي. في مقابل هذه التحركات السياسية، تواصلت المسيرات والاشتباكات. ومع سقوط الشهيد السابع، أطلق الملك مبادرة إيجابية، فأطلق سراح عدد من المعتقلين السياسيين، وأمر بإيقاف السير في بعض الدعاوى. خطوة مهّدت لعودة الزعيم المتشدد للمعارضة، الأمين العام لحركة «حق» حسن مشيمع.

بخجل إلى تظاهرات متفرقة. وتؤكد مصادر معارضة لـ«الأخبار» أنه لا «فيتو» من أي طرف في المعارضة على عودة المتظاهرين إلى الشارع. وتقول «لا يحق لنا منع أي أحد. ما جرى للشعب ليس قليلاً». وحتى اللحظة يبدو أن يوم الجمعة 3 حزيران هو اليوم الكبير. فقد اتفقت مختلف المكوّنات الشبابية على انطلاق مسيرات باتجاه «ميدان الشهداء»، في إشارة إلى دوار اللؤلؤة.

وأعلن ائتلاف شباب «14 فبراير»، الذي يضمّ 4 مجموعات، عدة فعاليات تبدأ مع رفع الطوارئ اليوم. وتشمل تظاهرات في القرى والمناطق، وصولاً إلى يوم الجمعة موعد التظاهر نحو ميدان الشهداء.

من جهتها، أكّدت حركة شباب «1 يونيو»، أنها ستضع إمكانياتها تحت تصرف المعارضة، مركّزةً أيضاً على يوم الجمعة للعودة. ويقول أحد قادة هذا المكوّن الشبابي «لم نتشكل سابقاً، لكن بعد إعلان قانون السلامة اختفت معظم المكوّنات الشبابية التي كانت تقود التظاهرات المنطلقة من دوار اللؤلؤة، لذا وضعنا لأنفسنا إطاراً شبابياً نعمل من خلاله على الأهداف المعلنة ذاتها للمعارضة، وهي وجود ملكية دستورية حقيقية في البحرين». كذلك أصدر المركز الإعلامي الذي نشأ على ضفاف الدوار السابق بياناً أكد فيه العودة إلى التظاهر.

في هذه الأثناء، انبرت وسائل الإعلام التابعة للسلطة لشنّ حملة على دعوات التظاهر، واتهمت «الوفاق» بالتحشيد لها. أما قوة الدفاع، فقد هدّد قائدها خليفة بن أحمد «إن عادوا عدنا 200 في المئة»، لكنها أعلنت أمس «انتهاء مهمتها بنجاح، وتسليم الأمن إلى الأمن العام والحرس الوطني».

انتهت حالة الطوارئ، وفُتحت العيون والآذان لرؤية الدخان الأبيض للحوار، أو تسجيل وقائع انتفاضة جديدة.

استكملها الملك بإقالة 4 وزراء. في هذه الأثناء، تحركت واشنطن وأرسلت رئيس هيئة الأركان مايكل مولن إلى المنامة.

الفعاليات الاحتجاجية نشطت بأشكال جديدة. سُيّرت تظاهرات باتجاه المرافق الحيوية، مبنى التربية والإعلام والداخلية، وأُقيمت سلسلة بشرية أمام مجلس الشورى. انضمت المدارس إلى الاحتجاجات، وشهدت ملاعبها انقسامات واشتباكات دقّت ناقوس الخطر. كذلك فعلت الجامعات، ونالت منها اشتباكات ذات بعد طائفي. ووقع المحظور. بلغ التأجيج الطائفي الخط الأحمر، ورُفع سقف الشعارات إلى إسقاط النظام، وعلت أصوات تهاجم حمد وآل خليفة. تكلّمت السعودية، وأعلن جناحها المتشدد نايف بن عبد العزيز أن أمن البحرين من أمن السعودية.

في أوائل آذار، دخل جيفري فيلتمان المنامة، فيما كان وليّ العهد يجول في الخليج للحصول على مباركة لحواره. لكن مع تأخر هذا الحوار، صعّدت المعارضة في الشارع بتكثيف المسيرات والسلاسل البشرية، وحوصر مقرّ الحكومة. دعوات إلى التهدئة والحوار وتحذيرات من التحشيد الطائفي وحركة دبلوماسية أوروبية، لم تمنع من تصاعد حدّة هذه الاحتجاجات والتوترات الطائفية، التي بلغت ذروتها مع الإعلان عن مسيرة في عقر دار الديوان الملكي، منطقة الرفاع.

باءت محاولات بعض القوى السياسية لمنع هذه المسيرة بالفشل. سارت التظاهرة ووصلت إلى أبواب الرفاع، وهتفت فليسقط حمد، والقوى الأمنية تُراقبها، وتسمع وتحمي المنطقة بطوق بشري. مرّت المسيرة بسلام، لكنها لوّحت بما هو أعظم. بالتزامن مع المسيرة، وصل وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، فيما قطع محتجّون طريق الملك فهد وأغلقوا المرفأ المالي. وقعت اشتباكات وإصابات، وبعدها بيوم بدأت طلائع سعودية من قوات «درع الجزيرة» غزو المملكة.

دخلت بعدها الانتفاضة في مرحلة جديدة من العقاب والتدويل. أُعلنت الأحكام العرفية، وسُلّمت البلاد إلى قوة الدفاع بقيادة خليفة بن أحمد، شقيق رئيس الديوان خالد بن أحمد، الجناح المتشدّد الذي يتبع نايف السعودي، وتوارى وليّ العهد عن الأنظار، وأُشير بأصابع الاتهام للمرة الأولى إلى طهران بتحريك الشارع البحريني.

في الشارع، انطلقت حملة أمنية غير مسبوقة على مختلف المستويات. عمليات «تمشيط وتطهير» لإخلاء الشارع من المحتجين لم تخل من الاشتباكات والقتلى، دفعت إلى استقالات جماعية للشيعة من المرافق الحكومية، استُتبعت بحملة اعتقالات طالت قيادة المعارضة، وانتقلت إلى الجسم الطبي البحريني فعاثت فيه تنكيلاً واعتقالاً.

بتدويل الأزمة، نشطت الوساطات الدولية، من كويتية وتركية، باتجاه دول صنع القرار في الرياض وطهران، مع تصعيد الحملة ضدّ إيران.

من الحملة على الأطباء، انتقلت القوات البحرينية وحليفتها إلى استهداف دور العبادة، وظهر شكل غير مسبوق في المملكة من خلال تطبيق نظام وهّابي عبر إزالة الأضرحة ومنع الاحتفالات الدينية. بعدها أتى دور الطلاب والمدارس والجامعات، فأُوقفت العشرات من البعثات الدراسية لطلاب متعاطفين مع الاحتجاجات. وتواصل مسلسل العقاب لينال الموظفين عبر حملة فصل وتحقيقات شملت المئات، ثم الصحافة بإيقاف صحيفة «الوسط»، وطرد رؤساء تحريرها، وإحالتهم على التحقيق. وهنا لا بد من تأكيد الدور المحوري الذي أدّاه تلفزيون البحرين في حملات التحريض والعقاب. على مستوى الجمعيات السياسية، أُوقفت جمعية «وعد» اليسارية، ولُوّح بإيقاف جمعيّتي «الوفاق» و«العمل» قبل أن تتراجع السلطة. لبنان أيضاً دخل إلى الأزمة من بوابة حزب الله. تعرّض اللبنانيون لحملة عقاب واسعة من قبل سلطات المنامة. واتهم وزير خارجيتها الحزب بالتدخل في الأزمة والإشراف على الحركات الاحتجاجية.

دول الخليج اتفقت على إطفاء انتفاضة شعب البحرين، خوفاً من انتقال الشرارة إلى ربوعها، وصعّدت تحركاتها ضدّ إيران، متّهمة إياها بالوقوف وراء الاحتجاجات. ولم تر في الشعب الأعزل سوى مجموعة طائفية. غداً يومٌ آخر، لكن العقاب كان شاملاً. تُرك الشعب البحريني وحده. اكتفت بعض الأصوات بالتنديد ووقف الانتهاكات، لكن لا حياة لمن تُنادي. التقاء المصالح الإقليمية والدولية خنق صوته. أنهكه التحامل على حقوقه. قد يكون نظام آل خليفة أطفأ شعلة الانتفاضة، ولكنه زرع بذور ألم وحقد وطائفية بغيضة، الخوف كل الخوف أن تنمو هذه البذور وتنضج وتعود لتنتقم.

عربيات دوليات

مقتل ثلاثة في انفجار «غامض» في غزة

أعلن مصدر طبي وشهود عيان، أن ثلاثة مقاتلين فلسطينيين قتلوا في انفجار «غامض» أمس في موقع تدريب عسكري تابع للجان المقاومة الشعبية في رفح جنوب قطاع غزة. وقال المتحدث باسم لجنة الإسعاف والطوارئ في قطاع غزة، أدهم أبو سلمية، أن «ثلاثة شهداء سقطوا وأصيب 4 آخرون في انفجار داخل موقع تابع للمقاومة الشعبية في منطقة تل السلطان في رفح»، فيما أوضح شهود عيان أن الانفجار «ناتج من خلل فني خلال تدريبات عسكرية في الموقع».

(أ ف ب)

فياض: تقصير المانحين وراء أزمة السلطة المالية

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض (الصورة)، أن السلطة الفلسطينية ما زالت تعاني أزمة مالية بسبب تقصير المانحين والمتبرعين في دفع الالتزامات التي تعهدوا لها بها. وقال فياض في مؤتمر صحافي في مكتبه في رام الله عقب توقيع اتفاقية مع الحكومة اليابانية تتبرع بموجبها اليابان بـ8,5 ملايين دولار للسلطة الفلسطينية، إن «الأزمة المالية قائمة حتى الآن، منذ أواسط 2010 بسبب عدم ورود ما يكفي من مساعدات خارجية، وخاصة المخصص منها لدعم الموازنة الفلسطينية»، مشيراً إلى أن الحكومة «تسعى جاهدة لتفادي حدة هذه الأزمة».

(أ ف ب)

الاحتلال يعتقل 12 ناشطاً في الجهاد الإسلامي

أعلنت متحدثة عسكرية إسرائيلية ومصادر أمنية فلسطينية أن الجيش الإسرائيلي اعتقل 12 ناشطاً في حركة الجهاد الإسلامي. وقالت المتحدثة إن «قواتنا اعتقلت هذه الليلة (أول من أمس) في منطقة جنين 12 فلسطينياً، هم مسؤولون كبار في الجهاد الإسلامي، يشتبه في أنهم خططوا لأنشطة إرهابية»، مشيرةً إلى أنه «يشتبه في أنهم حوّلوا أموالاً بنحو غير قانوني، وأنهم أقاموا في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) البنى التحتية لشبكات إرهابية». من جهتها، أوضحت مصادر أمنية فلسطينية أن من بين المعتقلين امرأتين، الأولى منى قعدان، وتتولى إدارة جمعية إسلامية تدعى «البارة»، فيما المرأة الثانية هي الطالبة سجا شيباني وتعمل في جمعية إسلامية خيرية.

(أ ف ب)

تركيا الجديدة

الحيويّة التي تعيشها الديموقراطيّة التركيّة منذ فترة، تفرز ظواهر سياسية تخرج إلى العلن في لحظات حرجة كتلك التي ترافق الحملات الانتخابية للاستحقاق الأهم في 12 حزيران. فمن أجل الفوز بصوت هنا وآخر هناك، تزول المحظورات ويصبح كل شيء مباحاً

فصول من الجنون التركي جنس وأعداء أشقاء

أرنست خوري

تشهد حملات الأحزاب في هذه الأيام فضائح وتحوّلات من الصعب أن تحصل إلا في تركيا وفي زمن الانتخابات تحديداً؛ من هنا، بات التعاطي الشعبي طبيعياً مع مسائل غير طبيعية بتاتاً، مثل ترشيح أكبر حزبين معارضين، «الشعب الجمهوري» و«الحركة القومية التركية»، أسماء تخضع للمحاكمة بتهم التورط في عصابات «إرغينيكون»، أو ترشّح ابن مؤسس الحزب الفاشي التركي على لوائح حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي الحاكم، بالتزامن مع انضمام قيادات من نفس الحزب القومي المتطرف إلى حزب «السلام والديموقراطية» الكردي المحسوب مباشرة على «العمال الكردستاني». كذلك، هبّت رياح الفضائح الجنسية بقوة على بعض الأحزاب، مهدِّدةً إياها بخسارة ما بقي لها من صدقيّة وشعبيّة.

وشُغلت الأوساط السياسية التركية في الشهرين الماضيين بالفضائح الجنسية التي تلاحق قادة حزب «الحركة القومية» اليميني المتشدد، إذ تكفّلت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «طوباوية مختلفة» بتدمير جزء كبير من الرصيد الشعبي والأخلاقي الباقي لهذا الحزب، الذي يرأسه أحد رموز اليمين الفاشي التركي دولة بهشلي، الذي تولى منصب نائب رئيس الحكومة بين عامي 1999 و2002. وقد بثّت هذه المجموعة عدداً كبيراً من الأفلام الجنسية من «العيار الثقيل»، التي أدّت إلى استقالة عدد كبير من مسؤولي الحزب ونوابه، وتراجع عدد من قادته عن الترشح للانتخابات. واعتمدت المنظمة أسلوب الابتزاز الواضح، إذ راحت تهدد، في كل مرة، مجموعة من المرشحين والقادة الحزبيين، بينهم بهشلي، ببث أشرطتهم الجنسية إذا لم ينسحبوا أو يستقيلوا، وهو ما أثمر حين استقال عدد من مسؤولي الحزب. وهناك احتمالان بشأن الهوية الحقيقية لهذه المجموعة؛ إما إنها منظمة داخل الحزب «تريد تنظيف الحزب» على حد ما جاء في بيان لها، أو أنّ تسريب الفضائح من عمل أجهزة استخبارية مرتبطة بالحكومة وبحزبها للقضاء على «الحركة القومية»، وفق اتهامات الحزب اليميني المتطرف لـ«العدالة والتنمية» الحاكم.

وقد يكون أحد أبرز المرشحين على لوائح الحزب الحاكم هو أحمد أربسلان توركيش، الذي مثّل ترشحه على لوائح «العدالة والتنمية» بعدما استقال من «الحركة القومية»، صدمة حقيقية في البلاد، لأن الرجل ليس سوى نجل أربسلان توركيش، مؤسس حزب الحركة القومية التركية الذي يُعدّ بمثابة النسخة التركية من الفاشية. وفي تبريره لترشحه على لوائح حزب رجب طيب أردوغان، قال توركيش إنه لم يتلقَّ عرضاً من «الحركة القومية» للترشح على لوائحه، بالإضافة إلى أنّ العرض الذي قدمه له «العدالة والتنمية» والتصنيف الذي وضع فيه على لائحة المرشحين أعجبه. وترشيح الحزب الحاكم لأحمد توركيش ليس مجرد لعبة انتخابية لتقسيم صفوف «الحركة القومية»، إذ إنه ينافس في إسطنبول، المدينة الأكبر في البلاد والتي تتمثل بـ85 نائباً، وهي شبه محسومة لـ «العدالة والتنمية». وسيكون أحمد توركيش في منافسة مع شقيقه توغرول توركيش المرشح على لائحة حزب والده «الحركة القومية».

فضيحة أكبر تعيشها الحياة السياسية الانتخابية في تركيا هذه الأيام، عبّرت عنها استقالة مجموعة من قادة «الحركة القومية»، الحزب القومي المتشدد والعنصري والمعادي جداً للأكراد، لينضمّوا إلى حزب الأكراد، «السلام والديموقراطية». زلزال حصلت وقائعه في محافظة فان، شرق البلاد، عندما استقال مسؤول «الحركة القومية» هناك، عمر بوزكرت، بالاضافة إلى الأعضاء الـ16 للمكتب التنفيذي في المحافظة، لينضموا إلى الحزب الذي يمثل الحركة القومية الكردية، لا التركية، أي «السلام والديموقراطية». وبوزكرت نفسه كان اسماً بارزاً جداً في حزبه من حيث التشدد القومي التركي، وهو يحمل لقب «الذئب الرمادي»، الشعار المقدس للفاشيين الأتراك. وفور تقديمهم استقالتهم يوم الاثنين الماضي، زار المستقيلون الـ17 مكتب المرشح (المستقل نظرياً) عن الحزب الكردي كمال أكتاش، وأعلنوا دعمهم له. حتى إن بوزكرت خاطب حزبه السابق وناخبيه بالقول: «على جميع المنتسبين إلى الأحزاب في شرق وجنوب شرق تركيا أن يستقيلوا فوراً وأن ينضموا إلى حزب السلام والديموقراطية» (الكردي).

أما «الوقاحة» السياسية الكبرى، فكانت ترشيح شيخ المعارضة العلمانية، حزب «الشعب الجمهوري»، 9 متهمين بالتورط بجرائم «إرغينيكون» على لوائحه، أبرزهم على الاطلاق الجنرال المتقاعد شتين دوغان، وهو ما لم يرضَ حزب «الحركة القومية» إلا أن ينافسه فيه، فأقدم على ترشيح متهمين آخرين أيضاً. خطوة أقدم عليها «الشعب الجمهوري» رغم استطلاعات الرأي التي كشفت أن 76,8 في المئة من جمهور الحزب يرفضون التصويت لحزب يرشّح متهمين بالانتماء إلى «إرغينيكون».

وإرغينيكون هي عصابات ألّفها ورعاها النظام التركي وجيشه في مرحلة الحرب الباردة وبعدها، في ما عُرف بـ«الدولة العميقة»، بهدف «حماية الجمهورية من الأعداء»، الشيوعيين والإسلاميين والأكراد تحديداً، وضمّت في صفوفها جنرالات في الجيش والشرطة وقضاة وسياسيين وصحافيين ورجال دين وأعمال. ومنذ عام 2008، تاريخ إحباط آخر محاولات إرغينيكون للانقلاب عسكرياً على حكومة «العدالة والتنمية»، يخضع المئات من المتهمين للمحاكمة بأكبر التهم: الإرهاب، العنف المسلح، ارتكاب الجرائم والتصفيات والإعداد لانقلابات عسكرية.

(غداً: أردوغان يفقد صوابه: تركيّا ستصبح عاصمةً للعالم)

زعيم الحركة القومية التركية دولت بهشلي في حملته الانتخابية في إسطنبول (عثمان أورسال ـ رويترز)

مرشحون أرمن ويهود ومسيحيون

يرجَّح أن يصل إلى البرلمان التركي الجديد نائب واحد على الأقل، من الأقليّات غير المسلمة، أكان مسيحياً (أرمنياً أو يونانياً) أم يهودياً. ويرشّح حزب العدالة والتنمية في هذه الدورة الانتخابية، 78 امرأة (غير محجّبات)، بينما لدى حزب «الشعب الجمهوري» 109 مرشحات. ولكل من الحزبين الرئيسيين 14 مرشحاً مقعداً. ومن الأمور اللافتة، ترشيح الحزب الحاكم عدداً من غير المسلمين، رغم أنه لا وجود لبند في القانون التركي يخصّص كوتا نيابية معيّنة للأقليات، علماً أنّ حزب رجب طيب أردوغان قرر استبعاد أكثر من نصف النوّاب الذين كانوا يشغلون مقاعد برلمانية لتجديد الجيل السياسي والحزبي. ولـ«العدالة والتنمية» مرشح مسيحي أشوري، وآخر مسيحي، روم أرثوذكس، بالاضافة إلى مرشحِين أرمنيَّين، في مقابل مرشح أرمني واحد وآخر مسيحي أرثوذكسي وآخر يهودي على لوائح «الشعب الجمهوري»، إضافة إلى مرشح أرمني في «الحركة القومية التركية» الذي لديه أيضاً مرشح يهودي، شأنه شأن حزب «صوت الشعب» الذي تأسس في الفترة الأخيرة، برئاسة نعمان كورتولوش، القيادي السابق في حزب «السعادة» الإسلامي، الذي رشّح يهودياً على لوائحه. علماً وجود آخر يهودي في البرلمان التركي كان في عام 1999.

تقرير

طهران تمنع طائرة ميركل «مؤقتاً» من المرور في أجوائها

أثار منع إيران أمس طائرة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل من التحليق في أجوائها، أثناء توجّهها إلى الهند، توتراً دبلوماسياً، كما أدى إلى تأخير وصولها إلى نيودلهي، حيث وقّعت اتفاقات شملت التعاون في مجال الفيزياء النووية.

ومُنعت طائرة ميركل التي كانت في طريقها للقيام بزيارة رسمية للهند، مؤقتاً، من التحليق فوق إيران، حسبما أعلن المتحدث باسمها ستيفن شيبرت، عبر موقع «تويتر». وكتب شيبرت الذي يرافق المستشارة، أنها كانت «بداية غير اعتيادية للرحلة إلى الهند»، مضيفاً أن «إيران ترفض مؤقتاً تحليق طائرة المستشارة (فوق أراضيها)، وهبوط مع تأخير في (الوصول إلى) نيودلهي» لأكثر من ساعتين. وبعد مفاوضات استمرت نحو ساعة، توسّطت فيها تركيا ووزارة الخارجية الألمانية، سُمح لطائرة المستشارة بالعبور فوق المجال الجوي الإيراني. وذكر موقع «دويتشه فيله» الألماني الرسمي، نقلاً عن بيانات الحكومة الألمانية، أن الطائرة حصلت من برلين على الضوء الأخضر للعبور فوق إيران قبل إقلاعها مساء الاثنين، إلا أن إيران نفت هذا الأمر بعد ذلك.

في المقابل، أعلن وزير الخارجية الألماني، غيدو فسترفيله، أنه استدعى السفير الإيراني لدى برلين، علي رضا شيخ عطار، للاحتجاج على رفض طهران السماح بتحليق طائرة ميركل فوق أراضيها. ورأى فسترفيله أن منع طائرة المستشارة من التحليق في الأجواء الإيرانية هو أمر «غير مقبول على الإطلاق». وأضاف في بيان «إنه عدم احترام لألمانيا، لذا استدعيت السفير الإيراني لدى برلين. نقول بوضوح شديد إن هذا المساس بالمواثيق الدولية لا يمكن أن تقبل به ألمانيا». من جهته، برر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمانبرست، الحادثة بـ «مشكلة تقنية جرت تسويتها على الفور، وتمكنت الطائرة من متابعة طريقها».

وأضاف «إن الأذونات الضرورية أعطيت لعبور طائرة المستشارة الألمانية المجال الجوي الإيراني، وقد أُبلغت سفارة ألمانيا ذلك». علماً بأن هذا الإجراء لم يسر على طائرة ثانية كانت تقلّ وزراء ألماناً وأعضاءً آخرين في الوفد المرافق لميركل.

وكانت ميركل قد غادرت ألمانيا مساء أول من أمس متجهة إلى نيودلهي للقاء رئيس الوزراء مانموهان سينغ والرئيس براتيبا باتيل. وخلال مؤتمر صحافي مع سينغ، لم تشأ ميركل الخوض في تفاصيل ما جرى، وقالت «أنا سعيدة جداً بالوصول سالمة إلى هنا. كل شيء تمّ على ما يرام، وعلينا أن نبدأ المشاورات الهندية الألمانية، هذا هو الأهم».

(أ ف ب، الأخبار)

تقرير

انهيار الهدنة في صنعاء ومزيد من القتلى في تعز وزنجبار

شهدت العاصمة اليمنية أمس عودة المعارك بين القوات الحكومية الموالية للرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، وأنصار زعيم قبائل حاشد، صادق الأحمر، بعد انهيار الهدنة الهشة التي نجح وسطاء يمنيون في إرسائها يوم الخميس الماضي، فيما تبادل الطرفان الاتهامات بخرق الهدنة ودفع البلاد نحو حرب أهلية.

وأدت المواجهات التي تجددت منذ ليل أول من أمس في حي الحصبة في شمال صنعاء حيث يقع منزل الأحمر، إلى مقتل سبعة من أنصاره، فيما تحدث شهود عن ارتفاع سحابة من الدخان الأسود من منزل الأحمر بعد تجدد القصف عليه.

واتهمت السلطات الأحمر بإنهاء الهدنة، فيما اتهمت مصادر قريبة من الأحمر السلطات بخرق الهدنة من خلال إطلاق النار مجدداً على منزل الأحمر، الأمر الذي أدى إلى تجدد المعارك.

وفي السياق، أعلن مدير مكتب الأحمر عبد القوي القيسي «سيطرة أنصاره على عدد من المباني الحكومية»، بينها مبنى وزارة الداخلية والمقر الرئيسي لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، ومبنى هيئة المساحة وقسم شرطة الحصبة ومبنى وزارة الإدارة المحلية، فيما أعلنت السلطات اليمنية سيطرة أنصار الأحمر على مؤسسة المياه والريف والشارع المؤدي إلى مبنى التلفزيون اليمني.

أما في تعز، فلم يكد المعتصمون ينهون لملمة جثث أقرانهم الذين سقطوا في مجزرة ساحة الحرية قبل يومين، حتى أعاد النظام استهدافهم، مسبباً مقتل سبعة محتجين. وذكر شهود عيان أن خمسة متظاهرين سقطوا وفارقوا الحياة بين أيدي رفاقهم في وسط تعز، فيما قتل اثنان آخران عندما حاولت حشود من أبناء الأرياف المجاورة لتعز الدخول إلى المدينة للتظاهر واشتبكوا مع الشرطة. ولفت الشهود إلى أن حالة من الفوضى تعم تعز، بعدما سجل انتشار أمني كثيف لمنع تنظيم تظاهرات ضخمة يسعى المحتجون المطالبون بإسقاط النظام إلى تنظيمها، تنديداً باقتحام السلطات ساحة الاعتصام وإخلائها بالقوة.

على صعيد آخر، قتل 21 جندياً يمنياً وأُصيب عشرات آخرون بجروح في المواجهات المستمرة مع مسلحين يعتقد أنهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة في مدينة زنجبار، ليرتفع عدد الجنود والضباط الذين قتلوا منذ بدء المواجهات قبل أيام إلى 85، فيما لم يعرف على وجه الدقة عدد قتلى التنظيم الذين قدرتهم مصادر مستقلة بأنهم لا يقلون عن مئتي قتيل. وفيما شنّ سلاح الجو اليمني لليوم الثاني قصفاً صاروخياً استهدف مواقع يعتقد أنها لمقاتلي التنظيم، انفجرت سيارة مفخخة لدى مرور قافلة عسكرية قرب مدينة زنجبار أدت إلى مقتل 5 جنود.

وفي خضم التصعيد السياسي والعسكري، الذي يشهده اليمن على أكثر من جبهة، تزايدت الضغوط على الرئيس اليمني لتوقيع اتفاق نقل السلطة الذي توسطت فيه دول خليجية.

وفي السياق، أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، أن استخدام القوة في تعز باليمن قد «صدمها»، وكررت مطالبة الرئيس اليمني بالتوقيع «فوراً» على اتفاق انتقال السلطة، فيما نددت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي، بالاستخدام المفرط للعنف مع المتظاهرين المناهضين للحكومة.

من جهته، طالب وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، ألستير بيرت، الحكومة اليمنية وقوات الأمن بممارسة ضبط النفس والإيفاء بمسؤولياتها لحماية الشعب اليمني وصيانة الحقوق والحريات الأساسية التي من حقه التمتع بها، ومحاسبة المسؤولين عن استخدام القوة المفرطة. وحذّر النظام اليمني من «أن يد العدالة الدولية طويلة، وعليه أن يدرك ذلك»، فيما دعا المواطنين البريطانيين الذين لا يزالون في اليمن إلى «المغادرة فوراً».

(أ ف ب، رويترز، يو بي آي)

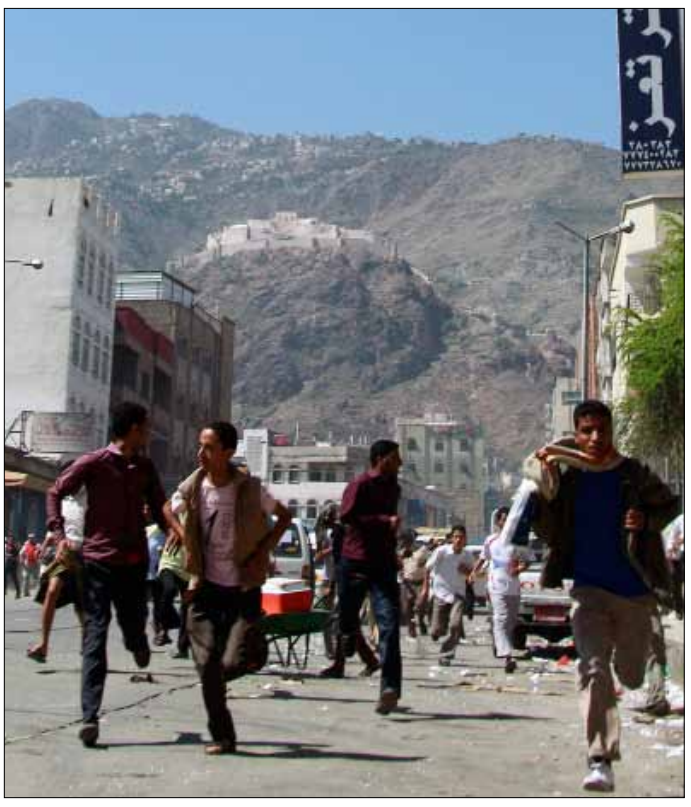

محتجون يفرون بعد اطلاق القوات الأمنية النار باتجاههم في تعز (خالد عبد الله – رويترز)

زوما: القذافي مصمم على البقاء

فيما أعلن رئيس جنوب أفريقيا، أن القذافي غير مستعد لمغادرة ليبيا، رأى وزير الخارجية الإيطالي، أن «نظام القذافي انتهى»

فراتيني: نظام القذافي انتهى وعليه أن يتنحى

غداة تصريح الأمين العام لحلف شمالي الأطلسي، أندرس فوغ راسموسن، توقع فيه قرب نهاية الزعيم الليبي معمر القذافي، قال وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني خلال زيارة لبنغازي أمس، إن «نظام القذافي انتهى، عليه أن يتنحى، وأن يغادر البلاد». وأضاف فراتيني، خلال مؤتمر صحافي مع المكلف الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الانتقالي، علي العيساوي: «إن مساعديه (القذافي) القريبين تركوه، لم يعد لديه دعم دولي، قادة دول مجموعة الثماني يرفضونه: عليه أن يرحل». ورأى أنه لإجبار القذافي على الرحيل «علينا أن نواصل ضغطنا العسكري ونشدد العقوبات الاقتصادية لضمان عدم تراجع التحرك لمصلحة الشعب الليبي».

وتأتي زيارة وزير الخارجية الإيطالي لبنغازي لتدشين قنصلية بلاده في المدينة من جديد بعد إغلاقها عام 2006. يشار إلى أن إيطاليا أعلنت أنها سترسل إلى ليبيا عشرة مستشارين عسكريين للتنسيق مع المجلس الوطني الانتقالي، وذلك أسوة بفرنسا وبريطانيا.

أما رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، فقد أعلن في بيان صدر عقب اجتماعه مع القذافي في طرابلس أول من أمس، أن الزعيم الليبي طالب بإنهاء حملة القصف التي يقوم بها حلف شمالي الأطلسي. وجاء في البيان أن القذافي «أكد عدم استعداده لمغادرة بلاده رغم الصعوبات. السلامة الشخصية للعقيد القذافي مثار قلق».

وكانت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، مايتي نكوانا ماشاباني، قد دعت إلى وقف إطلاق نار فوري في طرابلس.

وقالت أمام البرلمان في كيب تاون: «بموجب قرار الاتحاد الأفريقي حول ليبيا، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري، ويمكن التحقق منه لإطلاق النار لتشجيع الأطراف المتحاربة على بدء حوار من أجل انتقال ديموقراطي».

وفي أجواء طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس اوكامبو، إصدار مذكرة توقيف بحق القذافي لاتهامه بارتكاب جرائم بحق الإنسانية، قالت صحيفة «ذي تايمز» الجنوب أفريقية، إن مسؤولين ليبيين توصلوا إلى اتفاق مع مكتب محاماة جنوب أفريقي باسم «لانغا أتورنيز» لتأمين استشارات قانونية وخدمات للقذافي وقادة آخرين.

وكانت ليبيا قد مولت حزب جاكوب زوما (المؤتمر الأفريقي) خلال نضاله ضد نظام الفصل العنصري الذي سقط في 1994، ووظفت استثمارات كبيرة في هذا البلد.

من جهة ثانية، أعربت روسيا عن استعدادها لإرسال فريق من الخبراء إلى ليبيا، والتحقيق في التقارير عن مقتل ابن الزعيم الليبي معمر القذافي و3 من أحفاده. ونقلت وكالة الأنباء الروسية «نوفوستي» عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية، ألكسندر لوكاشيفيتش، قوله «إذا تلقت طلباً رسمياً، فستكون روسيا مستعدة لإرسال خبراء كفوئين إلى طرابلس». وأضاف لوكاشيفيتش: «من المهم توضيح الأمر؛ لأنه لا يجب استخدام مسائل الحياة والموت لأهداف البروباغندا». يشار إلى أن رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلوسكوني، شكك في التقارير عن مقتل ابن القذافي و3 من أحفاده في قصف لحلف شمالي الأطلسي، قائلاً إن قوات التحالف ترى أن الأمر «بروباغندا». في غضون ذلك، قال وزير الدفاع الفرنسي، جيرار لونغيه، إن نشر طائرات عمودية في ليبيا قد يحدث قريباً. لكنه أبلغ وكالة «رويترز»، أنه ليس بوسعه أن يحدد بنحو قاطع وقت حدوث ذلك، مكتفياً بالقول: «بأي حال... بسرعة جداً».

من ناحية ثانية، وصل ثلاثة سجناء مفرج عنهم كان يحتجزهم نظام الزعيم الليبي إلى بنغازي يوم الأحد الماضي، على متن طائرة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، فيما ظهر في روما ثمانية ضباط كبار في الجيش الليبي قالوا إنهم جزء من مجموعة مؤلفة من 120 مسؤولاً عسكرياً وجندياً فروا من قوات القذافي في الأيام القليلة الماضية، حسبما ذكرت وكالة «رويترز».

(أ ف ب، يو بي آي، رويترز)

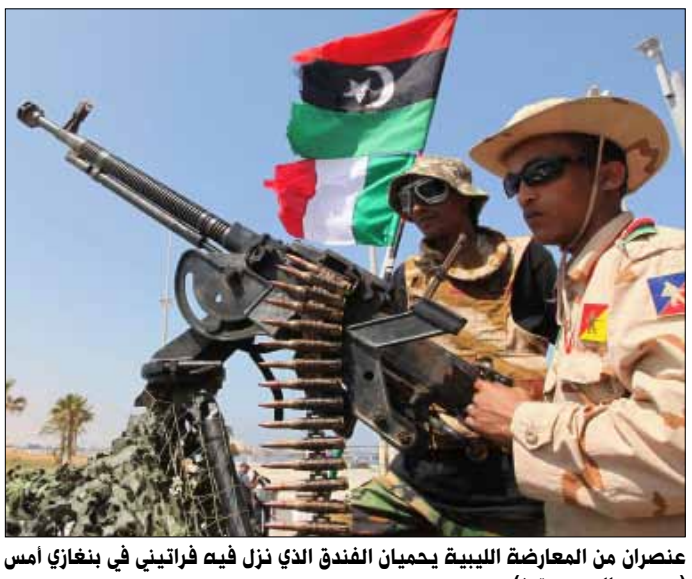

عنصران من المعارضة الليبية يحميان الفندق الذي نزل فيه فراتيني في بنغازي أمس (محمد سالم ـ رويترز)

نشر طائرات عمودية في ليبيا قد يحدث قريباً

عربيات دوليات

بن لادن حاول توحيد الجماعات المسلحة

أفادت صحيفة «الغارديان» أمس، بأن زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن (الصورة)، أمضى الأسابيع الأخيرة له قبل مقتله وهو يخطط لمحاولة جديدة للتقريب بين الفصائل المتباينة بين المتمردين والمسلحين، الذين يقاتلون في باكستان وأفغانستان، للعمل معاً تحت مظلة تنظيم القاعدة.

وقالت الصحيفة إن بن لادن بذل محاولات متكررة لتوحيد الجماعات المسلحة، إلى درجة أنه خاطر لمغادرة منزله الآمن في مدينة أبوت آباد في محاولة لبناء تحالف جديد من خلال عقد اجتماعات وجهاً لوجه، وفقاً لمصادر في باكستان وأفغانستان ومصادر أميركية.

وأضافت أن رئيس لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة حول تنظيم القاعدة وحركة طالبان، ريتشارد باريت، أكد أن «بن لادن لم يرغب في تهميشه وبذل جهداً كبيراً في البقاء على صلة، ليعطي لنفسه دوراً محورياً».

(يو بي آي)

قرضاي يحذّر الأطلسي من التصرف كـ«قوة احتلال»

حذّر الرئيس الأفغاني، حامد قرضاي، قوات حلف شمالي الأطلسي التي تقاتل في بلاده، من أنها تجازف إذا استمرت في التصرف كـ«قوة احتلال» وليست حليفاً بعد سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين.

وقال إنه سيتخذ «إجراءً»، إذا استمرت قوات الحلف في نهجها. وأضاف: «نحن ننظر إلى الأطلسي كحليف. إذا لم يكفوا عن شنّ ضربات جوية على منازل الأفغان فسيُعَدّ وجودهم في أفغانستان قوة احتلال وضد إرادة الشعب الأفغاني».

(رويترز)

استئناف محاكمة برلوسكوني في قضية «روبي غيت»

استؤنفت محاكمة رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلوسكوني، أمس في قضية الفضيحة الجنسية المحرجة «روبي غيت»، غداة هزيمة كبرى لائتلافه اليمين الوسط في انتخابات محلية.

وتحدثت كل الصحف الإيطالية أمس عن «الإهانة» التي لحقت ببرلوسكوني و«الانهيار» و«الإعصار» في عدة مناطق من خلال الانتخابات. ودعا كاتب افتتاحية صحيفة «ليبيرو»، فيتوريو فيلتري، برلوسكوني إلى «إيجاد علاج للانهيار» عبر «الاهتمام بمشاكل الإيطاليين»، لا «بمتاعبه القضائية فقط».

(أ ف ب)

مصر: شباب الثورة يتحفّظون على الحوار والعسكر يقرّون بفضيحة «كشف العذريّة»

في محاولة لإصلاح علاقته بائتلاف شباب الثورة المصرية، وجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة دعوة للحوار معهم اليوم، في وقت عادت فيه قضية فحوص العذرية للمحتجات تتفاعل مع إقرار مسؤول عسكري بإجرائها

القاهرة ـ **الأخبار**

عاد المجلس العسكري، الحاكم الفعلي للبلاد، لترتيب أوراقه، بعد الانتقادات اللاذعة التي وُجِّهت إليه قبل جمعة الغضب الثانية وأثناءها. العودة هذه المرة كانت من خلال بيان صدر عن المجلس على صفحته الرئيسية على الفايسبوك يدعو فيها شباب ائتلافات الثورة على اختلاف مشاربهم إلى لقاء مع قادة المجلس اليوم في مسرح فندق الجلاء التابع للقوات المسلحة في القاهرة. دعوة غريبة، وخصوصاً مع إعلان المجلس أنّ من المتوقع أن يصل عدد المشاركين في هذا الحوار إلى ألف شخص، وهو رقم كبير يجعل من الحوار مع الجميع في يوم واحد شبه مستحيل.

كذلك، أثارت هذه الدعوة تساؤلات عديدة، بينها: لماذا لجأ المجلس العسكري إلى الحوار الآن مع الشباب، ورفض من قبل حماية ميدان التحرير في جمعة الغضب الثانية؟ وفي الوقت نفسه، لماذا استدعى المجلس، وهو يستعد للحوار مع الشباب، المدون والناشط الشاب حسام المحلاوي للتحقيق معه في التصريحات التي أدلى بها لإحدى الفضائيات، وعدّها قادة المجلس تنال من المؤسسة العسكرية؟

الإجابة عن السؤال الأول تكمن في أن المجلس استشعر أزمة عقب نجاح جمعة الغضب الثانية، وخروجها في صورة لم يتوقعها أحد بلا مشاجرات، وسمع قادة المجلس بالانتقادات التي وُجِّهت إلى الجيش من خلال المتظاهرين، والتي يأتي على رأسها التباطؤ في محاكمة مبارك ورموز نظامه، واستمرار اعتقال عدد كبير من شباب الثورة ومحاكمة عدد منهم أمام المحاكم العسكرية، فيما يحاكم رموز النظام السابق أمام القضاء الطبيعي.

من هنا، أعلن عدد من ائتلاف الثورة عدم المشاركة في الحوار. وقال عضو حركة العدالة والحرية، خالد السيد، إنّ «الحركة لن تشارك؛ لأنها ترى الحوار محاولة لاحتواء الشباب الذين قادوا يوم الجمعة ». وبالمثل أعلن المنسق العام لحركة «6 أبريل»، أحمد ماهر، أن الحركة تتجه إلى عدم المشاركة، قائلاً: «نتحفظ على إحالة الإعلاميين والنشطاء على النيابة العسكرية للتحقيق معهم، ونرى هذا بداية غير مبشرة لأي حوار».

في المقابل، أعلن ائتلاف شباب الثورة أن قرار مشاركتهم في الحوار سيتحدد بعد اجتماع موسع بين أعضاء الائتلاف، وإن كانت كل المعطيات تؤكد رفض الائتلاف المشاركة. وأكد أحد المتحدثين باسم المكتب التنفيذي، لائتلاف شباب الثورة محمد القصاص هذا الأمر، بقوله إن «الكثير من الأعضاء يرفضون المشاركة، والأسباب معروفة، فالدعوة جاءت في وقت ضيق للغاية، ووجود ألف شخص في مكان واحد للحوار أمر صعب للغاية».

رئيس المجلس العسكري المصري محمد حسين طنطاوي (أرشيف)

هذه التصريحات تأتي في الوقت الذي أكد فيه عدد من شباب الائتلافات، أن بعض أعضاء المجلس العسكري اتصلوا بهم على نحو شخصي، ولم يدعوا ائتلافات أخرى، واكتفوا بدعوة الفايسبوك، وهو الأمر الذي توقع معه الشباب أن يكون «الحوار محاولة لشق الصف بين الائتلافات الشبابية التي قادت وأسهمت في إنجاح جمعة الغضب الثانية».

في موازاة ذلك، أعلن عدد من ائتلافات الثورة المشاركة في الحوار، على اعتبار أنه فرصة لطرح وجهة نظر الشباب أمام المسؤولين عن تسيير شؤون البلاد، فيما طرح عدد من نشطاء التدوين وموقع التواصل الاجتماعي تويتر مبادرة لتكوين ائتلاف يكون المتحدث الرسمي باسمهم في لقاء المجلس العسكري، واختاروا عدداً من الوجوه الإعلامية البارزة لتمثيلهم أمام المجلس.

يأتي هذا في الوقت الذي كُشف فيه أمس على الموقع الإلكتروني لشبكة الـ«سي أن أن العربية» عن أن الشرطة العسكرية أقرت للمرة الأولى بإجراء اختبارات كشف عذرية على الفتيات اللاتي قبض عليهن أثناء فض اعتصام ميدان التحرير في التاسع من شهر آذار الماضي.

ودافع المسؤول العسكري، الذي رفض كشف هويته، عن الخطوة قائلاً إن «هؤلاء الفتيات أقمن في مخيمات الاعتصام إلى جانب المحتجين الذكور في ميدان التحرير، حيث عثرنا على «مولوتوف» و(مخدرات)»، مشيراً إلى أن «فحوص العذرية أُجريت في خطوة احترازية». وأضاف: «لا نريد أن يدعين في وقت لاحق أنهن تعرضن لتحرشات جنسية أو الاغتصاب، لذلك أردنا إثبات أنهن لم يكن عذراوات من البداية».

وعلى أثر انتشار الخبر ظهرت موجة غضب عارمة بين النشطاء، وطالبوا بوقفة احتجاجية أمام مقر المجلس، تنديداً بما أُعلن، وبتقديم اعتذار للفتيات اللواتي أُجبرن على إجراء كشف العذرية، وهو ما يعني أن حوار اليوم مهدد بالفشل.

تقرير

غنتس: إسرائيل مهدّدة بالسكين

للمرة الأولى منذ تعيينه، تحدث رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غنتس، أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، معلناً أن «قوس التهديدات في ظل التغييرات في الشرق الأوسط قد اتسعت كثيراً، بدءاً من السكين وحتى الأسلحة النووية». وقال إن تهديدات الماضي «ما زالت قائمة، وتتطور تهديدات جديدة تتطلب قدرة على العمل في جبهات عدة بقوة وبحزم، ويجب حسمها في خلال فترة قصيرة».

وتابع غنتس قائلاً إن «هناك لاعباً مركزياً في الشرق الأوسط هو الشارع»، لافتاً إلى أن «الجيش قد استخلص العبر من أحداث ذكرى يوم النكبة، ومن الواضح أن إسرائيل ستواجه في الأشهر القريبة تظاهرات شعبية واسعة تحظى بدعم جماهيري». وأضاف أن الجيش «يستعد لتظاهرات في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى طول الحدود، من خلال تأهيل قوات مدربة وبلورة أسلوب عمل مناسب ووسائل مناسبة». وأشار غنتس إلى أن «التهديدات الجديدة المضافة إلى التهديدات القائمة، تتطلب ميزانية أكبر للأجهزة الأمنية». وفي ما يتعلق بأسطول الحرية، قال إن «المنظمين يعملون بدافع تغذية الكراهية واستفزاز إسرائيل، لا بدافع تقديم المساعدة إلى قطاع غزة»، مضيفاً أنه «لا أزمة إنسانية في قطاع غزة، وأن مئات الشاحنات المحملة غذاءً وعتاداً تدخل يومياً». وأوضح أن الجيش الإسرائيلي «أجرى مناقشات لاستخلاص العبر من أحداث أسطول الحرية السابق»، لافتاً إلى أن الجيش «سيعمل على منع أي محاولة لكسر الحصار البحري المفروض على القطاع، ويحظى بدعم القانون الدولي».

> **حذرت إسرائيل من إبحار قافلة جديدة إلى غزة**

من جهته، حذر المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أوفير جندلمان، من «إبحار أسطول الحرية 2»، قائلاً إن «إسرائيل لم تغير موقفها من هذه القوافل. إننا نعدّها استفزازاً لسيادتنا ومساساً بمصالحنا الأمنية، وتشاطرنا هذا الموقف الأمم المتحدة ودول بارزة مثل الولايات المتحدة وكندا التي دعت منظمي القافلة إلى عدم الإبحار إلى قطاع غزة». وأضاف: «لكي لا يتكرر ما شهدناه من أحداث دموية على متن السفينة مرمرة، بذلنا خلال الأشهر الأخيرة جهوداً دبلوماسية لمنع إبحار سفن أخرى إلى شواطئنا».

وتابع جندلمان: «تعاملنا وسنتعامل مع هذه الاستفزازات وفقاً للقانون الدولي. وإن أبحرت قافلة بحرية جديدة نحو قطاع غزة، فستُمنَع من الوصول إلى شواطئنا، لأننا لن نسمح لأحد باقتحام حدودنا المائية». ورأى أن «الهدف الوحيد من هذه القافلة هو تقديم الدعم السياسي والإعلامي والمعنوي لحماس، والبرهان على ذلك هو تورط منظمات إسلامية متطرفة في تنظيم الرحلة، مثل منظمة الإغاثة الإسلامية التركية». وأضاف: «من المؤسف أن منظمات حقوق إنسان ساذجة من دول مختلفة وقعت في فخ حماس والمنظمات الإسلامية المتطرفة التي تقف وراء هذه القافلة».

(سما)

◄ وفيات ►

بمزيد من الرضى والتسليم لمشيئة الله تعالى ننعى إليكم فقيدتنا الغالية المرحومة الحاجة

نازك سامي صدقي

أرملة المرحوم العميد إبراهيم أصفهاني
أولادها: المهندس سامي، المهندس مهدي، الأستاذ خليل، الدكتور المهندس عزيز والمهندس رياض
بناتها: سنية زوجة المهندس سميح إدريس، هدى زوجة محمد جواد أصفهاني وندى
شقيقها: المرحوم طلعت
شقيقتها: المرحومة الحاجة عدلات
تقبل التعازي في الثاني والثالث للرجال والنساء في منزل الفقيدة الكائن في منطقة المصيطبة ـ محلة يزبك ـ شارع رشيد طليع مقابل مدرسة إيليت ـ بناية الجندول ط. 5.
وتصادف يوم الأحد الواقع فيه 5 حزيران 2011م. ذكرى الأسبوع في منزل الفقيدة.
تغمّد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته.
إنّا لله وإنّا إليه راجعون.
الراضون بقضاء الله وقدره: آل أصفهاني وصدقي والبني وأسدية، وإدريس وديار وأغلو وشومان وأنسبائهم.

انتقلت إلى رحمة الله تعالى المرحومة الحاجة

فاطمة حسن حراجلي

أرملة المرحوم جميل إبراهيم أحمد شهاب.
أولادها: الأستاذ إبراهيم، الدكتور شهاب، طلال، محمد.
أصهرتها: كرم الفول، حسن حويلي، سمير الأطرش.
يقام مجلس فاتحة عن روحها غداً الخميس 2011/6/2 في حسينية البرجاوي من الساعة الرابعة حتى السابعة مساءً، وفي بلدتها برعشيت يومي الجمعة والسبت، ويصادف نهار الأحد في 2011/6/5 ذكرى أسبوع على وفاتها، في حسينية بلدة برعشيت الساعة العاشرة صباحاً.
لها الرحمة ولكم من بعدها طول البقاء

رابطة آل الحاج بطرس
زوجة الفقيد: سيسيل بهجت حداد
ابناه: طارق والياس وعائلتهما
ابنتاه: رولا وريما
شقيقته: سعاد أرملة إبراهيم شباط وأولادها وعائلاتهم
أرملة شقيقه أنطوان: أوليفيا صليبا وأولادها وعائلاتهم
أرملة شقيقه بشاره: كوليت حداد وأولادها وعائلاتهم
زوج شقيقته المرحومة ليندا: الياس عباس وعائلته
وأنسباؤهم وعموم عائلات ساقية المسك وبحرصاف ينعون إليكم فقيدهم الغالي

الياس يوسف سركيس الحاج بطرس

رئيس رابطة آل الحاج بطرس
تقبل التعازي في صالون كنيسة سيدة المعونات ساقية المسك ــ بكفيا اليوم الثلاثاء31 أيار وغداً الأربعاء 1 حزيران ابتداءً من الساعة الحادية عشرة صباحاً ولغاية السابعة مساءً.

الجمعيّة اللبنانيّة لأطباء الأنف والأذن والحنجرة وجراحة الفكّ والوجه تنعى فقيدها الغالي المأسوف على شبابه

الدكتور خالد عبد الله فوعاني

راجيةً المولى عزّ وجلّ أن يتغمّده بواسع رحمته ويدخله جنانه ويُلهم أهله وأصدقاءه وجميع معارفه الصبر والسلوان.

رقد على رجاء القيامة المجيدة يوم الثلاثاء 31 أيار 2011 المأسوف عليه المرحوم

جورج توفيق جبر

زوجته: إيفات يوسف أبو شبكة
ابنتاه: أمال زوجة جورج سلامه وكارول زوجة توفيق بو نصر وعائلاتهم
أشقاؤه: جوزف وميشال وسمير وموريس وفيليب جبر وصونيا أرملة نظير القسيس وعائلاتهم
وأنسباؤهم ينعونه بمزيد الحزن
تقام الصلاة لراحة نفسه اليوم الأربعاء أول حزيران 2011 الساعة الرابعة بعد الظهر في كاتدرائية مار جرجس الرعائية ـ صربا جونيه.
تقبل التعازي يومي الأربعاء والخميس 1 و2 حزيران في صالون كنيسة مار جرجس، صربا جونيه من الساعة العاشرة صباحاً حتى السابعة مساءً.

◄ مبوب ►

مطلوب

شركة لبنانية بحاجة الى مساعد(ة) اخصائي تغذية (Diet Aid) وعامل توصيل لفورعها في بيروت. للراغبين، إرسال السيرة الذاتية على فاكس 01/491777 أو إلى البريد الإلكتروني: recruitment@usmholding.com

للبيع

للبيع مستودع طابقين بمساحة إجمالية 1640م2 منطقة الجناح للاستعلام تلفون 01/841300

للإيجار

مكتب للإيجار ـ سنتر نصّار ـ المريجة ط 2 ـ مساحة 90م2 للاستعلام الاتصال على الرقم 03/740259

مفقود

فقد جواز سفر بإسم عباس علي عواضة لبناني الجنسية الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم : 70/228551

فقد جواز سفر بإسم جان ساید صادق لبناني الجنسية الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم : 03/015217

فقد جواز سفر بإسم عبد الكريم شكر لبناني الجنسية الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم : 03/946886

فقد جواز سفر باسم عباس محمد نذر، لبناني الجنسية، الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم 07/535592

فقد جواز سفر باسم علي محمد عابد، لبناني الجنسية، الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم 03/617348

فقد جواز سفر باسم محمد أحمد عيسى، لبنانيّ الجنسيّة، الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم 03/572586

فقد جواز سفر باسم نور هاشم الجزائري، لبنانيّة الجنسيّة، الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم 70/972427

فقد جواز سفر باسم فاطمة رزق ديب، لبنانية الجنسية. الرجاء ممن يجده الاتصال على الرقم: 01/474873.

مبوب

إعلانات رسمية

تبليغ مجهولي محل الإقامة
تدعو محكمة جباع الشرعية الجعفرية (غرفة القاضي الشيخ محمد مغنية) مجهولي محل الاقامة كلاً من ورثة زهرة يوسف ملاح وهم: محمد وحسن وحسين وزينب وإحسان وفاطمة عبد الهادي أبو الحسن، وإلى ورثة فاطمة يوسف ملاح وهم: زينب وحياة ورقية حسين رومية، وإلى ورثة بديعة يوسف ملاح وهم: علي وأمينة يوسف مكه، وإلى نصرة حسن ملاح للحضور بالذات أو من يمثلكم قانوناً إلى هذه المحكمة لاستلام أوراق الدعوى المقامة ضدكم من دلال كامل سليم قاسم بوكالة المحامي محمد جوني موضوعها إثبات مهر، والمسجلة تحت رقم أساس 2011/5/12/40 والمعين موعد النظر بها يوم السبت في 2011/7/2، واذا لم تحضروا أو ترسلوا من يمثلكم قانوناً خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر، يعتبر كل تبليغ لكم على لوحة الاعلانات في المحكمة صحيحاً حتى الحكم النهائي.
تحريراً في 2011/5/31
رئيس القلم
أحمد فرحات

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي جورج مزهر وعضوية القاضيين أميرة شحرور وعبد القادر النقوزي كل من ليا وكاترينا وفريده وسعيده خليل الأسمر والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2011/1069 بموضوع إزالة شيوع على العقار 42 جزين واتخاذ محل اقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر والا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان بيع
صادر عن دائرة التنفيذ في بعبدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2010/1128
المنفذة: ريما محمودي وكيلها المحامي نصر شومان
المنفذ عليهم: 1 ــ غازي علي ضياء وكيلهم المحامي علي أحمد مشيمش
2 ـ ومنال بشارة
3 ـ ومازن ماهر ضياء ممثلاً بوليه الجبري غازي ضياء
السند التنفيذي: الحكم الصادر عن محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية بقيمة /15000/د.أ. عدا الرسوم والمصاريف.
تاريخ قرار الحجز: 2010/8/5
تاريخ تسجيله: 2010/9/1
المطروح للبيع: 2100 سهم من القسم رقم 3994/16 الشياح:
حق مختلف طابق ثاني ويتألف من مدخل وغرفتي نوم وصالون وطعام ومطبخ وحمامين ولدى الكشف تبين أن ما ذكر اعلاه ينطبق على الواقع والأرض مبلطة من الرخام والموزاييك والسيراميك وله شرفتان مقفلة بالزجاج والألمينيوم وباب المدخل من حديد والأبواب الداخلية من الخشب العادي والطرش عادي وهو مستأجر يشترك بملكية الحق المختلف رقم واحد ـ استحضار دعوى راجع القسم واحد ـ تخطيط بالمرسوم رقم 70/14424 ـ مخالفة بناء صادرة عن دائرة التنظيم المدني يراجع صحيفة القسم 15.
مساحته: 155 م2 تقريباً.
التخمين: 203438/د.أ. ـــ الطرح: 122063/د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة: وقد تحدد موعد المزايدة نهار الاربعاء الواقع فيه 2011/6/15 الساعة الحادية عشرة أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ مواز لثمن الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا أو تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة، كما عليه وبخلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بالعشر على مسؤوليته كما عليه وبخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور التنفيذ
مارو القزي

إعلان
صادر عن دائرة التنفيذ في صيدا برئاسة القاضي إياد بردان لبيع اسهم المنفذ عليه في العقارين رقم 1023 و1059 عنقون بالاستنابة رقم 2009/206 وارد.
المنفذة: الشركة المصرفية للشرق الاوسط (بنك مبكو)
المنفذ عليه: سعد الدين قاسم فرحات
السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ بيروت تاريخ 2009/12/12 الزام المنفذ عليه بدفع مبلغ /36,421,019,77/ل.ل. عدا الرسوم واللواحق.
تاريخ تبليغ الانذار: 2009/7/2.
تاريخ قرار الحجز: 2009/8/17 تاريخ تسجيله 2009/9/12.
تاريخ محضر الوصف: 2010/1/16
تاريخ تسجيله 2010/3/11.
محتويات العقار رقم 1023: عنقون قطعة أرض سليخ لا انشاءات عليه.
مساحته: 367/م2.
حدوده: غرباً العقار 1022 ـ شرقاً العقار 1056
شمالاً العقار 1056 ـ جنوباً العقار 1024
بدل التخمين: 2400 سهم 9050/د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهم 5430/د.أ.
محتويات العقار رقم 1059: عنقون قطعة أرض بعل سليخ لا انشاءات عليه.
مساحته: 697/م2
حدوده: غرباً العقاران 1070 و1067 ـ شرقاً العقاران 1058 و1057
شمالاً العقار 106 ـ جنوباً العقاران 1058 و1057
بدل التخمين: 2400 سهم 17425/د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهم 10455/د.أ.
موعد البيع ومكانه: نهار الخميس الواقع فيه 2011/6/23 الساعة العاشرة صباحاً أمام رئيس الدائرة.
على الراغبين في الشراء أن يودعوا باسم رئيس الدائرة قبل المباشرة بالمزايدة أو في صندوق الخزينة أو في أحد المصارف المقبولة من الدولة أو ان يقدموا كفالة مصرفية بقيمة هذا المبلغ وان يتخذوا محل اقامة ضمن نطاق الدائرة والا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مختاراً لهم.
وعلى المشتري ايداع الثمن والرسوم والدلالة خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الاحالة والا تعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.
رئيس القلم
غانم الحجار

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ النبطية في المعاملة التنفيذية رقم 2010/271
طالب التنفيذ: محمد شكر وأحمد موسى شكر.
المنفذ عليه: علي أحمد معلم ـ كفررمان.
السند التنفيذي: الحكم الصادر عن محكمة بداية النبطية رقم 134 تاريخ 2010/8/17 المنتهي الى اعلان عدم قابلية العقار 1078/كفررمان للقسمة العينية، وطرحه بالتالي للبيع في المزاد العلني وتوزيع الثمن فيما بين الجهة المستدعية والمستدعى ضده وفقاً للحصص المحددة تفصيلاً في متن هذا الحكم واعتبار تقرير الخبير سامي نصر الدين جزءاً لا يتجزأ من هذا الحكم، مع اجراء التعديل في تقرير الخبرة بما يتلاءم مع ما ورد في متن هذا الحكم في حال وجود تباين.
المعاملات: تاريخ التنفيذ 2010/10/21.
تاريخ تبلغ الانذار 2011/4/3.
العقار الموصوف: 2400 سهم من العقار 1078/كفررمان وهو عبارة عن ارض بعل سليخ، مهملة ومتروكة يكسوها العشب اليابس والشوك والصخور وشجرتي صبير خالية من أية انشاءات وهو بجانب الطريق العائدة ملكيته لمصلحة انشاءات التابلاين وهي خارج المنطقة السكنية.
مساحته: 240 م2 (مايتان واربعون متراً مربعاً تقريباً).
التخمين: 18000د.أ. (ثمانية عشر الف دولار أميركي).
الطرح: 18000 د.أ. (ثمانية عشر ألف دولار أميركي).
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة.
تاريخ المزايدة ومكانها: نهار الخميس الواقع فيه 2011/7/14 الساعة 11,30 ظهراً أمام حضرة رئيس دائرة التنفيذ في النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف أعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم هذه الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لامر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عد قلمها مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح، ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
مأمور التنفيذ

إعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسيب محمد قميحة لمورثه محمد سلمان قميحة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 986 كفرصير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
محمد شوكيني

إعلان بيع سيارة عدد 2011/119
صادر عن محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت برئاسة القاضي جورج أوغست عطية
تباع بالمزاد العلني الاربعاء 2011/6/15 الثانية بعد الظهر سيارة المنفذ عليه شادي زياد الغصيني ماركة دايهاتسو TERIOS DX رقم /101914/ص موديل 1999 المحجوزة تحصيلاً لدين البنك الأهلي الدولي ش.م.ل. وكيلته المحامية ماري شهوان البالغ /12,850,355/ل.ل. عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /4800/$ والمطروحة بمبلغ /4000/$ او ما يعادله بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك تبلغ /372,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرأب طبارة بيروت قريطم شارع مدام كوري قرب الصنوبرة مصحوباً بالثمن نقداً أو شيكاً مقبولاً و5% رسماً بلدياً.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان
إنذار صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا موجه الى المنفذ عليه حبيب أحمد علي عطارة المجهول محل الاقامة
تنذرك هذه الدائرة سنداً للمادة 408 و409 محاكمات مدنية بالحضور اليها لتسلم الانذار التنفيذي الموجه اليك في المعاملة رقم 2011/390 المتكونة بينك وبين منال علي فايق بخلال /25/ يوماً من النشر واتخاذ محل إقامة مختار ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختارا تتبلغ بواسطته كل الاوراق الموجهة إليك في المعاملة المذكورة.
مأمور التنفيذ
عباس حمادي

إعلان تبليغ خلاصة حكم
صادر عن محكمة جزين المدنية
الرئيس ماهر الزين
تدعو هذه المحكمة المدعى عليه الياس شاكر خليل حرب المجهول محل الاقامة للحضور الى قلمها شخصياً او بواسطة وكيله لتبلغ الحكم الصادر بتاريخ 2011/5/23 بالدعوى العقارية رقم 2010/173 المقامة من مارون سليمان كرم والذي قضى بتمليك المدعي بالالحاق مساحة 32م.م. من العقار رقم 1140 بنواتي والزامه تسديد تعويض قدره /2080/د.أ. وتضمين المدعى عليه النفقات القانونية وذلك بمهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر علماً أن مهلة الاستئناف ثلاثون يوماً من تاريخ التبليغ.
رئيس القلم
جرجس ابو زيد

دعوة
تدعو التعاونية الزراعية لبلدة صريفا إلى اجراء انتخابات للهيئة الإدارية الجديدة نهار الأحد 5 حزيران 2011 من الساعة الثامنة صباحاً لغاية الثانية بعد الظهر في حسينية الرجال، وفي حال لم يكتمل النصاب يعاد الانتخاب بمن حضر نهار الأحد 12 حزيران 2011.

إعـــلان
مـن شركة أبنـاء رجب الجبيلي ش.م.ل:
تفيد شركة أبناء رجب الجبيلي بأنها تعرضت لسرقة دفاتر شيكات بالاضافة الى الشيكات الخاصة بالشركات:
JAT (offshore) sal, Jubaili Holding, Emerald Stone sal, Lana (offshore) sal & Sayed Farms ltd.
والسادة لارا ورجب وسام الجبيلي، عبد اللطيف الجبيلي وخديجة الجوهري والدكتور ناصر حمود ولارا الجبيلي.
لذلك، وحفاظا على سمعة هذه الشركات وأصحاب دفاتر الشيكات وحفاظا على حقوق الغير فإننا نعلن لجميع المواطنين الحذر من الوقوع ضحية أعمال هؤلاء الاشخاص وعدم قبول أي شيك بإسم الشركات أعلاه والتأكد من رقم وتوقيع الشيك عبر المصرف.

ضمن استراتيجيّتها للتوعية حول موضوع سلامة الغذاء ومكافحة الآفات
تقدم بويكر Boecker مؤتمرها السنوي
حول تطوير الخدمات البيئية في البلديات

قدمت بويكر للصحة العامة **Boecker**، مؤتمر حول سلامة الغذاء إلى جميع رؤساء البلديات ولجان الصحة والبيئة وذلك في فندق روتانا، الحازمية، حيث تلى المؤتمر حفل كوكتيل وعرضاً لأحدث الأجهزة في مجال الصحة العامة. وقد حضر المؤتمر رؤساء البلديات ولجان الصحة والبيئة حيث استطاعوا من التفاعل مع مسؤولي بويكر والاطلاع على أحدث التقنيات لمكافحة الآفات.وقد افتُتح المؤتمر بكلمة ترحيب للسيدة بانا كلش قبرصلي، مديرة شركة «بويكر» لبنان، حيث رحّبت بالحضور وتحدّثت عن أهمية هذا المؤتمر في تطوير الخدمات البيئية للبلديات في لبنان وعن التوعية حول أحدث الإتجاهات في مجال سلامة الغذاء. كما وشددت على أهمية العمل البلدي ودوره الفعّال والأساسي في تأمين محيط بيئي يتناسب وصحة الإنسان. كما قدّم السيد ميشال بيوض ، الرئيس التنفيذي لشركة "بويكر"، عرضاً حول الأساليب الحديثة لإجراءات السلامة والصحة البيئية في البلديات. فتحدّث عن أهمية مكافحة الآفات وعن أحدث الوسائل التي توفّرها "بويكر" في هذا المجال. وتحدّث عن أهمية دور البلديات في تأمين بيئة سليمة في المناطق اللبنانية كما ذكّر بدعم "بويكر" المستمر للبلديات والتزامها بتقديم المساندة الدائمة بهدف التشجيع على اتباع أفضل وأحدث التقنيات الصديقة للبيئة.

(بيان)

كرة القدم

عاش العالم الكروي خلال الأسبوع الجاري حمّى انتخابات الاتحاد الدولي لكرة القدم. ورغم أن لبنان غير موجود على الساحة الكروية فنياً، كان حاضراً في الانتخابات، وبالتالي قد يكون للأزمة الانتخابية تأثير في الشأن الكروي المحلي

انتخابات رئاسة الفيفا: العاصفة لن تضرب لبنان

عبد القادر سعد

لا يختلف اثنان على أن وضع كرة القدم في لبنان وصل الى الحضيض مع تراجع المستوى وتقهقر لبنان في جدول الترتيب العالمي الشهري (وصل الى المرتبة الـ178)، بحيث أصبح لبنان من دول «العالم الخامس» كروياً على الصعيد الفني، لكن في انتخابات الاتحاد الدولي «الفيفا»، التي ستُجرى اليوم «شكلياً»، فإن الصوت اللبناني يعادل صوت إسبانيا وألمانيا والبرازيل والأرجنتين وغيرها، إذ إنّه في الجمعية العامة للفيفا (الكونغرس) ليس ثمة بلد كبير أو بلد صغير، حيث تتساوى جميع الأصوات، ولكل بلد أهميته.

وبعد «الإعصار» الذي ضرب الفيفا في الأيام الأخيرة، وانسحاب المرشح القطري محمد بن همام من السباق، ما ترك الساحة للرئيس الحالي جوزف بلاتر وحيداً لينتخب اليوم بالتزكية، أثيرت بعض التساؤلات عن تداعيات ما حصل على لبنان.

الاتحاد اللبناني يعتمد اعتماداً رئيسياً على مساعدات الاتحاد الدولي، فهو حصل بعد مونديال 2010 على مساعدة بقيمة 250 ألف دولار، كما أنه موعود بمبلغ 300 ألف دولار شرط تعيين مدير فني للمنتخبات الوطنية.

أضف الى ذلك المساعدات العينية والدورات التي يقيمها الاتحاد اللبناني لكرة القدم بدعم من الفيفا. فهل سيتأثر كل هذا نتيجة الأزمة الانتخابية. المعروف أن الاتحاد اللبناني محسوب على القطري بن همام وداعم له، لكن ما هو إيجابي في ما حصل هو طريقة التعاطي الذكية مع المسألة من جانب اللجنة العليا للاتحاد، وتحديداً الرئيس هاشم حيدر، الذي عرف كيف «يلعبها صح» بعدم إعلان دعم بن همام رسمياً، والتروّي رغم بعض المطالب بإعلان دعمه رسمياً.

وكانت وجهة نظر حيدر أن لبنان على علاقة ممتازة مع بن همام، وداعم له، لكن لا داعي إلى الجهر الآن بذلك بانتظار التطورات، لذا كُلّف الرئيس ونائبه ريمون سمعان القيام بما يتناسب مع مصلحة لبنان.

وتشير المعلومات الى علاقة لبنان الجيدة بالرئيس بلاتر، وبالأمين العام للاتحاد الدولي جيروم فالكه، إضافةً الى العلاقة الممتازة مع بن همام، لكن يبقى الأهم للبنان بقاء رئيس الاتحاد الآسيوي في منصبه رئيساً لمشروع الهدف (غول بروجيكت)، الذي يرأسه بن همام بحكم منصبه في الفيفا، لأن أي تجميد لنشاط بن همام قد يبعده عن رئاسة المشروع، ما قد يؤثر في لبنان، الذي يستفيد من المشروع

الكرة العربية

خصخصة الأندية السوريّة: أشكال وعقبات

سوريا ـ **عامر المرعي**

تشهد الكرة السورية واقعاً مربكاً ضرب المنتخبات والأندية السورية وحركة معظم نواديها الفنية والمادية وصولاً الى تأثيرات مباشرة على جماهيرها في المجتمع السوري.

دارت الكرة السورية لسنوات في فراغ من المشاريع أو الخطط. وفي العقد الماضي طالبت أصوات بخصخصة الأندية في خطوة نحو التطوير، خصوصاً أمام مشاكلها العامة، وقانون الاحتراف الجديد الآسيوي، الذي يلزم بخصخصة الأندية شرطاً لازماً للعب في البطولات الآسيوية.

الأندية السورية لا تزال تعتمد في مواردها على دعم القطاع العام المتفاوت من موسم لآخر، تضاف اليه تبرعات لرجال أعمال تتيح لهم تبوؤ مراكز إدارية.

نقل الملكية: من العام إلى الخاص

تحصل الخصخصة بنقل ملكية الأندية أو إدارتها، جزئياً أو كلياً، من القطاع العام إلى الخاص، على أن تتزامن العملية مع تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة لتحرير كل الأنشطة الاقتصادية المتعلقة كالدعاية والإعلان والاستثمار والالتزام بعقود اللاعبين وغير ذلك.

هذه العملية ستخفف الكثير من أعباء الدولة، وتنقله الى دعم المنتخب الوطني الذي يعاني.

هذه التجارب نجحت خارجياً، بدءاً باعتماد الشركات الخاصة على إداريين مختصين للنوادي، واستحداث منشآت رياضية حديثة ومدارس كروية، واستقدام محترفين أجانب بمستوى جيد، وتأمين رواتب أعلى، بما يدفع الى التطور.

نقل ملكية الأندية يتطلب دراسة شاملة من هيئة مختصة من قبل الاتحاد الرياضي، تضع قانون احتراف جديداً، وإيجاد صيغة ضريبية مخففة تشجع الشركات الخاصة على تملك الأندية، وإنشاء محكمة رياضية لحل النزاعات بين الأطراف كافة.

خصخصة متدرجة، تحدد للشركة الخاصة تملك بحدود 50% من أسهم النادي، ونحو 20% من الأسهم في عهدة الجهة الحكومية المعنية، تبيعه بعد انقضاء مدة معينة، ويطرح ما الباقي (30 %) في اكتتاب عام.

وتحدد أسعار بيع الأندية عبر لجنة تضم ممثلين (طرفاً حكومياً وآخر عن الجهة الراغبة في شراء النادي).

خصخصة: أشكال

لعل العائق الأكبر أمام هذا التحول يتمثل بامتلاك الدولة لكل المؤسسات العاملة في سورية، إلا أن حركة واسعة من الخصخصة ترافقت أخيراً مع قوانين تسهّل ذلك، ما يسمح للاتحاد الرياضي بالاستفادة منها عن طريق إعادة هيكلتها وتحويلها إلى شركات مساهمة مملوكة للحكومة، ثم بيع أسهم الحكومة للقطاع الخاص، ويمكنها أن تبقي على جزء من أسهمها في النادي المُخصخص، لتضمن نسبة أرباح للخزينة العامة.

ويمكن أيضاً خصخصة الأندية بتحريرها كلياً، بعد إنشاء الحكومة هيئةً لمراقبة الأمور التنظيمية وتترك للشركات مهمة التطوير، على أن تقتطع حصة من أرباح الشركات.

أما أسهل أساليب خصخصة الأندية فيكون عبر نقل إداراتها، وذلك بإعطاء شركة خاصة الحق بتملك النادي وإدارته لمدة معينة، مع الاحتفاظ بمعظم الموارد المالية الناتجة عند إدارته.

والربح العائد للحكومة في هذا الأسلوب هو الرسم السنوي الذي تدفعه الشركة التي تدير النادي للحكومة بالإضافة إلى أيلولة كل التحديثات، المباني، والبنى التحتية إلى الحكومة بعد انقضاء عقد الإدارة.

هذه خطوط عريضة لعملية خصخصة الأندية، تتبعها تفاصيل لا تخفى على الاتحاد الرياضي في سوريا عند رغبته في انهاض الكرة السورية إلى مكان لائق في آسيا، ولم لا... في العالم.

فراس الخطيب الى أم صلال

أعلن نادي أم صلال القطري تعاقده مع الدولي السوري فراس الخطيب (الصورة) مهاجم القادسية الكويتي، والبرازيلي كابوري مهاجم العربي القطري. واستغنى أم صلال عن محترفيه السابقين الإسباني غابري غارسيا والهولندي ماريو ميلشيوت والبرازيلي دافي والبحريني محمد حسين. وجدد أم صلال عقد مدربه المغربي حسن حرمة الله، الذي تولى مهمة تدريب الفريق في شباط الماضي. وكان الخطيب قد قاد القادسية الكويتي إلى ألقاب عديدة على المستوى المحلي، إضافةً الى مشاركته مع المنتخب السوري في كأس الأمم الآسيوية في بداية العام الجاري، ويسعى أم صلال الى تكوين فريق قادر على المنافسة في الموسم المقبل، بعد الإخفاق الكبير في الموسم المنقضي، علماً أنه أحرز كأس الأمير قبل عامين، في أول مشاركة له بدوري المحترفين القطري.

لم تعرف قيمة الصفقة التي انتقل بها الخطيب من القادسية الكويتي إلى أم صلال القطري

● بطولة آسيا لكرة السلة ●

الرياضي يقلب المباراة على الريّان وينتزع الصدارة بعد التمديد

سلّة للخطيب أمام وودز

حسم فريق الرياضي صدارة المجموعة الثانية من بطولة الأندية الآسيوية لكرة السلة بعد فوزه المثير على الريان القطري بعد التمديد 78 - 73 (18 - 15، 29 - 35، 50 - 57، 70 - 70).

ونجح لاعبو الرياضي في قلب تأخرهم الى فوز بعدما تراجعوا في الربعين الثاني والثالث مع وصول الفارق الى تسع نقاط 64 - 55 لصالح القطريين في منتصف الربع الرابع. وكانت قوة الرياضي في دفاعه اذ سجل الفريق 50 كرة مرتدة مقابل 37 للريان. وتألّق من بطل لبنان اسماعيل أحمد صاحب «الدوبل دوبل» (24 نقطة و12 كرة مرتدة) اضافة الى لورين وودز (18 نقطة و17 كرة مرتدة) فيما تأثر فادي الخطيب بإصابته وسجل 13 نقطة و9 كرات مرتدة و4 تمريرات حاسمة، علماً أن رصيد الخطيب في الشوط الأول كان 4 نقاط. وفي المباراة الثانية غاب علي محمود وعوّض رودريغ عقل (8 نقاط و7 كرات مرتدة و6 تمريرات حاسمة). وشهدت المباراة سوء تسجيل عن منطقة النقاط الثلاث اذ سجل الرياضي 6 كرات من أصل 30 مقابل 4 كرات من أصل 25 للريان.

وفي المجموعة عينها ضمِن الجلاء السوري تأهله الى ربع النهائي بعد فوزه على الشباب الإماراتي 93 - 63.

وفي المجموعة الأولى، عزز سمارت جيلاس الفيليبيني صدارته بفوزه على دهوك العراقي 74 - 64، فيما سحق العلوم التطبيقية الاردني فريق دراغونز الماليزي 101 - 77.

■ ويختتم اليوم الدور الأول فيلعب في المجموعة الأولى العلوم التطبيقية مع سمارت جيلاس عند الساعة 15,00، والاتحاد السعودي مع دراغونز (9,00)، وفي الثانية يلعب الرياضي مع الجلاء (13,00) ومهرام مع الريان (11,00).

بن همام مع حيدر خلال افتتاح ملعب الصفاء عام 2008 (أرشيف – عدنان الحاج علي)

على صعيد الملاعب والمساعدات.

ودارت تساؤلات أمس عن احتمال عودة البعثة اللبنانية بعد الحديث عن نية 10 اتحادات آسيوية بمقاطعة الجمعية العامة احتجاجاً على توقيف بن همام من قبل لجنة الاخلاق، الذي طلب من كافة الاتحادات الاسيوية عدم مقاطعة الجمعية العمومية قائلاً «أصبحنا قارة لديها كلمة في الاتحاد الدولي، ولم نعد قارة ضعيفة كما كانت الحال في لوس انجلوس. لم نعد نشعر بأي عقدة نقص تجاه القارات الاخرى، ونستطيع ان نسمع كلمتنا ونجري التغيير من الداخل». وأشار مسؤول رفيع في الاتحاد الاسيوي «هناك شعور بغضب شديد لدى جميع المسؤولين في الاتحادات التي تحدثت اليهم جراء القرارات التي اتخذتها لجنة الاخلاق».

ولا شك أن بن همام يمر بفترة صعبة، وخصوصاً بعدما فشل مشروعه للوصول الى رئاسة الفيفا، هو الذي اتكل على الغضب الإنكليزي من بلاتر بعد ذهاب استضافة كأس العالم 2018 الى روسيا، بحيث رأى بن همام أن الثقل الإنكليزي قد يساعده على إحداث خرق في قارة أوروبا، التي تدعم بلاتر، إضافةً الى أميركا الجنوبية، فيما تبدو قارتا آسيا وأفريقيا شبه محسومتين لبن همام.

وبقي اتحاد الكونكاكاف الوحيد القادر على ترجيح الكفة، لذا كان توجّه الجميع نحو الترينيدادي جاك وارنر، الذي نجح في تجيير معظم أصوات اتحاده الى بن همام، قبل أن تأتي الضربة من نائبه الأميركي تشاك بلايزر، الذي لم ينسَ خسارة بلاده استضافة أحد مونديالي 2018 و2022، فسُرّبت معلومة الأموال التي كانت ستدفع للاتحادات (40 ألف دولار لكل اتحاد)، إضافةً الى فتح بلاتر للجبهة، هو الذي أحس «بالسخن» مع الحديث عن أن الفارق بين المتنافسين لن يزيد على خمسة أصوات، وعمل على حفر الحفرة لبن همام وإسقاطه فيها، إضافةً الى الغمز ولو من بعيد من احتمال سحب استضافة قطر لمونديال 2022، بعد الحديث عن أموال دفعها القطريّون.

أسبوع حافل على الصعيد الكروي العالمي انتهى بخلاصة رئيسية هي أن الفيفا يعيش حالة من الاهتراء والفساد انكشفت تدريجياً، ما أدى الى اهتزاز الصورة مجدداً وتحتاج الى وقت طويل قبل إعادة تلميعها.

أخبار رياضية

لبنان الأولمبي في ضيافة التركي

يحل منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم ضيفا على نظيره التركي اليوم الأربعاء في اسطنبول. وتأتي المباراة استعداداً للدور الثاني من التصفيات المؤهلة الى نهائيات مسابقة كرة القدم في دورة الالعاب الأولمبية في لندن العام المقبل، حيث سيلتقي مع نظيره الماليزي في 19 و23 حزيران الجاري.

بطولة المصارف في «فوتسال»

اختتمت مباريات دور المجموعات في بطولة المصارف لكرة القدم للصالات «فوتسال» مع تأهل 8 فرق الى الدور ربع النهائي الذي سينطلق اليوم الاربعاء على ملعب جامعة القديس يوسف – كلية الهندسة في المنصورية. وحقق بنك بيروت فوزاً عريضاً على بنك بيروت والبلاد العربية 6 - 0، سجلها حسن حمود (2) ومحمد اسكندراني وهيثم عطوي وياسر سلمان ورونـي عـازار. وحسم البنك اللبناني الكندي صدارة المجموعة الثالثة بفوزه على وصيفه فينيسيا بنك 3-1. سجل للفائز محمد شديد واحمد عيتاني ونسيب أبو أنطون، وللخاسر علاّم شعيب. وكان فينيسيا بنك قد ضمن تأهله الى ربع النهائي بعد فوزه الكبير على البنك اللبناني الفرنسي 11-1. ولحق الاعتماد اللبناني بمجموعة عوده ساراادار الى ربع النهائي عن المجموعة الرابعة بعد فوزه على فرنسبنك 11-4، وعلى البنك اللبناني السويسري 5-3.

لقب لـ «الذئاب الرمادية»

توّج فريق «الذئاب الرمادية» بطلاً لدورة بيروت الدولية الخامسة لعشاريات الـ«ركبي يونيون»، التي ينظمها الاتحاد اللبناني للعبة على ملعب الجامعة الأميركية، بفوزه في المباراة النهائية على بيروت الفينيقي 29 - 5، برعاية وزير الشباب والرياضة الدكتور علي عبد الله ممثلاً بمستشاره المهندس مازن رمضان وبحضور رئيس الاتحاد اللبناني عبد الله جمال وفيليب رزق (عن شركة بيار فابر).

استراحة

كلمات متقاطعة 844

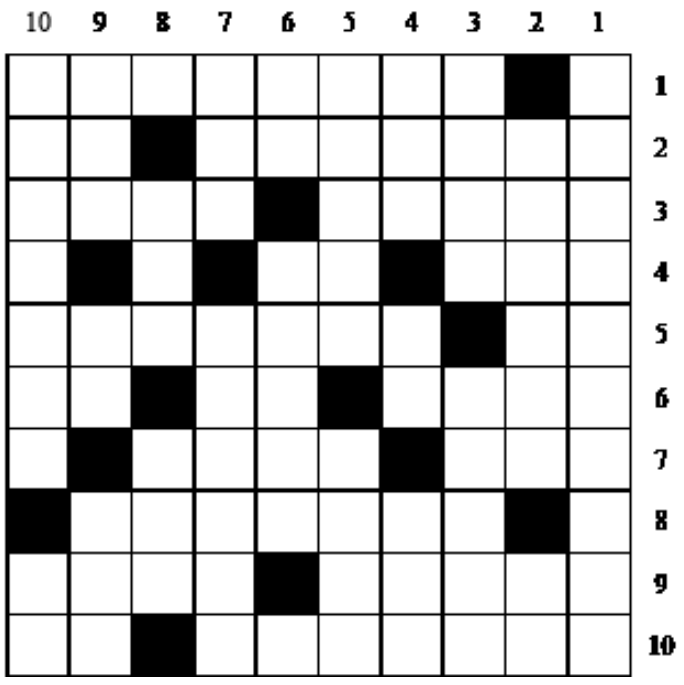

أفقيا

1- مدرّج عظيم في روما إفتتحه تيطس عام 80 وكان يتسّع لخمسين ألف متفرّج – 2- إحدى الولايات الأميركية المتحدة – حرف جر – 3- من مؤلفات الأديب جبران خليل جبران العالمية – من الفاكهة بالأجنبية – 4- أول كويت – يجري في العروق – 5- والدة – من الأطباق الإيطالية المعروفة – 6- شرط أو مباراة – سئم – حاجز أو بحيرة – 7- من الحيوانات المفترسة – إله الخمر عند الرومان – 8- أسقف ورئيس جمهورية قبرصي راحل – 9- عائلة قائد سوداني ورئيس جمهورية سابق – كان أهوج أو أحمق في كلامه – 10- صحيفة عربية مشهورة – طائر وهمي كبير أو قطعة من قطع الشطرنج

عمودياً

1- من مؤلفات الكاتب الروسي تولستوي – 2- يعاتبهم – أسرع في المشي – 3- عالمي ووجودي – من كبار أنبياء العهد القديم – 4- ثبت ولزم – حرف نصب – ضدّ أحبّ – 5- مدينة إسبانية – عائلة كيميائي ألماني راحل حاز على جائزة نوبل سنة 1905 – 6- من الطيور – آلة نفخ موسيقية – 7- سلاح قديم – بلدة لبنانية بقضاء مرجعيون – 8- زاوية – حائط يلتفّ حول حديقة المنزل – 9- مُخْلِص – نعم بالأجنبية – ثمن بضاعة – 10- أديبة لبنانية راحلة عاشت في مصر وكانت دارها ندوة للأدباء– خفض وطأطأ الرأس بالعامية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- غريتا غاربو – 2- امازون – شوح – 3- غيوم – مرادي – 4- اش – جل – عداد – 5- براعم – بج – 6- يجرّ – متسلسل – 7- نايريري – تا – 8- كتوا – سب – 9- لوّام – له – 10- جبل الريحان

عمودياً

1- غاغارين – لج – 2- رميش – جاكوب – 3- ياو – بريتال – 4- تزمجر – روما – 5- او – لاميا – 6- غنم – عتر – قر – 7- رعمسيس – 8- رشاد – بلح – 9- بودابست – ها – 10- وحيد جلال

sudoku 844

		3	5	7	9			
9	6	1		2				
						4	2	9
5			2		3			
8	3						7	2
			7		1			5
1	9	2						
				1		5	3	6
			8	4	7	2		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 843

6	1	7	5	8	4	3	2	9
2	9	5	3	7	6	1	8	4
3	8	4	9	1	2	6	5	7
5	7	8	4	6	9	2	3	1
4	2	1	8	3	5	7	9	6
9	6	3	1	2	7	8	4	5
1	5	2	6	4	8	9	7	3
7	3	9	2	5	1	4	6	8
8	4	6	7	9	3	5	1	2

مشاهير 844

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ثاني رؤساء أندونيسيا (1921- 2008). حكم بلاده بيد من حديد على مدى 32 عاماً. في عهده إزدهر الإقتصاد الوطني وتهافت المستثمرون وتحقق الرخاء الإقتصادي 8+5+6+4+7 = سِباعه ■ 1+3+9 = معبر ومسلك ■ 2+11+10 = حيوان بحري ضخم

حل الشبكة الماضية: **شارل ازنافور**

إعداد **نعوم مسعود**

الرياضة الدولية

عجقة على باب توتنهام سببها غاريث بايل

لمع هذا الموسم نجم غاريث بايل لاعب توتنهام هوتسبر فحصل على لقب أفضل لاعب في الدوري الانكليزي الممتاز لكرة القدم، وها هي الأندية في انكلترا وخارجها تتزاحم للحصول على خدماته، فمن سيكسب ودّ نجم ويلز المستقبلي، أم يبقى موسماً إضافياً مع فريقه؟

أصبح بايل ملاحقا من أكبر الأندية الأوروبية (أرشيف)

حسن زين الدين

في فترة قياسية لم تتعدّ الأشهر، استطاع الويلزي غاريث بايل أن يحصل على هذه الألقاب (بحسب النقاد الانكليز) التي تدرجت من «أفضل جناح أيسر في توتنهام» الى «أفضل جناح أيسر في الدوري الانكليزي» الى «أفضل جناح أيسر في أوروبا» وفي نهاية المطاف الى «أفضل جناح أيسر في العالم». نعم في أشهر معدودة استطاع هذا الفتى أن يبلغ القمة، الأمر الذي أذهل جميع المتابعين والمراقبين.

هو إذاً غاريث بايل اللاعب الويلزي والنجم الذي كان مفاجأة توتنهام هوتسبر الانكليزي ومدربه هاري ريدناب هذا الموسم، ويمكن القول إن مباراة انتر ميلانو الايطالي وتوتنهام هوتسبر في ذهاب الدور الاول لمسابقة دوري أبطال أوروبا كانت الولادة الحقيقية لهذا الفتى حيث قدّم أداءً خارقاً وتفوّق على الظهير الأيمن البرازيلي مايكون مسجلاً ثلاثة أهداف رائعة.

ويمتاز هذا الويلزي بسرعة قياسية وقدرة فائقة على المراوغة تضاف اليها تمريراته المتقنة وقدرته منفرداً على خلخلة أقوى الدفاعات، اضافة الى تواضع قل نظيره حين قال قبل فترة إنه لا يستحق كل تلك الهالة المرسومة حوله، الأمر الذي أوصله الى نيل لقب أفضل لاعب في انكلترا. ورغم اعتراض البعض على انتقاء بايل للظفر بهذه الجائزة لصغر سنه وأيضاً لأرقامه حيث إنه قليل التهديف، دافع المدير التنفيذي في الاتحاد الانكليزي لكرة القدم، غوردون تايلور عن هذا الاختيار موضحاً «أن لكل واحد رأيه الشخصي، وهذا ما يجعل العالم يمضي قدماً».

وبغض النظر عن أحقية غاريث بالجائزة من عدمها، لا مجال للشك في أن هذا الفتى يمتلك موهبة تبدو نادرة، وهو قادر على الوصول الى أعلى المرتبات في عالم اللعبة اذا ما انتقل الى أحد الأندية الكبرى، وما أكثرها تلك التي تطلب ودّه، حيث إن أندية: برشلونة وريال مدريد الاسبانيين ومانشستر سيتي ومانشستر يونايتد وتشلسي الانكليزية وميلان وانتر ميلانو الايطاليين تريد التوقيع معه ليلعب في صفوفها في الموسم المقبل.

وفي هذا الصدد يقول مصدر في نادي مانشستر سيتي إن «غاريث بايل على رأس لائحة اللاعبين الذين يود مانشستر سيتي التوقيع معهم»، مضيفاً «(المدرب الإيطالي للسيتي) روبرتو مانشيني يعلم أن غاريث هو أحد أهم أصحاب المواهب في قارة أوروبا وسيفعل المستحيل للتوقيع معه»، خاتماً «ليست المشكلة في سعره أو بكمّ الأندية التي ترغب في التوقيع معه، لأن الجميع يعلم أن لا أحد يستطيع منافسة السيتي في الشق المالي».

من جانبه، وعد الروسي رومان أبراموفيتش، مالك تشلسي، بوضع كل ثقله لاستقدام بايل الى «ستامفورد بريدج»، وقد تداولت وسائل إعلام انكليزية ان الرجل مستعد لوضع مبلغ 45 مليون يورو على طاولة توتنهام للحصول على خدمات بايل.

الأكيد أن المعركة ستكون حامية الوطيس في الأيام المقبلة حول بايل، وتبقى معرفة رأي الفتى إن كان سينتقل الى احد الاندية الانكليزية مع اعتبار أنه لا يزال في بداية مشواره، أم أنه سيتجه سريعاً طلباً وراء الشهرة في أحد الأندية الخارجية؟

خليفة غيغز

يعد غاريث بايل الخليفة الحقيقي لمواطنه راين غيغز نجم مانشستر يونايتد الانكليزي الذي شارف على الاعتزال، بيد أن العقبة الوحيدة التي ستواجهه مستقبلاً هي ضعف منتخب بلاده، لكن قدرات بايل الهائلة قد تجعله يحقق ما عجز عنه غيغز، أي حمل ويلز الى المحافل العالمية وتحديداً كأسي العالم وأوروبا.

سوق الانتقالات

قطر تغري غواردیولا بـ 36 مليون يورو سنويّاً لتدريب منتخبها

صدمت صحيفة «ماركا» الإسبانية، أمس، الرأي العام في برشلونة عندما ذكرت أن مدرب بطل إسبانيا وأوروبا جوسيب غواردیولا سيترك الفريق لتدريب منتخب قطر بعد تلقّيه عرضاً خيالياً

جوسيب غواردیولا (جوسيب لاغو – أ ف ب)

36 مليون يورو، هو الرقم السحري الذي سينقل جوسيب غواردیولا من برشلونة الى قطر لتدريب منتخبها، حيث سيتقاضى هذا الرقم سنوياً ابتداءً من 2013، بحسب ما أفادت صحيفة «ماركا» أمس.

وذكرت الصحيفة الإسبانية أن غواردیولا سيودّع «البرسا» في نهاية الموسم المقبل لأخذ قسط من الراحة، ثم سيتوجّه لتدريب المنتخب القطري ابتداءً من موسم 2013-2014.

وأشارت «ماركا» الى إصرار كبير من الاتحاد القطري للتعاقد مع «بيب»، الذي دافع عن ألوان الأهلي بين عامي 2003 و2005، وكان على علاقة مميّزة بمسؤولي اللعبة في قطر، ما دفع هؤلاء الى وضعه على رأس اللائحة لإعداد منتخب قوي لكأس العالم 2022 التي ستستضيفها الدولة الخليجية.

وفي حركة المدربين أيضاً، تعاقد يوفنتوس الايطالي مع لاعب وسطه السابق انطونيو كونتي للاشراف عليه خلفاً للمدرب لويجي دل نيري الذي تمت اقالته بسبب النتائج المخيبة التي حققها فريق «السيدة العجوز» خلال الموسم المنصرم.

وذكر يوفنتوس ان كونتي وقع عقداً يمتد لعامين حتى اواخر حزيران 2013.

وفي إنكلترا، ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن المدرب الفرنسي جيرار هوييه ونادي أستون فيلا توصلا الى اتفاق لفسخ العقد الذي يربط بينهما.

وأوضحت صحيفة «برمنغهام مايل» أن «هوييه وفيلا قررا قسراً أن يترك المدرب الفرنسي البالغ من العمر 63 عاماً منصبه فوراً بسبب المشاكل الصحية التي عاناها أخيراً».

بدوره، عيّن أنتراخت فرانكفورت الألماني أرمين فيه مدرباً لفريقه الذي هبط هذا الموسم الى الدرجة الثانية.

وكان فيه قد لفت الأنظار بقيادته شتوتغارت الى لقب بطل الدوري عام 2007 وإلى نهائي مسابقة الكأس في العام عينه، ثم أشرف على فولسبورغ وهامبورغ الذي أقاله من منصبه في آذار الماضي.

ملاعب إنكلترا

مانشستر يونايتد يخسر «المعلّم» بول سكولز

سقطت ورقة أخرى من مانشستر يونايتد بطل الدوري الانكليزي الممتاز لكرة القدم بعد اعلان ابرز لاعبي الوسط في تاريخ النادي بول سكولز اعتزاله اللعب وانضمامه الى الجهاز التدريبي للنادي.
وخاض «المعلّم» سكولز (36 عاماً) 676 مباراة مع مانشستر يونايتد وأحرز معه لقب الدوري 10 مرات ودوري ابطال اوروبا مرتين وكأس انكلترا 3 مرات، وهو قال: «لم أتخذ القرار بسرعة بل فكرت كثيراً وشعرت بأنه الوقت المناسب بالنسبة إليّ كي اتوقف عن اللعب». وأضاف: «لست شخصاً يتحدث كثيراً، لكن بإمكاني القول بصراحة بأن لعب كرة القدم هو الامر الوحيد الذي كنت أرغب في القيام به». وشكر سكولز مدرب مانشستر يونايتد «السير» اليكس فيرغيسون واصفاً إياه بأنه «مدرب كبيراً».
من جهة ثانية، قال فيرغيسون: «ماذا عساي أقول عن سكولز ولم أقله في السابق؟ إنه لاعب رائع بالفعل وسنفتقده كثيراً»، مضيفاً: «بول كان دائماً في خدمة النادي، وأنا سعيد بانضمامه الى الجهاز الفني الموسم المقبل». وتابع: «كان ملهماً للاعبين من مختلف الأعمار، ونحن نعرف بأن الأمر سيكون كذلك في مهمته الجديدة».
وينتمي سكولز الى الحقبة الذهبية لمانشستر يونايتد في التسعينيات والتي ضمت ديفيد بيكام ونيكي بات وغاري نيفيل والويلزي راين غيغز. وخاض سكولز 66 مباراة دولية وشارك في كأس العالم عامي 1998 و2002، الا أنه فاجأ الجميع بقرار اعتزال اللعب دولياً عام 2004 وعمره 29 عاماً. وحاول مدرب المنتخب الانكليزي الحالي الايطالي فابيو كابيللو إقناعه بالعدول عن قرار الاعتزال الدولي للمشاركة في مونديال 2010.

بول سكولز (فيل نوبل - رويترز)

انتخابات الفيفا

اليوم انتخابات «الفيفا» وسط اشتداد الأزمة

تزداد «كرة الثلج» الخاصة بانتخابات الاتحاد الدولي لكرة القدم حجماً مع اشتداد الأزمة بشأن أمّ المؤسسات الكروية في العالم، وسط مطالبات واسعة بتأجيل الانتخابات المزمع إقامتها اليوم، وكان أبرزها من الاتحاد الإنكليزي، المطالب بفتح المجال أمام مرشح آخر لمواجهة الرئيس الحالي السويسري جوزف بلاتر، وذلك بعد انسحاب منافسه القطري محمد بن همام من السباق.
وقال رئيس الاتحاد الإنكليزي ديفيد برنشتين إن الأحداث التي شهدتها الأيام الأخيرة «عزّزت» القرار الذي كان قد اتخذه الاتحاد في 19 أيار الماضي بالامتناع عن التصويت، وطالب الاتحادات الأخرى بأن تحذو حذوه. وناشد برنشتين الاتحادت الأخرى بالدفع «نحو تأجيل الانتخابات ومنح صدقية أكبر للانتخابات الرئاسية، ما يمنح الفرصة لمرشح آخر لمواجهة جوزيف بلاتر على هذا المنصب». بدورها، طالبت جمعية مكافحة الفساد «ترانسبارنسي إنترناشيونال» بتأجيل انتخابات «الفيفا» لمنح التحقيق الوقت الكافي للنظر في اتهامات الفساد الموجّهة الى بعض أعضائه.
كذلك أثيرت أمس ضجة بشأن بعض الاتحادات الآسيوية التي كانت تتجه الى عدم المشاركة في الجمعية العمومية، اعتراضاً على وقف بن همام، في الوقت الذي دعا فيه الأخير هذه الاتحادات الى عدم فعل هذا على غرار ما حصل في مؤتمر لوس أنجلس عام 1999 احتجاجاً على خلاف حول مقاعد في كأس العالم. وفي ظل هذه الجلبة اعترف بلاتر بأن عرش «الفيفا» يهتز، في الوقت الذي تجتاح فيه أكبر مؤسسة رياضية في العالم، أزمة غير مسبوقة.
وقال بلاتر في افتتاح الجمعية العمومية الـ 61 للفيفا: «كنت متأكداً من بعض الأشياء، لكنني بدأت أشك في الأمر: يتعين على كرة القدم أن تؤدّي دوراً جامعاً. كنت أظن أننا في عالم اللعب النظيف والانضباط، لكن الأمر لم يعد كذلك، لأن عرش الفيفا يهتز تحت أقدامنا».

> طالب الاتحاد الإنكليزي بتأجيل الانتخابات وبوجود مرشح آخر

كرة المضرب

رولان غاروس: نصف نهائي ناري بين فيديرر وديوكوفيتش

حقّق السويسري روجيه فيديرر، المصنف ثالثاً، المطلوب وبلغ الدور نصف النهائي في بطولة رولان غاروس الفرنسية، ثانية البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، بعد فوزه على الفرنسي غايل مونفيس التاسع 6-4 و6-3 و7-6، ليضرب موعداً نارياً في دور الأربعة مع الصربي نوفاك ديوكوفيتش الثاني.
وتأهّل البريطاني اندي موراي الرابع إلى ربع النهائي بصعوبة بفوزه على الصربي فيكتور ترويسكي الخامس عشر 6-4 و4-6 و6-3 و6-2 و7-5.
وقلب موراي تأخّره بمجموعتين نظيفتين، لكن ترويسكي تقدم على البريطاني 5-2 في المجموعة الحاسمة، ثم 30-0، إلا أن إرساله خانه في اللحظات الحاسمة، ليقلب موراي تأخره ويحرز المجموعة الأخيرة 7-5.
وقال موراي بعد فوزه: «كانت العودة رائعة. لم أكن أدرك كيف سيكون ردّ فعل إصابتي في الكاحل. يتعيّن عليّ الكفاح، وصبّت الأمور في مصلحتي، لذلك أنا سعيد. في البداية كنت متردداً، ثم لعبت بارتياح أكثر، وأصبح منافسي عصبياً قليلاً».
ويلتقي موراي في الدور المقبل مع الأرجنتيني خوان ايغناسيو تشيلا المصنّف 34 عالمياً، واللافت أن الأخير خسر في ربع النهائي الوحيد له في رولان غاروس عام 2004 أمام بريطاني آخر هو تيم هنمان.
ويملك موراي 6 انتصارات في مواجهة شيلا، مقابل خسارة وحيدة، كذلك هزمه في رولان غاروس عامي 2009 و2010.
ولدى السيدات، بلغت الايطالية فرانشيسكا سكيافوني، المصنفة خامسة وحاملة اللقب، الدور نصف النهائي بفوزها على اناستازيا بافليوشنكوفا الرابعة عشرة 6-1 و7-5 و7-5.
وقالت سكيافوني التي أصبحت العام الماضي أول إيطالية تحرز لقب دورة كبرى: «كانت بداية المباراة صعبة عليّ. لم أكن ألعب جيداً على الملعب الرئيس، لكن أتمنى خلاف ذلك في نصف النهائي. لكي أحرز اللقب مجدداً، ينبغي أن أهزم أبرز اللاعبات».
وتلتقي سكيافوني في نصف النهائي مع الفرنسية ماريون بارتولي الحادية عشرة، والفائزة على الروسية سفتلانا كوزنتسوفا الثالثة عشرة 7-6 و6-4.

أصداء عالمية

70% من أسهم باريس سان جيرمان لشركة قَطرية

واصل المتموّلون القطريون غزوهم لعالم كرة القدم في الفترة الأخيرة، حيث باتت شركة استثمارية قطرية المساهم الأكبر في نادي باريس سان جيرمان الفرنسي بنسبة 70 %، بحسب ما أعلنت أمس الشركة الأميركية «كولوني كابيتال»، المالك السابق للنادي، الذي احتفظ بحصة 30 بالمئة. وجاء في بيان للمالك السابق «تعلن كولوني كابيتال وشركة استثمارات قطرية «اليوم» (أمس) إتمام مشروع اتفاق، بحيث يصبح الشريك الجديد مساهماً في باريس سان جيرمان بنسبة 70 بالمئة، على أن تحتفظ كولوني كابيتال بحصة 30 بالمئة». وقال رئيس مجلس الأشراف في النادي سيباستيان بازين: «سعينا للحصول على أفضل شريك ممكن لنضمن لباريس سان جيرمان مكاناً في التاريخ، ووجدناه في شريكنا الجديد الذي يملك أيضاً هذا الطموح».

ميسي: برشلونة أوّلاً

رغم ارتباطه مع منتخب بلاده الأرجنتين في بطولة «كوبا أميركا»، التي ستنطلق في تموز المقبل، يبدو نجم برشلونة الإسباني ليونيل ميسي شديد التعلق بناديه على حساب حياته الشخصية، حيث إنه أعرب عن رغبته في اللحاق بمباراتي الكأس السوبر الإسبانية بين برشلونة بطل الدوري وريال مدريد بطل الكأس، الأمر الذي سيحرمه بعض الأيام من عطلته الصيفية.

لانوس الى المركز الثاني في الدوري الأرجنتيني

تمكّن لانوس من انتزاع المركز الثاني من غودوي كروز بفوزه الكبير على هيوراكان التاسع عشر قبل الأخير 3-0، وسقوط الثاني في فخ التعادل 2-2 أمام ضيفه جيمنازيا إسغريما، في ختام المرحلة الـ 16 من الدوري الأرجنتيني لكرة القدم.
ورفع لانوس رصيده الى 29 نقطة بفارق نقطة واحدة خلف فيليز سارسفيلد المتصدر، وبفارق نقطة واحدة أمام غودوي كروز، الذي تراجع الى المركز الثالث. أما هيوراكان، فبقي في مركزه برصيد 11 نقطة مقابل 16 نقطة لجيمنازيا اسغريما الثامن عشر. في المباراة الأولى، سجل دييغو فاليري (12) وسيلفيو روميرو (33) وغيدو بيتزارو (43) الأهداف. وفي الثانية، سجل روبن راميريز (17) وماريانو مارتن دوندا (54) هدفي غودوي كروز، واليخاندرو كابورو (31) ولوكاس ناهويل كاسترو (90) هدفي جيمنازيا إسغريما.

هاميلتون يعتذر من ماسا ومالدونادو

في بادرة تنم عن مدى تمتّعه بالروح الرياضية، تقدّم البريطاني لويس هاميلتون، سائق ماكلارين مرسيدس، باعتذاره إلى الجماهير الغاضبة ومنافسيه في بطولة العالم للفورمولا 1، الثنائي البرازيلي فيليبي ماسا والفنزويلي باستور مالدونادو بسبب تعليقات أدلى بها عقب سباق جائزة موناكو الكبرى الأحد الماضي. ووجّه هاميلتون انتقاداً لاذعاً إلى مشرفي السباق بعدما تلقى عقوبتين بسبب اصطدامه مع ماسا سائق فيراري وأيضاً مالدونادو سائق وليامس. وقال هاميلتون في صفحته على موقع «تويتر»: «إلى ماسا ومالدونادو، مع كامل الاحترام والتقدير أتقدّم بالاعتذار إليكما إذا كنت قد أغضبتكما. كل منكما سائق رائع أقدّره تماماً».

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 1 حزيران 2011 العدد 1425

أشخاص

فضيلة مرابط

من أجل جزائر علمانية... دينها الحرية

سعيد خطيبي

تبقى فضيلة مرابط متمسكة بالدّفاع عن مواقفها الصلبة في انتقاد الوضع السياسي والثقافي في جزائر ما بعد 1962. تشبّثها بخيار المعارضة سبَّب لها متاعب كثيرة مع الإسلاميين الذين يصفونها بـ«المرتدّة». كذلك لم تسلم من سهام الجهات الرسمية، ما دفعها إلى اختيار المنفى. تعيش المناضلة النسوية الجزائرية في فرنسا منذ عام 1971. هناك تواصل نضالها «من أجل جمهوريّة جزائريّة علمانيّة»، وسعيها الحثيث إلى فضح أسباب وخبايا فشل الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962) في تحقيق أهدافها.

تقضي فضيلة معظم وقتها في الكتابة والمطالعة، خصوصاً بعدما تقاعدت عن التدريس في «مدرسة الطب» في باريس على مقربة من الحيّ اللاتيني، حيث صادفناها. تقول: «كرّستُ أكثر من عشرين سنة من حياتي للتدريس، وتخريج الأطباء. وحين بلغت سنّ التقاعد لم أندم كثيراً، إذ كنت بحاجة إلى تغيير الأجواء والتفرغ أكثر للكتابة». أصدرت مباشرة بعد تقاعدها كتاب «طفولة فريدة... في الجزائر» (2003)، وفيه تستحضر فوارق العيش في جزائر الأمس وجزائر اليوم، حيث تتواصل سياسة التضييق على الحريات. ثمّ أصدرت كتاب «المؤذن ذو العينين الزرقاوين» (2008)، وفيه تدعو إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور الجزائري، وهي المادة القائلة بأنّ دين الجمهورية هو الإسلام. «المادة الثانية من الدستور التي تقرّ بأن الجزائر جمهورية دينية، تؤكد مسعى التفريق بين الجنسين. بالتالي، يبقى المجتمع الجزائري على ما كان عليه منذ قرون: مجتمعاً بطريركياً».

تؤلف النسويّة والدفاع عن حقوق المرأة محوراً مهماً في سيرة مرابط النضالية. أصدرت أول كتبها «امرأة جزائرية» (1965) ثم «جزائريات» (1967)، يوم كانت البلاد تمرّ في مرحلة تاريخية تحاول فيها تضميد جراح 130 سنة من الاحتلال. قدّمت في الكتابين أطروحتها حول سبل تحرّر المرأة، وحثّتها على أهمية النضال لبلوغ أهدافها. حاصرتها يومذاك قيادات «جبهة التحرير الوطني»، الحزب الواحد الحاكم، ومنعتها من الظهور في وسائل الإعلام... كذلك أقيلت من منصبها معدّة برامج في الإذاعة الجزائرية التي ساهمت في بعثها بعد الاستقلال، وكانت تشرف فيها على ثلاثة برامج ثقافية أسبوعية. «دفعني النظام القائم ذلك الوقت إلى مغادرة البلد. أعتقد أنّه تخلّص مني، لكنّه منحني فرصة للتمتع بحرية التفكير والتعبير، وجنّبني مغبَّة الموت تحت ظلامية الجماعات الإسلامية خلال التسعينيات». وكانت تلك الجماعات قد طالبت في أحد بياناتها بإصدار فتوى تجيز هدر دم فضيلة مرابط.

اختلاف وجهات النظر في التعاطي مع الثورة ونتائجها كان مسبباً أساسياً في نبذها وإبعادها عن بلدها ومسقط رأسها. قناعاتها أخذتها على دروب المنفى، لكنّها لم تتحمّل ما مرّ به معارضو الداخل، ومنهم من صُفّي. وما زالت فضيلة إلى اليوم متشبّثة بآرائها: «ما وقع في تشرين الثاني (نوفمبر) 1954، لم يكن ثورة بل حرب تحرير. بعد إخراج المستعمر، انجرف بعضهم وراء تسوية حساباته الداخلية، وشهدنا اندلاع حرب ضروس للاستئثار بالسلطة». وتضيف: «عوضاً عن تجسيد مشروع ثوري، عانينا الشعبوية في فترة حكم أحمد بن بلة (1962 ـ 1965)، ثم الديكتاتورية العسكرية في حقبة الرئيس هواري بومدين (1965 ـ 1978) تحت اسم الاشتراكية التي وجد فيها النظام أفيوناً لتخدير الشّعب».

تكوينها المزدوج منحها رؤية أشمل لراهنها. فهي ابنة عائلة ملتزمة. والدها يعدّ واحداً من أهم رواد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكان صديقاً حميماً للإمام عبد الحميد بن باديس (1889 ـ 1940)، كذلك كانت أول جزائرية وعربية تلتحق بجامعة ستراسبورغ في شمال فرنسا، حيث نالت شهادة الدكتوراه في علم الأحياء، وخاضت بمفردها إضراب 19 أيار (مايو) 1956، استجابةً لنداء «جبهة التحرير الوطني» التي اختلفت معها لاحقاً، وحمّلتها مسؤولية خيبة جيل الثورة والفشل في تجسيد مشروع جمهورية ديموقراطية.

مشروع يبقى مؤجلاً رغم موجة الثورات التي تجتاح المنطقة العربية، وترى فضيلة أنها لن تبلغ في الفترة الحالية الجزائر. «شهدت الجزائر ثورة عام 1988، ونتائجها معروفة: عشر سنوات حرب أهلية، و200 ألف قتيل. حصيلة ثقيلة تحمّل الجزائريون وزرها. اليوم، تبقى مؤشرات الثورة مستبعدة، على الأقل في الوقت الراهن». تبدو فضيلة مرابط غير متفائلة بمصير الثورات التي تشهدها دول الجوار، خصوصاً تونس ومصر: «الديموقراطية ليست هبة، بل معركة شعب. الثورة تقوم في الأساس على برنامج لا على انتفاضة من أجل كلمة حرية. هي تغيير شامل على مختلف الصعد، سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً».

بين الواقع التعسفي الذي تتخبط فيه غالبية دول المنطقة العربية، ويوطوبيا تأسيس أنظمة سياسية ديموقراطية، ترى مرابط أنّ مرور نصف قرن على استقلال الكثير من الدول العربية، لم يغيّر من الحال شيئاً، خصوصاً في الجزائر. «أضعنا الكثير من الفرص، وتأخرنا أشواطاً»، تقول. «أفلتت منا مراحل تاريخية مهمة، من الصعب الآن العودة إليها أو استعادتها. نصف قرن مرّ على الاستقلال، ومع ذلك تبقى الكثير من الأسئلة معلقة. أسئلة حول ماضينا وأخرى حول راهننا».

تجد فضيلة في الكتابة وسيلتها الأثيرة للمقاومة والبقاء في خطّ المواجهة. منتصف حزيران (يونيو) الجاري ينزل إلى المكتبات كتابها الجديد الذي يندرج في خانة السيرة. في «قهوة الإمام» الذي يصدر في الجزائر وفرنسا، تستعيد مرابط في العمل نكهات القهوة التي احتستها من باريس إلى اسطنبول، ومن الجزائر إلى سراييفو. تستعيد معها جزءاً من ذكريات حميمة مع زوجها المناضل موريس ماشينو، الصحافي السّابق في صحيفة «لوموند ديبلوماتيك». رغم ثقل السنين، تعتقد فضيلة مرابط أنّ ذاكرتها ما زالت قوية. ما زالت قادرة على السرد، واستعادة أهم اللحظات التاريخية. تحاول توظيفها من أجل البوح، وطرح رؤياتها وأوهامها عن جزائر أخرى... بعيداً عن منطق الديكتاتورية التي تستبدّ بها منذ نصف قرن.

5 تواريخ

1936
الولادة في مدينة سكيكدة (شرق الجزائر)

1965
صدور باكورتها «امرأة جزائرية»

1971
استقرّت في فرنسا بعد تضييق الحزب الحاكم عليها

2003
أصدرت كتابها «طفولة فريدة»

2011
تستعدّ لإصدار كتاب جديد بعنوان «قهوة الإمام» (ريفنوف/ باريس ـ داليمان/ الجزائر)

خالد صاغية

الخوف من الثورات (3)

لم تفاجئ الثورات العربيّة السلطات وحسب، بل المعارضات أيضاً. فقد اندلعت تلك الثورات من أفراد لا «تمون» المعارضات عليهم، ومن مناطق طرفيّة أهملتها المعارضات كما أهملتها الأنظمة. وهذا ما جعل العثور على ناطقين باسم المحتجّين متعذّراً، فصعّب أيّ مفاوضات مع النظام. لكنّ هذا ما جعل أيضاً البدائل من النظام غامضة ومفتوحة على احتمالات متعدّدة. ولعلّ هذا الغموض سبب رئيسيّ في الخوف من المستقبل بعد زوال الأنظمة الحاليّة. وهو خوف عرفت الأنظمة كيف تستغلّه بالتركيز على «الخطر» الإسلامي. إلا أنّ ثمّة من يتجاوز هذه المسألة ليرسم صورة قاتمة عن مستقبل الديموقراطيّة في العالم العربي، معتبراً أنّ الجيش هو القوّة الوحيدة القابلة للإمساك بزمام السلطة بعد انهيار الأنظمة، وهو إمساك قد يكون مباشراً أو غير مباشر، وعلى الأرجح بالتنسيق مع الإدارة الأميركيّة.

لا شكّ في أنّ الجيش المنظّم، حيث يوجد جيش كهذا، سيعمل على إيجاد مخارج تحفظ امتيازاته ومصالحه، خصوصاً في البلدان التي يؤدي فيها دوراً أساسيّاً في انتصار الثورة عبر «إقناع» الزعيم بالرحيل. لكنّ الجيش لن يكون بأيّة حال وحيداً على الساحة السياسيّة. ومرّة أخرى، يمكن المرء أن يلتفت إلى مصر حيث كان للضابط «الواقف ورا عمر سليمان» دور حاسم في الرحيل السريع نسبيّاً، والسلميّ نسبيّاً، لحسني مبارك. ورغم ذلك، ورغم أنّه لا مجال للمقارنة بين الجيش المصري والجيوش الأخرى في المنطقة، لم يستطع الجيش المصري التصرّف كحاكم مطلق لمصر من أجل إعادة إنتاج النظام السابق في حلّة جديدة. لا يعود ذلك إلى انعدام شهيّة الجيش على السلطة، بل إلى عدم قدرته على تحقيق هذه الشهيّة. فإضافة إلى قلّة الحكمة التي تقوده إلى اتّخاذ قرارات غير شعبيّة، فإنّه يفتقد القدرة على الدفاع عن قرارات كهذه. فقد اضطرّ خلال الشهرين الأخيرين إلى التراجع عن قرارات كثيرة تحت ضغط شباب الثورة، حتّى إنّه ما إن كانت تصدر رائحة قرار يوم الاثنين حتّى يرفضه الشباب الثلاثاء ويدعوا للتظاهر الجمعة، فيُمحى القرار صباح الخميس.

ومن المفيد الاطّلاع على البيان الرقم 56 للقوّات المسلّحة المصريّة، الذي صدر في 22 أيّار واستخدم لغة «العناصر المشبوهة» ممّا يعكس ضيق صدر الجيش باستمرار التظاهرات. فكان الردّ بالبيان الرقم 3 لثورة الغضب المصريّة الثانية. ثمّ صدر عن الجيش البيان الرقم 58 الذي يعيد تأكيد حق التظاهر السلمي، وذلك قبل أن يضطر إلى دعوة شباب الثورة إلى الحوار.

«إيماناً من المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة باستمرار التواصل مع الشعب المصري العظيم وشباب الثورة»... هذه هي الجملة التي تفتتح بيانات الجيش المصري بعد نجاح الثورة. قد تكون جملة إنشائيّة وحسب، لكنّها جملة تعكس عدم قدرة الجيش على التخلّص من ضغط الشارع. لا يعني ذلك طبعاً عدم وجود سلوك قمعيّ ارتكب فظاعات منذ نجاح الثورة، لكنّه يعني أنّ تمادي هذا السلوك ليس قدَراً.